المقدمة

وتشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجى:

تمهيد:

تعد صناعة المعلومات من أهم المؤشرات الحيوية على الوعى المعلوماتى فى أى دولة من الدول، إذ يقاس تقدم الامم بمدى قدرتها على جمع المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وإخراجها فى قالب يخدم الفئات المستهدفة على كافة الأصعدة. وتتاكد أهمية هذه الصناعة فى هذا العصر الذى يطلق علية (عصر المعلومات) حيث تذداد الحاجة الى التوظيف الأمثل للمعلومة من خلال إنتاجها وتجهيزها وتسويقها بشكل يبنى إحتياجات المستفيدين.

إن المعلومات المحاسبية النابعة عن النظام المحاسبي، يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لحاجة كل منهم.كما أن المعلومات المحاسبية تعد عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج، لذلك سعت المصارف إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارتها، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. وتؤدي نظم المعلومات دوراً حيوياً في دعم الأنشطة للمصارف سواء أكانت أنشطتها تهدف أو لا تهدف إلى تحقيق الأرباح. في ظل تكنولوجيا المعلومات بدأت جميع المصارف السعى للحصول على أحدث ما توصل إليه العلم من تقنيات متطورة علها تساعدها في الخوض في عالم العولمة، والدخول والمنافسة في الأسواق العالمية، وبات من الضروري أن تحّدث آليات نظم المعلومات المحاسبية بكافة الطرق والوسائل التكنولوجية كي تلبي رغبات أصحاب المصالح بشكل عام، ورغبات الإدارة في الاستثمار بشكل خاص.

أن وجود الرقابة يساعد الأفراد المسئولين على التشغيل الصحيح للبيانات وحفظ وحماية الأصول.وقد أصبحت الحاجة إلى نظم الرقابة الداخلية أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر نظراً لزيادة حجم ونطاق عمل المصارف في مجال الأعمال إلى الحد الذي أدى إلى تعقيد هيكلها التنظيمي وإنتشاره على مناطق جغرافية متفرقة ووجود نظام محكم وفعال للرقابة الداخلية.

يعتبر هذا البحث محاولة لدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية فى الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق أمن وسلامة البيانات والمعلومات في ظل نظم المعلومات المحاسبية والحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية .

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث فى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ماهوالأثر الذي تحدثه نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الداخلية ببنك فيصل الاسلامى السودانى ؟

2- ماهي مشكلات الأمن والسلامة التي تواجه نظام الرقابة الداخلية عند إستخدم نظم المعلومات المحاسبية ببنك فيصل الاسلامى السودانى ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان الأثر الذي تحدثه نظم المعلومات المحاسبية على نظام الرقابة الداخلية ببنك فيصل الاسلامى السودانى.

2. معرفة أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تمكين ادارة بنك فيصل الاسلامى السودانى من الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية وفي زمن مناسب لإتخاذ القرارات والإجراءات التي تساعد على تحقيق الأهداف ومعالجة القصور والانحرافات .

3. معرفة الأساليب والإجراءات الرقابية المتبعة ببنك فيصل الاسلامى السودانى في نظام الرقابة الداخلية لضمان أمن وسلامة البيانات والمعلومات المحاسبية.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الى:

1. أهمية النظم المحاسبية المحوسبة في تطوير نظام الرقابة الداخلية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

2. أن عملية الرقابة الداخلية من أهم وظائف الإدارة التي تساعد علي كشف الاخطاء والانحرافات قبل حدوثها وإجراء التعديلات المناسبة حتى يحقق البنك أهدافه.

3. وجود كم هائل من المعلومات والبيانات المحاسبية وضرورة وجود ضوابط لضمان الجودة لهذه البيانات والمعلومات التي تعتبر أساس أتخاذ القرارات.

4. أهمية معالجة ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة.

فرضيات البحث

يسعى هذا البحث الى إختبار الفرضيات التالية:-

1. إتباع أساليب الرقابة والتنظيم وتوثيق النظم المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية ببنك فيصل الاسلامى السودانى فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية

2. إتباع أساليب رقبة الاجهزة والرقابة على الوصول للنظام يؤثر على كفاءة نظام الرقابة الداخلية ببنك فيصل الاسلامى السودانى فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

3. إتباع أساليب الرقابة على المدخلات،ومعالجة البيانات والمخرجات فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية ببنك فيصل الاسلامى السودانى.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحديد محاور البحث ووضع الفروض ،والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث، والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الإحصائي التحليلي البيانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائى (spss).

حدود البحث:

الحدود المكانية : تم تطبيق البحث في بنك فيصل الاسلامى السودانى بولاية الخرطوم

الحدود الزمانية :العام 2012م وهو توزيع الإستبانة.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: المتمثلة في الاستبيان.

المصادر الثانوية: المتمثلة في الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والنشرات.

هيكل البحث

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة حيث تناولت المقدمة الإطار المنهجى والدراسات السابقة،وجاء الفصل الأول بعنوان مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص ومقومات نظم المعلومات المحاسبية حيث تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف نظم المعلومات المحاسبية بينما استعرض المبحث الثاني خصائص ومقومات نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني تحت عنوان الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية المحوسبة،حيث اشار المبحث الأول الى مفهوم وأهداف وأنواع ومقومات الرقابة الداخلية بينما تناول المبحث الثاني الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

الفصل الثالث استعرض الدراسة الميدانية وتناول المبحث الأول نبذة تعرفية عن بنك فيصل الاسلامى السودانى ،بينما استعرض المبحث الثاني جمع وتحليل البيانات وأخيراً الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

توجد مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وفيما يلي يستعرض الباحث بعضاً منها:

دراسة محجوب بلل حماد فضل 2001م: [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإخفاقات والمعوقات التي تواجه النظام المحاسبي في شركات المساهمة العامة،وعدم وجود أنظمة محاسبية مبنية على أسس علمية تساعد في التقليل من عمليات التزوير والإختلاسات وغيرها من أشكال الإعتداء على المال العام.هدفت الدراسة لمعرفة أساليب التخطيط والرقابة المالية وفق معايير الجودة والكفاءة النوعية، ووضع القوانين واللوائح المنظمة للنشاط المالي،والعمل على تطويرها والمتابعة لإيرادات ومنصرفات الشركات، والتأكد من تنفيذ الأنشطة المالية وفقا لسياسات الشركة المالية وضبط الأداء .إستخدم الباحث المنهج الإحصائي بأسلوبيه الإستقرائى والإستنباطي،وصلت الدراسة الى عدم التقيد بالأسس والأساليب المحاسبية العلمية في الانظمة المحاسبية،وقلة الكوادر المؤهلة والمتخصصة،وعدم إستقرارها ونقص خبرتها بالأنظمة والتدريب إضافة الي عدم وجود جهات حكومية مناط بها الإهتمام بالأنظمة المحاسبية وتجديدها وتطويرها، وكل ذلك أدى الى تدني وعدم فاعلية الأنظمة المحاسبية على الوجه المطلوب،وأوصت الدراسة بضرورة تجديد ورفع كفاءة الأنظمة المحاسبية خاصة في ظل الإنفتاح العالمي وعلى الدولة الإهتمام بمايليها من واجبات.

دراسة عبدالشكور موسى الفراء 2002م: [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مواكبة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات للتطور في بيئة تكنولوجيا المعلومات.هدفت الدراسة الى التحقق من مدى سلامة وفاعلية ومرونة وملائمة النظم المحاسبية لأوضاع الشركات وطبيعة نشاطها،وتوفير الرقابة والحماية الكافية،استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي،من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة أن النظم المحاسبية المحوسبة لها القدرة العالية للمعالجة، وأنها صممت بطريقة مرنة يمكن تعديلها وتغييرها بسهولة طبقا للظروف السائدة،وأن هناك ضعف في تدريب العاملين.عدم دقة الطرق المتبعة لتحديد التكلفة،وأقترحت الدراسة التخطيط والرقابة وتطوير النظم المحاسبية لضمان

(1) محجوب بلل حماد فضل، النظام المحاسبي في شركات المساهمة في القطاع العام الواقع والطموح، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2001م).

(2) عبد الشكور موسى الفراء، قياس فاعلية النظم المحاسبية في الشركات الصناعية ذات المسئولية المحدودة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2002م.)

إستمراريتها وصلاحيتها وفاعليتها على المدى الطويل،كما أوصت الدراسة بتطوير تقنية المعلومات المحاسبية الذي بدوره يؤدى الى السرعة ومعالجة وإعداد التقارير.

دراسة جهاد قراقيش 2004م: [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم ملائمته في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات.هدفت الدراسة الى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لدى شركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية. إتبع الباحث المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي.أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة، في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات تحديات كثيرة تواجه الرقابة الداخليةغياب التوثيق المستندي لأغلب عمليات النظام المحاسبي، تعقيدات إجراءات المعالجة التي تتم من خلال الانظمة المحوسبة بشكل عام،صعوبة تتبع العمليات في ظل غياب آلية مؤقتة لمتابعتها،أن الطبيعة غير الملموسة للنظم المحوسبة وغياب التوثيق المستندي لاغلب عملياتها ساعد بشكل مؤثر في إيجاد بعض المشكلات،آلية حماية النظام من الإختراقات،آلية حماية المتعاملين مع الشركة،آلية مواكبة التطور التكنولوجي السريع.

دراسة فياض حمزة محمد رملي 2004م: [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في النقص الشديد في مجال تطبيق أستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وقصور نظام المعلومات المحاسبية التقليدية عن أداء دورها الفعال في ترشيد القرارات الإدارية،بالإضافة الى عدم إهتمام الإدارة بعملية تطوير الأنظمة المحاسبية لتحسين نوع المخرجات المقدمة لها، وعدم كفاية المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، وعدم السرعة في أمداد الإدارة العليا بالمعلومات المحاسبية الملائمة في الزمن، المناسب، وعدم شمولية التقارير المحاسبية.هدفت الدراسة في محاولة تقديم أسلوب علمي لتطبيق أستخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإدارة،وتأكيد صلاحية العملية،وإثبات إمكانية إستحدامها للتطبيق العملي،وكذلك قياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.أتبع الباحث المنهج الوصفي والإستنباطي والإستقرائي والإحصائي ودراسة الحالة، من أهم نتائج الدراسة استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أدى الى أنتاج معلومات ملائمة ودقيقة وموضوعية وذات مزايا أخرى وقيمة مضافة .هذا بالاضافة الى أن إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أدى الى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية

(1) جهاد بدرى قراقيش، دور تكنلوجا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ذات المساهمة العامة، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في المحاسبة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا غير منشورة، 2004م.)

(2) فياض حمزة محمد رملي، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإدارة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشورة (كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.)

وفرض الرقابة المستمرة على العمليات المحاسبية ،قد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة التأهيل العلمي والعملي والتدريب المستمر في مجال هذه النظم المحوسبة، ومواكبة عصر العولمة في مجال الانظمة المعلوماتية بصفة عامة،،ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة بصفة خاصة في مجال البيانات والمعلومات المحاسبية.

دراسة عشال الهيثمي محمد 2004م: [1]

تناولت مشكلة الدراسة في عدم وجود أنظمة متقدمة ومتطورة تساهم في الأستفادة من نظم تقنية المعلومات.هدفت الدراسة الى التعرف على دور نظم المعلومات الحديثة في رفع الكفاءة الادارية.والوقوف على مدى دقة وسرعة المعلومات المحاسبية في النظم المحاسبية المحوسب.كذلك بيان مدى كفاءة نظام الرقابة والضبط الداخلي للنظم المحوسبة.أتبع الباحث المنهج الإستباطي والإستقرائي ودراسة الحالة والإحصائي.أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على أن النظم االمحاسبية الآلية المتبعة تم تطويرها لتلائم إحتياجات الإدارة،وكذلك وجود النظام ساعد في أنتاج المدخلات والمخرجات من حيث السرعة والسرية والدقة والشمول والوضوح،قد أوصت الدراسة بالإستمرار في تحديث وتطوير النظم المحاسبية وعقد الدورات التدريبية للعاملين في مجال استخدام الحاسوب ،والعمل على حوسبة نظام الائتمان بالنسبة للعملاء.

دراسة خالد سليمان حسين 2005م: [2]

تناولت الدراسة مشكلة وضع نظام رقابة داخلية قوي يخلق نوع من الحماية والسلامة للمعلومات المحاسبية.كما إستخدام الطرق والوسائل الحديثة لتحليل وتفسير ومعالجة وإسترجاع ونقل المعلومات المحاسبية تتأثر بمخاطر الرقابة على تطبيقات الحاسوب.هدفت الدراسة الي التطوير الذي يشهده مجال تكنلوجيا المعلومات، مع بيان أثرها علي الرقابة الداخلية،كذلك التعرف الى خصائص هذه التقنية من خلال اساليب الرقابة الداخلية على التطبيقات.أتبع الباحث المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي .توصلت الدراسة الى أن تكنلوجيا المعلومات أصبح واقعاً مفروضاً،لابد من الإستفادة منها وإستغلالها بصورة مثلى، وجود نظام رقابة داخلية محوسب ساعد كثيراً في تحسين عملية إدخال البيانات المحاسبية وتشغيلها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية من حيث السرعة والدقة والسرية، وأن استخدام تكنلوجيا المعلومات المحاسبية بأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفاعلية الأداء وخلق نوع من الميزة التنافسية بالسوق.

---

(1) عشال الهيثمي محمد، آثار حوسبة النظم المحاسبة على الشركات التجارية في اليمن، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور(كليةالدراسات العليا-جامعة السودن للعلوم والتكنولوجيا 2004م.)

(2) خالد سليمان حسين، أثر تكنلوجيا المعلومات المحاسبية علي نظام الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة بالسودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور(كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م).

أوصت الدراسة بضرورة تبني شركات المساهمة العامة بالسودان التقنية في جميع أعمالها مع تفهم الإدارة والعاملين بأهمية التعامل مع تقنية المعلومات المحاسبية بصورة ترفع من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية،مع وجود مراجعيين داخليين لهم مهارة فنية في أنظمة الحاسوب.

الفصل الأول

مفهوم وأهمية وأهداف وخصائص ومقومات نظم المعلومات المحاسبية

يتناول هذا الفصل نظم المعلومات المحاسبية من خلال مفهومها وأهميتها وأهدافها وخصائصها والمقومات المرتبطة بها وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم أهمية وأهداف نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: خصائص ومقومات نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف ووظائف نظم المعلومات المحاسبية

يراعى عند تصميم نظام معين أن يكون النظام ملائماً للبيئة التي يعمل فيها حتى يستطيع أن يفي بالمتطلبات والأهداف التي من أجلها أنشئ النظام،ويعتبر النظام المحاسبي في ظل الثورة التقنية التي نعيشها اليوم من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية التي تؤثرفي قرارات مستخدمى تلك المعلومات،وكانت المنظمات أكثر تأثيراً نتيجة لأستخدام تكنلوجيا المعلومات،فقد أثبتت هذه التكنلوجيا قدرة فائقة على تخفيض تكاليف الأنتاج والخدمات من خلال كافة مراحل العملية الأنتاجية والإدارية.نظم المعلومات المحاسبية تساهم في توفير معلومات تساعد الإدارة في رسم السياسات والخطط المستقبلية ممايؤدي الى رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي في المنظمة.

أولاً: مفهوم النظام:

هناك عدة تعريفات للنظام منها:

عرفه Cupta بأنه(وحدة ما تعمل في بيئة معينة وتتضمن العديد من الأجزاء التي تعمل معاً لتحقيق هدف عام وأن الأجزاء الرئيسية يطلق عليها النظم الفرعية). [1]ويرى Grissin بأن النظام (عبارة عن مجموعة مترابطة معاً من العناصر التي تعمل ككل). [2]

وعرف رافت حسين الحفناوى النظام بأنه (مجموعة من الأشياء المادية والافكار المنطقية والعلاقات المتبادلة فيما بينها والتي يتم توجيهها نحو تحقيق هدف أو (أهداف) مشتركة. وعرفه السيد عبدالمقصود دبيان بانه (مجموعة من الأجزاء والمكونات التي تتضافر معاً لتحقيق مجموعة من الأهداف. [3] يرى الباحث من التعريفات السابقة أن جميعهم إتفقوا على أن النظام عبارة عن مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو الأشياء التي تعمل مع بعضها متضامنة من أجل تحقيق هدف معين.

يستطيع الباحث تعريف النظام بصفة عامه على انه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد أو العناصر(الأفراد، التجهيزات، الآلات،الاموال، السجلات) والتى تتفاعل تع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحده نحو تحقيق هدف أومجموعة من الأهداف الهامة فى ظل الظروف أو القيود البيئة المحيطة.

ثانياً: خصائص النظام:

يتضح من التعريفات السابقة أن لأي نظام مجموعة من الصفات والخصائص التي يتميز بها وهي [4]

---

(1) ثابت عبدالرحمن إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة(القاهرة: الدار الجامعية، 2005م) ص21.
(2) المرجع السابق، ص21.
(3) رافت حسين الحفناوي، ثابت عبدالرحمن إدريس، نظم المعلومات المعاصرة(شبرين الكوم، د. ن، 1999م) ص4.
(4) أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية(مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997م) ص13.

1. الموارد: وهي الأجزاء المادية التي تتضافر معاً لتشكل الإطار العام للنظام

2. الأهداف: يرتبط وجود أي نظام بوجود هدف أو أهداف معينة يرجى تحقيقها من وراءه، فهو المبرر الأساسي لوجود النظام وهو من أهم العوامل المحددة لكيفية تنسيق وتشغيل وتنظيم إدارة وإستخدام الموارد المتاحة للنظام والتنسيق فيما بينها لتحقيق الهدف المحدد.

3. البيئة والحدود: تشمل بيئة النظام المجال المحيط بها والمجتمع الذي يعمل ويتفاعل مع وحداته ونظمه الأخرى أما حدود النظام فهي الإطار الذي يحدد نطاق النظام وحدوده الداخلية والخارجية.

ثالثاً: عناصر النظام:

يتمثل النظام من المدخلات التي تجرى عليها عملية تشغيل معينة ينتج عنها مخرجات معينة أي عناصر النظام هي: [1]

1- المدخلات:تتمثل المدخلات لأي نظام في موارده التي تتحدد بناء على الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

2-عملية التشغيل: هي كافة العمليات والتفاعلات التي تجرى لمدخلات النظام لهدف تحويلها إلى مخرجات،ويتطلب ذلك تضافر وتعاون عناصر النظام جميعها.

3- المخرجات: تتمثل في الناتج النهائي، وتختلف باختلاف طبيعة وهدف النظام.

المعلومات المرتدة:تتمثل في المعلومات المرتدة من النظام أو الرقابة على النظام،تهدف للكشف عن مدى تحقيق النظام لأهدافه وتحديد مواقع الخلل إن وجدت ليتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة،وتسمح المعلومات المرتدة إلى توفير الضبط الذاتي للنظام من خلال الجهود المستمرة لتحقيق أهدافه.

رابعاً: مقومات النظام:

يستند أي نظام على عدد من المقومات أهمها:

1- وحدة الهدف: يعتبر الهدف المبرر الحقيقي لوجود النظام ،حيث يتم تحديده مقدماً وعلى أساسه يتم وضع المعايير المستخدمة في الحكم على كفاءة وفاعلية النظام، وإذا لم يتمكن النظام من الوصول إلى الهدف يتم تعديله أو إحلاله بنظام آخر يمكننا من الوصول إلى الهدف.

النظام الكفء: هو النظام القادر على استغلال الموارد المتاحة أفضل إستغلال وتحديد كفاءته بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات، أما النظام الفعال فهو الذي يحقق الأهداف التي وضع من اجلها.

[1] معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل لتحقيق القيمة التنافسية(القاهرة: الدار الجامعية، 2002م) ص66

2- الترابط والتكامل بين مكونات النظام: بما أن النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل مع بعضها البعض من اجل تحقيق هدف أساسي محدد، فلا بد أن تكون هذه الأجزاء مترابطة مع بعضها البعض وهناك تكامل فيما بينها(إي جزء يؤدي عمل مكمل للآخر) حيث يؤدي حذف أي عنصر منها إلى إنهيار النظام.

3- الضبط الذاتي: يتحقق من خلال عملية الرقابة على النتائج ومقارنتها بالأداء المخطط له ودراسة الفرق وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

مفهوم وأهداف وأهمية نظم المعلومات

كانت العملية الإدارية لأي منظمة تعتمد على الخبرة والفن الشخصي بشكل مباشر ولا تخرج عن حدود المنظمة والبيئة الصغرى التي تعمل فيها، لكن اليوم أصبح الوضع مختلفاً ، فقد أحدثت الثورة التكنولوجية وظهور الأجيال الحديثة من الحاسب الالكترونية والتطور السريع في علم الإدارة إندفاعا كبيرا لدى المنظمة لإنشاء نظم معلومات حديثة تتوافق مع هذا التطور وتستطيع أن توفر كميات وأنواع من المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، ونما مع هذا إدراك ووعي متزايدين بأهمية المعلومات وضرورة وجود نظم رسمية للمعلومات لتعاون الإدارة على إتخاذ القرارات وأداء وظائفها من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة بكفاءة عالية، لتتمكن المنظمة من البقاء والازدهار في بيئة متغيرة ومعقدة وذات طبيعة تنافسية متطورة.

مفهوم نظم المعلومات

حتى يمكن فهم نظام المعلومات علينا فهم كل من النظام والمعلومات وقد تم التعرف على النظام ، أما المعلومات فهي:(المعرفة التي لها معنى ومفيدة في تحقيق الأهداف). [1] و أيضا تم تعريفها ((بأنها بيانات وضعت في محتوى ذات معنى ودلالة لمتلقيها ، بحيث يخصص لها قيمة لأنه يتأثر بها أو لأنها تحقق له منفعة)).[2] وهن يجب التمييز بين المعلومات والبيانات.

الفرق بين البيانات والمعلومات:

البيانات هي: (الأرقام أو الأعداد غير المفسرة وغير المحللة وغير ذات معنى لقارئها ما لم تجرى عليها عمليات المعالجة) وتتوافر فيها خصائص وصفات تجعلها مقبولة ومنطقية، أما المعلومات فهي: (البيانات التي تمت معالجتها بطريقة معينة فأصبحت معلومة مفيدة لقارئها وصالحة للإستخدام في مجال إتخاذ القرارات). [3]

تعرف البيانات كونها الأرقام والأعداد غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام أو أكثر من ذلك كونها ذات قيمة والتي تحقق هدفاً

---

[1] أ. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية : الدار الجامعية 2003)، ص9.

[2] ثابت عبدالرحمن إدريس، مرجع سابق، ص 59.

[3] فياض حمزة محمد، مرجع سابق.ص 23

معيناً، وكذلك كونها عبارة عن مجموعة من الحقائق المسجلة في صورة مفردات مسموعة أو مرئية يمكن إتخاذ القرارات الإدارية عليها.

هناك خلط بين أستخدام مفهومي البيانات والمعلومات ويعد فهم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل سواء في الأستخدام اليومي في الحياة أوالأدبيات المختصة،إذ أن هناك عدم وضوح في التمييز بين المعلومات والبيانات رغم الإختلاف الجوهري بينهما.[1]

أن معيار الإستفادة من قبل المتلقي هو الأساس في التمييز بينهما، ويجب أن تتصف الإستفادة بخاصيتين

1. الإضافة المعرفية :حتى يستطيع المتلقي الإستفادة من البيانات المرسلة إليه يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه،ويتم التمييز وفقاً لهذا المعيار بالإعتماد على الشخص المتلقي (المستفيد)،إذا أدت الى إضافة معرفية ففي هذه الحالة تعتبر معلومات، أما إذا لم تؤدي اضافة معرفيه فهي بيانات.

2. الأرتباط: حتى تتحول البيانات الى معلومات يجب أن ترتبط بحدث معين يتم إتخاذ قرار بشأنه من قبل المستفيد، تعد البيانات معلومات إن كانت تؤثر في القرار المتخذ أما أن تؤكد القرار المتخذ سليم، أو تؤدي الى التغيير في القرار المتخذ.

نظام المعلومات:

هي تطبيق لفكرة وفلسفة النظم في مجال المعلومات، وإذا كانت فكرة النظم تقوم على أساس أن النظم مجموعة من الأجزاء تتفاعل مع بعضها في اتساق من أجل تحقيق هدف محدد فإن نظام المعلومات في هذه الحالة ماهو إلا مجموعة من الوحدات أو الطرق أو الإجراءات التي تختص بتجميع البيانات وتبويبها وتشغيلها وتفسيرها ثم توصيلها إلى مستخدميها ، وقد تم تعريفها عدة تعريفات من مراحل مختلفة تبعاً للتطور التكنولوجي والوعي بأهميتها إلى أن أصبحت القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها المنظمة الناجحة.

خصائص نظم المعلومات:

يمكن حصر خصائص نظم المعلومات في العناصر الأتية: [2]

- شبكة أتصال.
- وسيلة تحويل البيانات وتخزينها.
- إدخال البيانات وإخراج المخرجات.
- مستخدمو المعلومات.
- الأهداف.

---

1 حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة (عمان: دار الثقافة للنشر، 1999م) ص40.

2 ثناء القباني، مرجع سابق، ص15.

- الموارد

1- شبكة الإتصالات Communication Network

يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الإتصال في أنه يزود بمسارات معلومات الى الكثير من النقاط ويساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمنظمة وربما أي مكان خارج المنظمة

2- مراحل تحويل وتوظيف البيانات Data Conversions Stages and Functions

يقوم نظام المعلومات بتحويل المدخلات الى مخرجات وهنا توجد ثلاثة مراحل أساسية في التحويل هي مرحلة الإدخال ، مرحلة التشغيل، مرحلة الإخراج.

3- إدخال البيانات وإخراج المخرجات Data Input and Information

يتم إدخال البيانات من خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة الإخراج ،وعلى ذلك البيانات هي الخامات التي تتحول الى منتجات معلوماتية أوبضاعة تامة وتبدأ البيانات باكثر من مشكلة كما تنتج المعلومات لمختلف الأهداف والمستخدمين

4- مستخدمو المعلومات: Users of Information

يتم انتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمنظمة وذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي، ويشمل المستخدمين الداخليين المدراء، الموظفين بالمنظمة، أما المستخدمين الخارجيين يشمل كافة الجهات خارج المنظمة مثل الدائنين، الموردين،العملاء، الجهات الحكومية.

5- الأهداف :Objectives

أي نظام بأي منظمة له ثلاثة أهداف رئيسية:

- يقدم معلومات لأجل إتخاذ القرار.
- يقدم معلومات تساعد في العمليات اليومية.
- يقدم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسئولياتها.

يتم خدمة المستخدمين الداخليين والخارجين عن طريق توفير المعلومات لأتخاذ القرارات والمعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات، بينما تهتم الأطراف الخارجية بهدف الوقوف على مدى أمانة الإدارة وتنفيذها لأهداف المنظمة، ومعظم المعلومات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة يتم إسناده من خلال تشغيل بيانات العمليات ، ويظهر الشكل التالي الإرتباط بين تدفق المعلومات الناتجة لخدمة هذه الأغراض وبين العمليات وأنواعها من خلال البيانات الأخري.

يرى الباحث من الشكل 1/1/1 أن أي نظام معلومات يجب أن يوفر معلومات لأغراض أتخاذ القرارات سوى كانت معلومات لمتابعة العمليات اليومية والتي تخص المستخدمين الداخليين والإدارة، ويتم الإستفادة منها في إعداد الموازنات التخطيطية ووضع المعايير والسياسات ومعالجة الإنحرافات، أو معلومات يتم الأستفادة منها من قبل الأطراف الخارجية

لأنهم دائماً يسعون للوقوف على مقدرة المنظمة على الوفاء بإلتزاماتها وقدرتها على تحقيق الأهداف.

الشكل رقم (1/1/1)

الإرتباط بين تدفق المعلومات وأنواع مدخلات البيانات

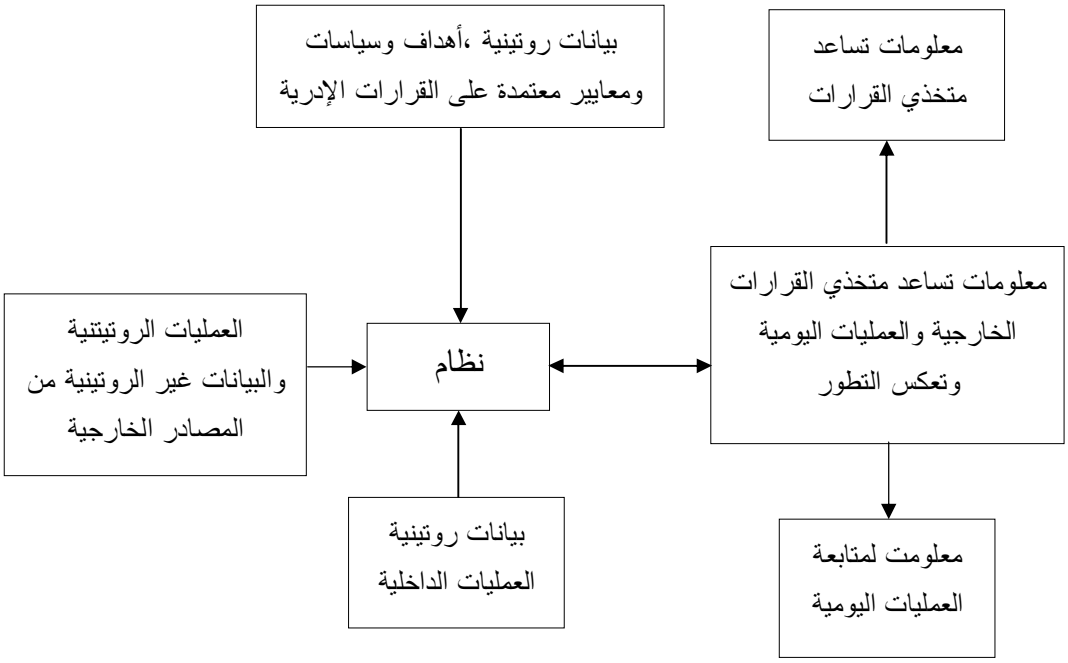

المصدر: د.ثناء القباني، نظم المعلومات المحاسبية(الأسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م) ص13.

6- الموارد: يحتاج نظام المعلومات إلي الموارد لإتمام وظائفه أو يمكن تبويب هذه الموارد علي إظاهر بيانات المهمات، أفراد، أموال، وعلي هذا الأساس فإن نظام المعلومات الذي يعمل بإستخدام الموارد البشرية فقط هو نظام معلومات يدوي ونظام المعلومات الذي يركز علي إستخدام المعدات يعرف علي أنه نظام معلومات إلكتروني.

أهمية نظم المعلومات:

هناك العديد من العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمنظمة والتي جعلت نظم المعلومات ضرورية ومهمة داخل المنظمة

العوامل الخارجية:

التغيرات في القوى البيئية، ويقصد بها البيئة المحيطة بالمنظمة وقد تكون هذه التغيرات سياسية، إجتماعية، قانونية،إقتصادية، تشريعية، أو تكنولوجية وعلى المنظمة أن تواكب هذه التغيرات لتستطيع الاستمرار أو البقاء وتحقق الميزة التنافسية، ولتحقيق هذا لابد من توفير المعلومات الدقيقة الكافية الحديثة الموثوقة عن هذه التغيرات.

التوجه نحو عولمة الإقتصاد: [1]

جعلت العولمة أغلب اقتصاديات الدول تعتمد على التجارة الخارجية من إستيراد وتصدير، وأظهرت الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتمد على المعلومات لتحديد مستوى العرض والطلب العالمية، أدى ذلك إلى رفع قيمة تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للمنظمة، حيث ساعدها على التشغيل والأداء العالمي، وتوفر لها إمكانيات الإتصالات وأدوات تحليل المعلومات واتخاذ القرارات.

من ناحية أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات تهدد المنظمات الوطنية لأن العملاء اليوم قادرون على التسوق المباشر عبر الإنترنت والحصول على معلومات دقيقة وعلى أفضل الأسعار والعرض للسلع والخدمات من أي مكان في العالم، وذلك أدى إلى تزياد المنافسة العالمية بين الشركات في ظل سوق مفتوحة، لذا تحتاج المنظمات الحديثة إلى نظم معلومات وإتصالات فعالة وقوية لتستطيع العمل بكفاءة في السوق العالمي.

الإتجاه نحو الإقتصاد القائم على خدمات المعلومات:

تحولت إقتصاديات الدول الكبرى من إقتصاديات صناعية إلى إقتصاديات الخدمات التي تعتمد على المعرفة والمعلومات، حيث أصبح كل من المعرفة والمعلومات عنصرين أساسيين من عناصر تنمية الثورة والتقدم، ويعتبران من الأصول الإستراتيجية الهامة بالنسبة للمنظمة ، وبالتالي فأن نظام المعلومات مطلب حتمي للإدارة لتعظيم التدفق للمعلومات والمعرفة داخل هذه المنظمة.

التحول في إدارة مشروع الأعمال:

تتضمن إدارة منظمات الأعمال التقليدية تنظيم مركزي يعتمد على المتخصصين لتقديم إنتاج ذو حجم كبير، أما منظمات الأعمال الحديثة فإدارتها أقل إعتماداً على المركزية حيث تعتمد على اللامركزية والمرونة وتعتمد على غير المتخصصين الذين يعتمدون على المعلومات الفورية، فلإدارة التقليدية تعتمد على الخطط الرسمية والتقسيم والتخصيص الشديد للعمل، أما الإدارة الحديثة تعتمد على الإلتزام بالمعلوماتية وشبكات المعلومات لتنمية الأهداف، وبالتالي فأن تكنولوجيا المعلومات تجعل مثل هذا الشكل من الإدارة الحديثة ممكناً.

العوامل الداخلية:

تدعم نظم المعلومات المنظمة في مجالات عديدة أهمها مساعدة الإدارة على أداء أدوارها ووظائفها والوصول إلى أهدافها بأسرع وأقل تكلفة ممكنة، وهذا الهدف الأساسي لوجودها،

[1] ثابت عبدالرحمن إدريس، مرجع سابق، ص 151.

ولتحقيق ذلك تقدم نظم المعلومات خدمات وتسهيلات مختلفة والتي زادت من أهميتها داخل المنظمة. [1]

1. تقدم المعلومات إلى مختلف المستويات الإدارية عند الحاجة، للقيام بأعمال التخطيط، التنظيم، الرقابة وإتخاذ القرارات.
2. تحديد وتوضيح قنوات الإتصال عموديا وأفقيا بين الوحدات الإدارية داخل المنظمة.
3. تقييم أنشطة المنظمة وتقييم النتائج لتصحيح الإنحرافات.
4. تهيئة الظروف لاتخاذ قرارات فعالة عن طريق تجهيز المعلومات بشكل مختصر.
5. المساعدة على التنبؤ بمستقبل المنظمة والإحتمالات المتوقعة بقية إتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود خلل في تحقيق الأهداف.
6. المساعدة في إصدار التقارير، سوء كانت تجميعية أو تفصيلية، شهرية، فصلية أو سنوية، عن أنشطة المنظمة.
7. حفظ البيانات والمعلومات التاريخية الضرورية التي تعتبر أساساً في عملها.
8. البث الانتقائي للمعلومات ، وتزويد المستخدمين والباحثين عن التطورات الحديثة أسبوعيا او شهرياً .
9. الإحاطة المستمرة بالمعلومات التي تخدم المستخدمين عن التطورات الحديثة فيما يختص أنشطة المنظمة.
10. الرد على الإستفسارات، ويكون عن طريق التحاور بين المستفيدين والنظام.
11. تقوم نظم المعلومات بمعاونة المدير والعاملين في المنظمة على تحليل المشكلات والتصور المرئي للموضوعات المعقدة وتنمية المنتجات الجديدة.
12. تخطيط المجتمع المستفيد من الخدمات أو السلع المقدمة من المنظمة وبالتالي تقدير احتياجات المنظمة من التسهيلات المختلفة ،وتحديد أولويات الحصول عليها.
13. المساهمة بوضع أهداف المنظمة بدقة ،وفي صور تجعلها قابلة للقياس.
14. المساهمة في التعرف على مدى كفاءة المنظمة في أداء الأنشطة المختلفة، ذلك من خلال مساهمتها في إنجاز الرقابة الدورية على الخطط ومراقبة الأنشطة.
15. إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ومراقبة الأنشطة.
16. تحقيق الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة للمنظمة،وذلك من خلال مساهمة تلك النظم في زيادة فاعلية الإتصالات فيما بين نظم المعلومات الوظيفية الأخرى المكونة لنظم المعلومات الإدارية على مستوى المنظمة ككل، مما يؤدي إلى إمكانية وسرعة الوصول إلى المعلومات المطلوبة واللازمة لتحقيق أهداف تلك المنظمة.

[1] علاء الدين عبدالرازق السالمي، إدارة نظم المعلومات(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003م)ص40.

أهداف نظم المعلومات: تسعى أي منظمة من إنشاءها إلى تحقيق هدف معين وتقوم نظم المعلومات بتحقيق أهداف محددة تمكننا من الوصول إلى الهدف الرئيسي،من هذه الأهداف:[1]

1. تحقيق الكفاءة: والكفاءة هي أداء المهام بصورة أسرع وبأقل تكلفة.
2. الوصول إلى الفاعلية: وتشير الفاعلية لى مدى اتخاذ قرارات ذات جودة أفضل.
3. تحسين أداء الخدمة: عن طريق تقديم خدمة ذات مستوى أفضل للعملاء.
4. تطوير المنتج: تلعب نظم المعلومات دورا هام في خلق تطوير المنتجات خاصة في (البنوك – الهيئات – الوكالات السياحية).
5. التعرف على الفرص واستغلالها: تتميز البيئة الخارجية للمنظمة بسرعة التغيير والتطور، ولتحقيق المنظمة النجاح في ظل هذه الظروف لابد من مواكبة التطور والتعرف على هذه التغيرات، وتساعد نظم المعلومات داخل المنظمة في تحديد التغيرات أو التنبؤ بها وتمكنها من الإستعداد لموجهتها واستغلال هذه التغيرات لصالحها.
6. ربط العملاء بالمنظمة : تستطيع المنظمة جعل عملائها أكثر قرباً منها من خلال تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في ذلك مثلا استخدام المنظمة نظام للمعلومات يسمح لعملائها بوضع الأوامر على حساب الشركة مباشرة والتحقق من تنفيذها ومراجعة الأسعار وغيرها من المعلومات التي تحتاجها.

يري الباحث إن عصر المعلومات والاقتصاد المعرفي الذي أصبحنا فيه زاد من أهمية المعلومات حيث أصبحت المعلومات موراد أقتصادية لها قيمتها تحدد بمدى التغير والتطوير الدائم في الأهداف، وبالتالي أصبحت نظم المعلومات العامل الأساسي المحرك في أي منظمة والذي إذا تم استخدامه الاستخدام الأمثل وبكفاءة وفاعلية سوف يكون لديها ميزة تنافسية تجعلها في مركز أفضل، ويساعد في تطوير منتجاتها إذا كانت المنظمة إنتاجية وتحسين خدماتها إذا كانت المنظمة خدمية حتى تتوصل إلى أهدافها.

أنواع نظم المعلومات:

مقدمة :نظام تنظيم–فهو منظم وهذا يشير إلى إن المنظمة هي نظام أي مجموعة نظم مختلفة بإختلاف وظائفها وأعمالها وأهدافها تعمل بصورة منظمة وبشكل متكامل لتحقيق الهدف الرئيسي للمنظمة،ويتم تشغيل هذه النظم بواسطة هيكل تنظيمي يدرج المستويات الإدارية ويقسم الوظائف والأعمال ويحدد المسئوليات والسلطات لكل مستوى إداري، تختلف المستويات بمختلف أحجامها وهيكلها الوظيفي وأنواعها إلا أنها غالباً تقسم إلى أربعة مستويات،المستوى الإستراتيجي، المستوى الإداري، المستوى المعرفى،والمستوى التشغيلي،

[1] معالي فهمي حيدر، مرجع سابق، ص36.

ولابد من وجود نظام معلوماتى في كل مستوى إداري يخدم وظائفه ويساعد على الإتـــصال والربط بين مستويات الوظائف المختلفة.

1- نظم المستوى الإستراتيجي:

هذا المستوى التنظيمي يحتاج إلى نظم معلومات تدعم أنشطة التخطيط طويل الأجل للإدارة العليا وتساعدها في وضع الخطط الإستراتيجية طويلة الأجل سوى كانت داخل المنظمة أو خارجها، وتركز النظم في هذا المستوى على تحقيق الموءامة بين التغيرات في البيئة الخارجية وبين إمكانيات وقدرات المنظمة.

2- نظم دعم المديرين التنفيذيين:

تدعم هذه النظم المديرين في الإدارة العليا لإتخاذ القرارات غير المبرمجة حيث توفر بيئة تعتمد على الحاسب والإتصالات وتتعامل مع البيانات حول الأحداث الخارجية مثل قوانين الضرائب الجديدة، وتحصل على معلوماتها من نظم المعلومات الداخلية مثل نظم المعلومات الإدارية (MIS) ونظم دعم القرار(DSS) وتوفر الوقت والجهد للمديرين في الإدارة العليا بتوفير معلومات مختصرة ومفيدة لهم في شكل رسوم بيانية حيث أنها أقل إستخدام للنماذج التحليلية. [1]

3- نظم المستوى الإداري: Management Level Systems

هذه النظم تدعم الإدارة الوسطي في متابعة ورقابة إتخاذ القرارات والأنشطة الإدارية، والتأكد من أن تنفيذ الخطط التي تم وضعها بواسطة الإدارة العليا يتم وفق ماهو محدد له، ونظم المستوى الإداري تقدم تقارير دورية وتدعم القرارات غير المهيكلة مثل المفاضلة بين العديد من الأسواق والمنتجات حيث تتعدد البدائل موضع التقييم مع قلة المؤشرات والأدلة التي يمكن الاستدلال بها في المفاضلة بين هذه البدائل، وهذه القرارات تواجه الإدارة العليا، وتدعم أيضا هذه النظم القرارات شبه المهيكلة وهي قرارات تؤخذ بواسطة الإدارة الوسطي إلا انه يتم تحديد الهدف من القرارات بواسطة الإدارة العليا مع توفر قليل من الحرية في تحديد الأساليب والطرق لتلك الأهداف، وتعد هذه القرارات أهم أدوات الرقابة الإدارية. [2]

4- نظم دعم القرارات: Decisions Support Systems

تخدم نظم دعم القرارات مستو ى الإدارة في المنظمة، تساعد المدراء على إتخاذ القرارات شبه المهيكلة أو غير المهيكلة التي تمتاز بأنها قرارات فريدة وقرارات تتعرض للتغير السريع وليس من السهل تحديدها مسبقاً، ولتستطيع هذه النظم مقابلة ظروف التغيير يجب أن تكون قادرة من الإستجابة للعمل أكثر من مرة في اليوم، ورغم أنها تستخدم المعلومات الداخلية التي تتحصل عليها من نظم تشغيل المعاملات ونظم المعلومات الإدارية أيضا تحصل

[1] ثابت عبدالرحمن إدريس، مرجع سابق، ص 188.

[2] المرجع السابق، ص 189.

على معلومات من مصادر خارجية مثلاً أسعار المنتج المنافس الحالي وتتميز بمقدرتها العالية على التحليل لإعتمادها على نماذج متنوعة لتحليل البيانات، وهي نظم تفاعلية بمعنى أن المستخدم يمكنه تغير الإفتراضات أو إضافة بيانات جديدة[1]

5- نظم مستوى المعرفة: Knowledge Level Systems

تدعم هذه النظم الموظفين الذين يعملون في مجال المعرفة والبيانات في المنظمة، وتساعد المنظمة على تحقيق التكامل والدمج لأي معرفة جديدة في الأعمال والأنشطة وتمكنها من الرقابة المتزامنة لتدفق الأعمال الورقية والمكتبية داخل المنظمة. [2]

6- نظم الخبراء Expert Systems

تقوم هذه النظم بتقليد التفكير الإنساني لدى الخبير عن طريق إستخدام نماذج المحاكاة لقرارات الخبير، ولديها معرفة واسعة ومركزية مخزونة في قواعد بياناتها، حيث تقوم هذه النظم بنقل الخبرة من أحد الخبرات النادرة والمميزة في مجال معين ويكون ذلك من خلال أربعة أنشطة هي الحصول على المعرفة، وتمثيل المعرفة، (في الحاسب) وإستدلال المعرفة تم نقلها إلى المستخدم ثم تخزينها في قاعدة بيانات المعرفة ونجد أن هناك نوعين من المعرفة هما الحقائق المرتبطة بالمشكلة والإجراءات الخاصة بحل المشكلة، وتستخدم النظم الخبرة في التخطيط طويل وقصير الأجل في مجالات عديدة مثل إدارة المشاريع، تطوير المنتج ،كما تقوم بمقارنة الشواهد والناتئج الفعلية بما هو متوقع (الرقابة).

7- الذكاء المصطنع(AI) Artificial Intelligence

يتعلق الذكاء المصطنع بتكنولوجيا الحاسبات الآلية التي تسمح للأجهزة والمعدات بمحاكاة العقل البشري في عملية تشغيل المعلومات، وتعد نظم الخبراء(ES) أحد فروعه ولكنها تختلف عنه في النجاح الذي حققته في البرامج التي تقلد بعض التصرفات البشرية، وهناك إجماع على أن نظام الخبراء والذكاء المصطنع تستطيع تشغيل المعلومات وإنتاجها وتخزينها على نطاق يفوق قدرات العقل البشري وبسرعة فائقة، ألا إنها لا يمكن أن تكون بديلة للذكاء البشري. [3]

8- نظم دعم فريق العمل الجماعي: Workgroup Support Systems (WSS)

يقصد بفريق العمل الجماعي المحاسبين، المحللين، الماليين، المهندسين، وهم الذين يتطلب القيام بعملهم كفريق، وتصميم هذه النظم لتدعيم تلك الفرق بشكل فعال في الإتصالات والمعلومات المشتركة وتبادل الأفكار في مجال العمل وحل المشكلات أو أسغلال الفرص

---

[3] المرجع السابق، ص 193.

[1] المرجع السابق، ص 195.

[2] المرجع السابق، ص 188.

وذلك من خلال الرسائل الالكترونية بين أعضاء الفريق ودعم الاجتماعات إلكترونياً بواسطة الجداول الزمنية للإجتماعات والمؤتمرات الالكترونية وقاعدة البيانات للوثائق الجماعية.

9- نظم مستوى التشغيل: Operational Level Systems

تساعد هذه النظم المديرين في المستوى الإشرافي والتشغيلي على تقييم الأداء للأنشطة والمعاملات داخل المنظمة مثل إيصالات المبيعات وشيكات الإيداع ونظم الأجور وتدفق المواد الخام، وتتصف مثل هذه الأنشطة بالروتينية وتحتاج إلى معلومات مفصلة، نجد كلما إتجهنا في المستوى التنظيمي إلى أسفل كلما كانت الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً وكلما اتجهنا إلى أعلى تكون الحوجة إلى معلومات موجزة تساعد المدير من إتخاذ القرار المناسب في وقت قصير. [1]

10- نظم تشغيل المعاملات Transaction Processing System (TPS)

تدعم هذه النظم عمليات التشغيل اليومية ،أي أنها من النظم التي تخدم المستوى التشغيلي ،وتساعد المنظمة القيام بعملياته اللازمة لأعماله اليومية ومتابعة أنشطتها المختلفة وتتعامل هذه النظم مع السجلات التفصيلية الخاصة بأنشطة المنظمة وتسجيل العمليات اليومية الضرورية، ولأنه في هذا المستوى التنظيمي يتم التحديد المسبق للأهداف والموارد والمهام التي تكون مهيكلة، فمثلاً اتخاذ القرار يتم بواسطة المشرف على هذا المستوى الإداري طبقاً لمعايير محددة، يقوم هذا النظام بالربط بين المنظمة بيئتها وأن لم يكن النظام جيد ستفشل في إستقبال المدخلات من البيئة (الأوامر) أو في توصيل المخرجات (سلع خدمات) ويعد هذا النظام المنتج الأساسي للمعلومات التي تعتبر مدخلات لأنواع النظم الأخرى.

11- النظم المتكاملة للعملاء Customer Integrated Systems(CIS) تمكن هذه النظم العملاء للمنظمة من تشغيل معاملاتهم بأنفسهم مثال ماكينة الصرف الآلي (ATM) وتعد هذه النظم امتداد لنظم تشغيل المعاملات (TPS). [2]

12- نظم المعلومات التنظيمية المتبادلة(IOS) Inter Organizational system

تقوم هذه النظم بربط المنظمة بالمنظمات الأخرى عن طريق تدفق المعلومات آلياً بدعم التخطيط والتصميم والتطوير والإنتاج، وتسليم المنتجات، وتكون هذه النظم مسئولة عن تشغيل معلومات الإتصالات، حيث يتم تبادل المعلومات والوثائق الخاصة بالمعاملات الكترونياً، (الأوامر الطلب و الشراء والفواتير). من ناحية أخرى يمكن تصنيف النظم في المنظمة حسب التخصص الوظيفي لأنشطة المنظمة مثال التسويق، البيع، الإنتاج، التمويل، الحسابات، الموارد البشرية، ويمكن أن يكون لكل وظيفة أكثر من نظام للمعلومات لخدمة

---

[1] المرجع السابق، ص 198.

[2] المرجع السابق، ص 161.

المستويات المختلفة داخل الإدارة المسئولة عن هذه الوظيفة، مثلاً إدارة التسويق يمكنها خدمة أكثر من نظام على المستوى التشغيلي لتسجيل ومتابعة أرقام المبيعات اليومية وإستقبال طلبات العملاء وتنفيذها وعلى مستوى المعرفة لتصميم العروض الترويجية لمنتجات المنظمة وعلى المستوى الإداري لمتابعة حركة وتطوير المبيعات الشهرية وفقاً للمناطق البيعية أو العملاء ومقارنتها بالخطط الموضوعة من قبل المستوى الإستراتيجي للتنبؤ باتجاهات وحجم الطلب في لكل منتجا المنظمة خلال السنوات القادمة.

نظم المعلومات الإدارية: Management Information Systems(MIS)

يقصد بالإدارة ذلك الجهد الإنساني المتعلق بتخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف محددة بكفاءة عالية. حيث تقوم الإدارة بتصميم الإستراتجيات والخطط لمقابلة تغيرات البيئة الخارجية وكل المشكلات التنظيمية وتنظيم المهام في حدود الموارد المتاحة ولتحقيق مستويات محددة من الأداء للوصول للأهداف المحددة خلال فترة زمنية محددة، إلى جانب ذلك تقوم الإدارة بالتنبؤ بالمستقبل (التنبؤ بحجم طلب السوق) والإستعدادات لتحديات والمشكلات المستقبلية المتوقعة. كل تلك الأدوار وغيرها لايمكن للإدارة تحقيقها بدون المعرفة والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات ويؤكد ذلك ظهور نظم المعلومات الإدارية التي أحدثت تطوراً فائقاً في قدرة الإدارة علي أداء وظائف العملية الإدارية وعملية إتخاذ القرارات وحل المشكلات الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية علي مختلف المستويات الإدارية وذلك من خلال توفير البيانات اللازمة ومعالجتها لإنتاج المعلومات المفيدة للإدارة وفي الوقت المناسب وبالدقة والكمية المناسبة بما يتناسب وإحتياجات إتخاذ القرارات، أما المعلومات الإدارية فهي المعنية بالوظائف الإدارية الخاصة بالمنظمة وتشتمل علي عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة وإتخاذ القرارات حسب مستوي الإدارة المعنية. [1]

وتعدد التعريف عن نظم المعلومات الإدارية من أبسطها: هي (عبارة عن أسلوب رسمي يستخدم لتوفير المعلومات الدقيقة والمتوقعة للإدارة، واللازمة لتسهيل عملية إتخاذ القرارات والتي تُمكن المديرين من القيام بوظائف التخطيط والتشغيل والرقابة في المنطقة التي يمكن أن تتحقق الأهداف التي تسعي لها). ([2])

عرفها أيضا Kroenke (كرونك) بأنها (تنمية وإستخدام نظم المعلومات الفعالة في المنظمات). تم تعريفها بأنها (نظام يتكون من نظام المعلومات الذي يقوم بجمع وإيصال

[1] علاء عبدالرازق السالمي، مرجع سابق، ص169.

[2] ثابت عبدالرحمن إدريس، مرجع سابق، ص 201.

وعرض المعلومات لإستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة التنظيمية). [1]

تم تعريفها بأنها (النظم التي تمد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات الضرورية، بغرض قيام الإدارات في هذه المستويات بوظائفها بشكل كفء وجيّد، وهذه النظم تعتمد إعتماداً كبيراً علي الحاسوب في تهيئة هذه المعلومات).مما سبق يرى الباحث إلي أن نظم المعلومات الإدارية نظام مفتوح يتعامل مع البيئة الخارجية للمنظمة وهي نظم مرنة بقابليتها للتحديث والتغير مع التغيرات البيئة الخارجية والتغيرات الداخلية للمنظمة. وتعد النظام الأساسي الذي تعتمد عليه المنظمة لتحقيق أهدافها حيث يمد جميع المستويات الإدارية والوظائف التنظيمية بالمعلومات الكافية والمطلوبة ويقوم بتفريغها ومعالجتها وعرضها عند الحاجة أيها، وخدمات نظم المعلومات الإدارية لا تقتصر بمعلومات عن الحاضر فقط بل عن المستقبل والماضي أيضاً وتعد نظم المعلومات الإدارية نظام شامل ويضم بداخله عِدة أنظمة فرعية حيث تعتبر النظم الأخرى داخل المنظمة أنظمة فرعية من نظم المعلومات الإدارية وهي النظام الذي تدار بواسطته بقية النظم في المنظمة.

إن أول هدف لنظم المعلومات الإدارية، هو توفير تقارير تفيد الإدارة بالقيام وإنجاز وظائفها الإدارية ويعد جزء لا يتجزأ من آلية الرقابة الرسمية في المنظمة حيث يوفر تقارير مختلفة تستخدم بشكل رئيسي من قبل المدراء في المستويات الإدارية العليا والوسطي، وفي دعم أنشطة الرقابة الإدارية والتشغيل والتخطيط الإستراتيجي

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

يعرف بأنه (ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين وإسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمستخدمي القرارات من خلال التنظيم). [2]

يعرفه آخر بأنه (عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات التي تعمل داخل الوحدة الإقتصادية، بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التي تحتاج إليها إدارة الوحدة الإقتصادية للقيام بمسئولياتها في المحافظة علي الأصول وحماية حقوقها لدي الغير، والتخطيط للعمليات المستقبلية وممارسة الرقابة علي الأداء). [3]

من خلال التعريفات السابقة يصل الباحث الى أن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من مجموعة من الأجزاء التي يمثل كل منها نظام فرعياً داخل النظام المحاسبي ويتناول المحاسبون في مجال تشغيل البيانات النظام التطبيقي علي مجموعة من الإجراءات والبرامج

---

[1] كاظم، هاشم، سعدي، نظم المعلومات الإدارية، المركز القومي للحسابات، رزمة تدريبية لبرامج الإدارة العليا، 1993م، ص207.

[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001م) ص69.

[3] منير محمود سالم، نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الإلكتروني(القاهرة: دار النهضة للنشر، 1984م) ص19

الحاسوبية التي تؤدي إلي تحقيق هدف محاسبي محدد، يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية علي أنها أحد النظم الفرعية في المنظمة تتكون من الإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد التي تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة متناسقة متبادلة، يهدف توفير المعلومات التاريخية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر المنظمة. إستناداً علي ما سبق فإن مفهوم المعلومات المحاسبية لا يقتصر علي المعلومات المالية فقط إنما يمتد ليشمل المعلومات المالية وغير المالية ولذلك من خلال النظرة الحديثة لنظم المعلومات لابد من تكامل التنسيق بين كل نظم المعلومات التي تتواجد ضمن أجزاء المنظمة وصولاً إلي تحقيق الهدف العام للمنظمة.

تعتمد نظم المعلومات المحاسبية بشكل أساسي علي وجود الحاسوب وملحقاته المختلفة المتمثلة في الكوادر المؤهلة للعمل بهذه الأجهزة، قواعد البيانات والبرمجيات، ولعل ما يميز النظام المحاسبي هو وجود قاعدة البيانات التي تعمل علي تخزين كمية ضخمة من البيانات ومعالجتها ومن ثم تحويلها إلي معلومات عند الطلب.

مكونات نظام المعلومات المحاسبية :

هو كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر تحقق هدف معين قامت من أجله هذه العناصر: [1]

1. المستندات والأوراق الاثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي حدثت في المنظمة.
2. قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.
3. البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات وتحويلها إلى معلومات
4. الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنظمة المالية.
5. الأفراد المتعاملة مع واحد أو أكثر من عناصر النظام المحاسبي.

الوسائل الالكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية.

أهمية نظم المعلومات المحاسبية:

أصبحت دراسة نظم المعلومات المحاسبية الحديثة والمعتمدة علي الحاسوب أمراً هاماً وضرورياً حيث أنه في ظل عدم تواجد المعالجة للبيانات من خلال الحاسوب كان أمر تشغيل النظام المحاسبي يتحقق من خلال تقنية المعالجة اليدوية للبيانات بصورة مذهلة. [2]

إن التطور السريع في عالم الحاسبات وظهور الحاسبات الشخصية وذيوع وانتشار إستخدامها في كافة المجالات، فقد أصبح من الواقع تشغيل نظام المعلومات المحاسبي خلال حاسوب أمر عملياً وممكناً حتى بالنسبة للمنظمات صغيرة الحجم، حيث أن هذا الأمر قد أصبح واقعاً

[1] محمد يوسف الحفناوى، نظم المعلومات المحاسبية(عمان: دار وائل للنشر، 2000م) ص58.

[2] عبدالمقصود دبيان وناصر نور الدين عبداللطيف، مرجع سابق، ص130.

ملموساً في معظم المنظمات الإقتصادية في المجتمعات النامية، فإنه من الضروري دراسة نظم المحاسبة للتعرف علي المفاهيم التي يتم الإستناد عليها في التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية ، ويمكن للمحاسب أن يتعامل مع تلك النظم من خلال عدة جوانب فهو يمكن أن يتعامل معها كوصفه مراجعاً للحسابات، ومن ثم فإن عليه أن يتفهم خلال تلك النظم التي تستند إلي الحاسوب حتى يتمكن من تخطيط برامج المراجعة الذي يتلائم مع تلك النظم وقد يواجه المحاسب مشكلة التعامل مع تلك النظم بوصفه محاسباً إدارياً ومن ثم فإنه تقع عليه مهمة مواجهة تلك النظم بصفة دائمة مستمرة طوال عمله اليومي في إعداد التقارير اللازمة للوفاء بإحتياجات الإدارة من البيانات والمعلومات، فإن تطوير هذه التقارير يتم من خلال فريق عمل بصفة مستمرة مع تلك النظم التي تعتمد علي التقنية الحديثة وذلك فإن كثير من دارسي علوم المحاسبة يمكن أن يعملوا في مجالات تحليل وتصميم نظم المعلومات وهؤلاء عادةً يواجهون مشكلة تطوير نظم المعلومات وتحديثها، ولمواكبة التطورات التقنية الحديثة هذا الأمر يتطلب بالضرورة تفهم تلك التقنيات الحديثة والتعمق في دراسة جوانبها لكي يتحقق لهم الإجادة والتفوق في مجال عملهم.

بناء علي ما سبق يري الباحث ازدياد أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث وأستند ذلك علي العديد من الإعتبارات أهمها النمو في حجم المنظمات، حيث أن إزدياد حجم معظم المنظمات من حيث ازدياد تنوع العمليات التي تحدث فيها قد أدي إلي نمو واضح في كلٍ من عدد العاملين، ازدياد روؤس الأموال المستثمرة فيها تعدد الجهات ذات المصالح المشتركة فيها، الأمر الذي يؤدي إلي ضرورة إنتاج معلومات وتقديمها بصورة مستمرة ودائمة كما أن ازدياد قنوات الإتصال للمنظمة وتعدد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية الوحدات في الوقت الحاضر أدي لضرورة وجود قنوات إتصال في ما بينها لأغراض التنسيق في مختلف الأعمال الضرورية، ومن الملاحظ تعدد أهداف المنظمة حيث أنه لم يعد محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل أصبحت تشمل خفض التكاليف، تحسين الإنتاجية، إرضاء المستهلكين، النمو والتنوع، تحسين الجودة، المساهمة في تحقيق الرضاء الإقتصادي للمجتمع بصورة عامة، الأمر الذي أدي إلي وجود نظام معلومات محاسبية لكي يتمكن من وضع الخطط وإتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

تهدف نظم المعلومات المحاسبية إلي توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية إحتياجات مستخدمين مختلفين (لا تقوم المنظمة بتصميم أو تحليل النظم لها من أجل الفعل ذاته، وإنماء يرجى من وراء أي نظام تحقيق هدف محدد أو أهداف معينة ويقاس تحقيق النظام للهدف

بمقياس الكفاءة والفعالية، وقد يكون النظام فاعلاً لكنه يؤدي إلي تبديد الموارد، أو أنه نظام كفؤ لكنه دون تحقيق الأهداف ويتطلب عادةً تحقيق التوازن بين الفاعلية والكفاءة بما يحقق الوصول لدرجة التوازن المثلي.

ومن أهم أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

1.توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية: تقوم المنظمة يومياً بعدد من الأحداث إقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة إقتصادية ببيع المنتجات، إستلام النقدية من العملاء أما العمليات غير المحاسبية والبيانات التي لا تعبر عن أي حدث إقتصادي فيتم تناولها في إطار نظم أخري للمعلومات. [1]

2.توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية إتخاذ القرار: تتخذ الوحدة الإقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة علي عمليات التشغيل وتحقق هذا الهدف من خلال تشغيل المعلومات. يعتبر تشغيل المعلومات علي هذا النحو هو نوع آخر من التشغيل المحاسبي أي أن النظام المحاسبي يوفر نوعين من التشغيل هو تشغيل المعلومات وتشغيل العمليات يتم تشغيل العمليات عن طريق إجراءات معيارية والتي تستعمل المستندات الأولية من ملفات خطوات التشغيل، الرقابة، المخرجات وهذه الإجراءات يتم إتمامها بواسطة نظم تشغيل العمليات، ويتضمن تشغيل المعلومات إستخدام وتطبيق نموذج إتخاذ القرارات وبعض البيانات الداخلية في حالة تشغيل منتج مشتق لتشغيل العمليات، رغم أن معظم المدخلات يجب أن يتم الحصول عليها من مصادر أخري سواء داخلياً أو خارجياً كما يوضح الشكل(2/1/1) :-

الشكل(2/1/1)

الفرق بين تشغيل المعلومات وتشغيل العمليات

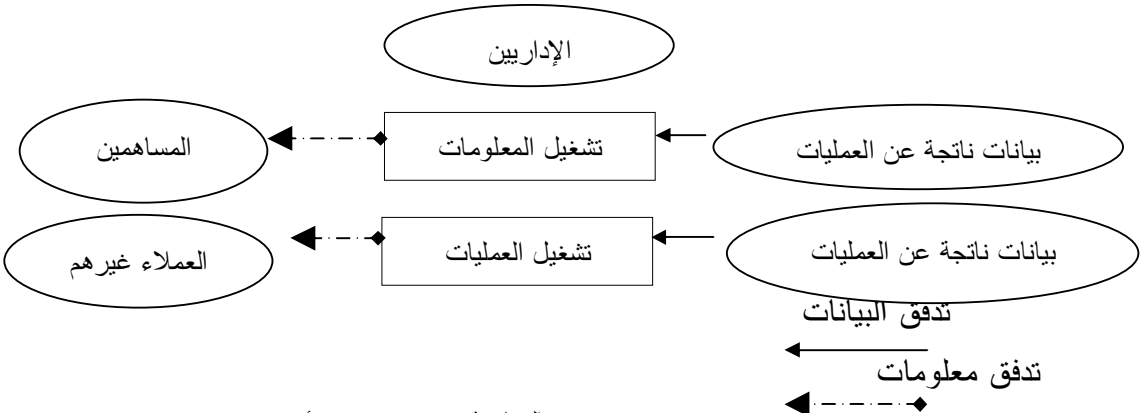

المصدر: د. السيد عبد المقصود دبيان و د. ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنلوجيا المعلومات(الأسكندرية :الدار الجامعية للنشر،2004) ص19.

[1] المرجع السابق، ص ص 18-20.

3.توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري: تفصح الإدارة عن مدي وظائفها بالمسئوليات القانونية الملقاة علي عاتقها،والإفصاح عن المركز المالي نتيجة النشاط للأطراف الخارجية للمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها.

4.المحافظة علي أًصول المنشأة وحماية حقوقها لدي الغير: إن النظام المحاسبي السليم يوفر عوامل الحماية لأصول المنظمة والرقابة علي كيفية التصرف فيها، والتحقق من صحة البيانات المتعلقة بها، وترجع أهمية هذا الغرض إلي التوسع في حجم المشروعات الحديثة الأمر الذي أدي إلي وجود إنفصال بين أصحاب المشروع من جهة والقائمين علي إدارته من جهة أخري، وقد يتطلب ذلك ضرورة إستخدام أساليب رقابية يتمكن من خلالها أصحاب المشروع من متابعة ومراقبة نشاط المشروع للحكم علي كفاءة إدارته لتنفيذ المهام الموكلة إليه.

5.تخفيض تكلفة العمليات الحسابية ورفع كفاءتها: قد حددت أهداف نظم المعلومات المحاسبية الذي ينطبق على وحدات القطاع العام على النحو التالي:

أ- توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية للأزمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف لمستويات وهذه البيانات لازمة على مستوى المنظمة لتحليل نتائج الأعمال والمركز المالي ورسم السياسات

ب- ربط حسابات المنظمة بالحسابات الحكومية

ج- تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها واسترجاعها

وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

إن إستحداث نظام معلومات محاسبية في المنظمة له العديد من الفوائد التي يرجى تحقيقها من هذا النظام من خلال القيام بوظائف سوى إنشأ هذا النظام من البداية أو كان نتيجة تحويل النظام المحاسبي التقليدي (اليدوي) لنظام محاسبي (محوسب) يكون ناتجاً عن أتمتة النظام اليدوي.

يحقق نظام المعلومات المحاسبي العديد من الوظائف وأهمها: [1]

1.تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية : تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الحصول علي البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات وتسجيلها علي المستندات، يقوم النظام المحاسبي بإستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل فواتير البيع، وثيقة الشحن، يؤدي المستند إلي تحسين الرقابة علي البيانات وبمثابة دليل الإثبات المحاسبي.

[1] عبدالرازق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية(دمشق: دار الثقافة للنشر، 2004م)ص45.

2.معالجة البيانات عند عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص ويتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة علي المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً.
- نقل محتوى المستندات إلى المستندات الأخرى.
- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة
- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والقسمة والضرب بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموعة العمليات المسجلة

3.توليد معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات وتوفيرها للمستفيدين : يتم تامين تلك المعلومات على شكل تقارير ويتضمن إعداد القوائم المالية سلسلة من العمليات تبدأ من إعداد ميزان المراجعة حتى إعداد القوائم المالية، وهنالك تقارير إدارية يجب أن يكون النظام المحاسبي قادراً على تزويد الإداريين بالمعلومات التشغيلية التفصيلية حول أداء المنظمة. تتضمن معظم الوثائق الأصلية كلاُ من البيانات المالية والتشغيلية حول عمليات المنظمة، ويمكن على أساسها تصميم نظام معلومات محاسبية.

4.تأمين الرقابة الكافية والفعالة على أصول البيانات: في هذه المرحلة يجب أن يوفر النظام المحاسبي ثلاثة وظائف رئيسية هي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفء ودقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية
- حماية أصول المنشأة وبياناتها: تهدف الرقابة على البيانات التأكد من حماية أصول المنظمة من المخاطر والتأكد من حماية وصحة البيانات المسجلة ودقتها، لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات الرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات.

إستناداً على ما تقدم يرى الباحث أن النظام المحاسبي يقوم بتجميع البيانات المحاسبية ويحتوي على جداول تخزن فيها هذه البيانات، ويتم الإدخال بواسطة لوحة المفاتيح أواي وسيلة أخرى وبعد الإدخال يتم التخزين ثم تأتي بعدها المعالجة الالكترونية للبيانات بعد إدخالها أو من خلال إسترجاعها بعد تخزينها في النظام، وفي الحالتين تتم المعالجة من خلال العمليات الحسابية أو العمليات المحاسبية وحل المعدلات المحاسبية كطرق أهلاك الأصول الثابتة، ويتم الإستفادة من المعلومات المحاسبية المخزنة في إعداد التقارير بشكل دوري والتي تعرض عند الطلب من الإدارة كالتقارير للازمة لإتخاذ القرارات الإدارية.

تحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها، وتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في

ظل نظام المعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والإختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسوب وإستخدام كلمة السر.

أما إنتاج المعلومات هي وضع المعلومات بين يدي المستخدمين ويشمل إعداد التقارير باستخدام البيانات المشغلة أو البيانات المخزنة، ويحتاج التقرير إلى تحليل البيانات ليكون أكثر وضوحاً وفائدة للمستخدمين.

المبحث الثاني

خصائص ومقومات نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

حدثت تطورات تكنولوجية في التنظيمات والبيئة المحيطة بها أدت إلي تزايد الطلب علي المعلومات كماً وكيفاً، واستجابت الوظيفة المحاسبية لهذه التطورات وتفاعلت معها علي أساس النظام المحاسبي من أهم مصادر المعلومات الكمية في المشروعات ويعد من أقدمها وأكثرها تطوراً، فقد مر النظام المحاسبي في تطوره بعِدة مراحل أهمها كان إهتمام المحاسب بتوفير نظام محاسبي يقدم المعلومات أكثر درجة من العمومية وأقل درجة من الغموض وأعلي مقياساً في الدقة لتفي باحتياجات كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية داخل وخارج المنظمة، وبدأت المرحلة التالية عند إهتمام المحاسبون بعملية إتخاذ القرارات وأصبحت نظم المعلومات المحاسبية تقوم علي بتوفير المعلومات التي تؤثر علي متخذي القرارات سلباً أو إيجاباً، ومن ناحية أخري توفير التكلفة الملائمة لكل قرار والتي تعتبر مهمة أيضاً في المفاضلة بين البدائل، وحالياً توجه إهتمام المحاسبين نحو تكلفة ومنفعة أنظمة المعلومات كمعيار لتقييم كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن إعتبار المحاسبة بمثابة نظام معلومات عن حقوق وإلتزامات المنظمة، وأيضاً تعتمد علي العديد من العمليات النظامية التي يتم تشغيلها وفق قواعد وإجراءات معينة لإنتاج معلومات معينة.[1]

يعد نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلي الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين، وإدارة المؤسسة، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي نظام مغلق نسبياً لأن عمليات تشغيله تهدف إلي تحويل مدخلات معينة إلي مخرجات من نوعية أخري وتتمثل مدخلاته في الأحداث الإقتصادية الناتجة عن تفاعل المنظمة بالبيئة الخارجية المحيطة بها التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية المبيعات النقدية والآجلة ، وعمليات التشغيل والتسجيل والتبويب لتلك الأحداث في قيود يومية وتحليلها في ميزان المراجعة، ثم التقرير عنها في صورة تقارير مالية والتي تعد مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية، تقارير المسئولية) علي أن تتم كل تلك العمليات وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. ونظام المعلومات المحاسبي نظام فرعي في النظام الرئيسي للمنظمة (نظام المعلومات الإداري، ويتكون بدوره من ثلاثة نظم فرعية هي نظام تشغيل العمليات المحاسبية، نظام الموازنات التخطيطية، نظام محاسبة المسئولية.

---

[1] السيد عبد المقصود دبيان و ناصر نور الدين عبداللطيف، مرجع سابق، ص 114.

1- نظام تشغيل العمليات المحاسبية:

ينتج معلومات في المجالات الكتابية ومجالات إدارة العاملين عند المستوي التشغيلي. [1]

2- نظام الموازنات التخطيطية:

هو نظام التنبؤ ويشتمل علي تقديرات لعناصر متكررة وتستخدم مخرجاته في صنع القرارات شبه المهيكلة عند مستوي نشاطات الرقابة الإدارية.

3- نظام محاسبة المسئولية:

تستخدم مخرجاته عند مستوي الرقابة الإدارية ، حيث يقوم بتلخيص البيانات التاريخية علي أساس زمني.

أولاً:خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

نظم المعلومات المحاسبية تتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً في المنظمة المتواجد فيها بحيث يكون مؤدياً لوظيفته التي طور من أجلها في المنظمة. والخصائص التي تتوفر في نظام المعلومات المحاسبي هي: [2]

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.
2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لإتخاذ قرارات أو اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
3. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنظمة الأقتصادية.
4. أن يساعد الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وفي التخطيط القصير والمتوسط وطويل الآجل لأعمال المنظمة المستقبلية.
5. أن يكون سريعاً ودقيقاً في إسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع المتغيرات الطارئة للمنظمة.

بناءاً علي ما سبق يري الباحث أن خصائص نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يتميز بعِدة سمات وكفاءة عالية و كحد أدني يتوجب أن تتوفر الخصائص التالية:

- أن تتسم بالإقتصادية بمعني أن تكون هذه النظم لها قدرة إقتصادية بحيث لا تزيد تكلفتها عن منافعها علي الأقل.

---

[1] ستيفن أ. موسكو، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات(الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م) ص25.

[2] المرجع السابق، ص59.

- أن تتسم بالقبول أي مشاركة من سيقومون بتنفيذ النظام والإهتمام بمقترحاتهم حول تصميم النظام.
- يجب أن ترتبط هذه النظم بالهيكل التنظيمي للمنظمة حتى تتوفر معلومات ضرورية لتحقق أهداف الإدارة، وأن يتسم بالبساطة حيث كلما زادت بساطة النظام زادت منافعه وعوائده.
- أن تساعد النظم دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية والأساليب الإحصائية.
- يجب أن تتسم النظم بالشمول والترابط بمعني أن يشمل النظام كافة أوجه النشاط بالواحدة والترابط وأن تكون عناصره منسجمة مع أجزاء النظام المحاسبي في التشغيل.
- يجب أن يوفر معلومات تتسم بالملائمة وتكون المعلومات ملائمة إذا كانت دقيقة وتناسب إحتياجات مستخدميها وتصلهم في الوقت المناسب.
- أن يكون مفيداً لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقاً وعرضها علي الإدارة علي شكل تقارير واضحة.
- أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية وبين تكلفة النظام.
- أن يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات إتصال وتدفق المعلومات إلي داخل وخارج المنظمة وإجراء مؤامة بين النظام والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقاً لظروف مستخدمي المعلومات.
- يجب أن يتم تصميم النظم المحاسبية في ظل فروض ومبادئ الفكر المحاسبي حتى يكون النظام سليماً بما يحدده الفكر المحاسبي.

ثانياً: مقومات نظم المعلومات المحاسبية :

النظام المحاسبي يتكون من عدة أركان وعناصر ومقومات أن غياب أي عنصر من هذه العناصر هو هدم للنظام المحاسبي، وهذه العناصر هي المستندات والدفاتر ودليل الحسابات والتقارير، ويعمل النظام المحاسبي وفق نظرية القيد المزدوج ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك حتى يكون قادرا على تحقيق أهدافه:

المجموعة المستندية –:

تمثل المستندات أهمية كبيرة فتعتبر هي همزة الوصل بين البيئة المحيطة والوحدة الاقتصادية ،فالبيانات تدخل إلى النظام محمولة على المستندات، وهي تمثل الدليل الذي يؤيد ويؤكد ما هو وارد بالدفاتر والسجلات ،إذ يتم التسجيل والإثبات من واقع المستندات) وكما تعتبر المستندات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية والضبط التلقائي[1] ويمكن تعريف المستند بأنه" قطعة من الورق تشتمل بيانات ثابتة، وفراغات للبيانات المتغيرة،ويخصص للبيانات الثابتة مكان معين

[1] المرجع السابق ، ستيفن أ. موسكو، مارك ج سيمكن ص 62

على النموذج ، بينما يكون من الضروري تسجيل البيانات المتغيرة فقط وفي ظل الأنظمة الالكترونية والبرامج المحاسبية يعرف المستند هو عبارة سجل يتكون من عدة حقول لها أسماء ثابتة ، بحيث يتم تعبئة هذه الحقول بالبيانات المتغيرة حسب أسماء الحقول ويمكن طباعة هذا السجل لحظة التخزين.

أنواع المستندات

هذا وتنقسم المستندات إلى نوعين أساسين وهما المستندات الداخلية والمستندات الخارجية، وذلك حسب الجهة التي تصدر هذا المستند.

أولا :مستندات داخلية

وهي المستندات التي تنشأ داخل المنشأة بهدف توثيق وإثبات العمليات المالية التي تحدث بين المنشأة والغير ، سواء أكان من خارج المنشأة أو قسم آخر داخل المنشأة كفواتير البيع، وطلب الشراء وبطاقة الوقت ،إذن صرف مواد هذا وتمتاز المستندات الداخلية بالتسلسل ، كما أنها تحمل أسم الجهة المصدرة لها ، ويكون لها أكثر من صورة. [1]

ثانيًا :المستندات الخارجية

وهي المستندات التي تأتي إلى المنشاة من خارجها ، كفواتير الشراء وفواتير النقل والهاتف هذا ولا يشترط في المستندات الخارجية التسلسل ، والمستندات الخارجية أقوى كدليل إثبات لأنه يتم الحصول عليها من أطراف خارجية .وكلما كانت العملية المالية مؤيدة بمستندات داخلية وخارجية في نفس الوقت كلما كان هناك قوة في عملية الإثبات.

المجموعة الدفترية

العنصر الثاني من عناصر النظام المحاسبي والذي يعتبر من أهم المقومات لهذا النظام المحاسبي والذي تتم فيه مجموعة من عمليات المعالجة كالتسجيل والترحيل والترصيد. ويمكن القول أن هناك مجموعتين من الدفاتر في نظم المعلومات المحاسبية وهما دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ. [2]

٢ دفاتر اليومية–

يعتبر دفتر اليومية أحد أهم الدفاتر والتي نصت عليها القوانين التجارية للدول على وجوب إمساكها والتسجيل والاحتفاظ بها . علاوة على أن أي نظام محاسبي لا يمكن أن يعتبر نظاما إلا في وجود دفاتر اليومية ، وهو دفتر يسجل به جميع العمليات المالية التي تحدث في المنشأة.ودفتر اليومية هو الدفتر الذي يتم فيه تسجيل العمليات المالية بها وفق نظرية القيد المزدوج من واقع المستندات المؤيدة، وقد يكون هناك دفتر يومية واحد أو عدة دفاتر يومية وذلك حسب ظروف المنشأة ، ونظامها المحاسبي)

---

[1] عادل محمد الحسون وأخرون، النظم المحسابية ، الجزء الاول ، بقداد ، دار الكتب والوثائق ،2000م،ص 128.

[2] المرجع السابق ، عادل محمد الحسون،ص 131.

دفاتر الأستاذ–

هو الدفتر التالي لدفتر اليومية ضمن المجموعة الدفترية ، وإن كانت القوانين التجارية لم تلـزم الإمساك به . إلا أنه يعتبر أحد الدفاتر التي جرى العرف المحاسبي على إمساكه .والذي بغيابـه لا تكتمل عمليه المعالجة والتشغيل للبيانات المالية. إن الغرض من دفتر الأسـتاذ هـو تبويـب البيانات ذات الطبيعة المتجانسة والمتعلقة بعملية واحدة، والتي سجلت بـدفتر اليوميـة ،تمهيـدا لتلخيص نتائجها ، ومن ثم إعداد القوائم المالية هذا و ترحل جميع قيود اليومية إلى حسابات هذا الدفتر ،ومن واقع أرصدة

التقارير المالية

يتم إنتاج المعلومات بواسطة النظام المحاسبي والتقاري ،هي التي توصل تلك المعلومـات إلـى المستخدمين الداخليين والخارجيين ،ولذلك يمكن تقسيم التقارير إلـى نـوعين أساسـيين وهمـا التقارير الداخلية) الإدارية والتقارير الخارجية. [1]

٢ **التقارير الداخلية** وهي التقارير التي تعد لخدمة الإدارة وللأغراض الداخلية ومنها

١ .تقارير الأداء.

٢ .تقارير التخطيط

٣ .تقارير الاستثناء

التقارير الخاصة).

٢ التقارير الخارجية

وهي التقارير التي توجه إلى أشخاص خـارج المـشروع باعتبـارهم مـستخدمين خـارجيين للمعلومات وتعتبر وسيلة اتصال معهم كالمـستثمرين الحـاليين، الـدائنين، البنـوك، المـصالح الحكومية، أجهزة الرقابة الخارجية، ومن أهم هذه التقارير قائمة الدخل وقائمة المركـز المـالي، مع ملاحظة أن هذه التقارير تستخدم أيضا للأغراض الداخلية .وتمتاز هذه القوائم بالترابط فيما بينها إذ أن قياس أي بند في قائمة الدخل كالبضاعة يؤثر على قيمة المخزون في الميزانية، كما أنها تمتاز بالتكامل فيما بينها بمعنى أن كل قائمة تقدم معلومات مختلفة عـن نفـس الأحـداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص المنشأة وفيما يلـي نبـذه عـن التقـارير المحاسـبية الخارجية.

أولا –: قائمة الدخل

وهي أحد أهم التقارير التي ينتجها النظام المحاسبي كونها تحقق أحد أهداف المحاسبة في النظام التقليدي وهو معرفة نتيجة الأعمال عن فترة محددة ، كما تقوم دائرة الضريبة بتقدير الضريبة بالاعتماد عليها .كما أنها قد تستخدم كأساس للتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

---

[1] المرجع السابق ، عادل محمد الحسون،ص 135.

الميزانية العمومية

الميزانية العمومية تمثل كشف بأصول) ممتلكات (المشروع والالتزامات المترتبة على هذه الأصول) الخصوم (وكذلك حقوق الملكية في لحظة معينة وتكمن أهمية الميزانية في أنها تستخدم لحساب العائد على الاستثمار وكذلك لتحديد درجة السيولة المالية وتقاس درجة السيولة بالوقت المتوقع لتحويل أصل معين إلى نقدية .

-قائمة التدفقات النقدية

أن هذه القائمة توضح من أين أتت الأموال وإلى أين ذهبت ، كما أنها بالإضافة إلى قائمة الدخل تقيس قدرة المنشأة على توليد النقدية ، ثم يمكن الاستفادة منها فيما يتعلق باتخاذ قرار تقسيط الضريبة من عدمه ، و تحديد مقدار الأقساط للضرائب المتأخرة.[1]

المقومات الأساسية للنظام المحاسبي بالمصارف السودانية :

مقومات النظام المحاسبى فى المصارف :

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن نظام المعلومات المحاسبى فى المصارف يقوم على عدة مقومات أهمها ما يلى :

أهداف النظام المحاسبى فى المصارف :

يهدف النظام المحاسبى فى المصارف الى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية وتتمثل الأهداف الرئيسية فى تحقيق ما يلى :

1. توفير المعلومات المختلفة لإدارة المصرف التى تساهم على رسم السياسات الإدارية والمصرفية والاستثمارية المختلفة ، وتساعدها على تنفيذ العملية الإدارية والتى تشمل على التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات .

2. توفير المعلومات المطلوبة للمصرف المركزى كجهة رقابية خارجية مثل : نسبة الإحتياطى النقدى ، نسبة الودائع الى حقوق المساهمين ، عدم تجاوز القروض والتسهيلات نسبة معينة من إجمالى الودائع ، نسبة السيولة ، إحتياطى السيولة .

3. توفير المعلومات للمساهمين والمستثمرين والمصارف المراسلة فى الخارج ومصلحة الضرائب

دور تجهيز بيانات النظام المحاسبى فى المصرف :

تتكون دورة تجهيز بيانات النظام المحاسبى فى المصارف من أربعة عناصر رئيسية هى

1. المدخلات Inputs:

هى عبارة عن البيانات أو المستندات التى تغذى النظام المحاسبى ويمكن تعريف البيانات بأنها " مجموعة من الحقائق لاتفيد فى إتخاز القرار

---

[1] المرجع السابق ، عادل محمد الحسون،ص 140.

وفيما يتعلق بمدخلات النظام المحاسبى فى المصارف فهى عبارة عن مجموعة من المستندات المؤيدة للمعاملات المصرفية ويمكن تقسيم المجموعة المستندية الى قسمين :

- مستندات داخلية : وهى التى يتم إعدادها من قبل المصرف نفسة لتلائم طبيعة عملة ونظامة المحاسبى المتبع مثل : إيصلات الإيداع واللقبض ، مستندات الخصم والإضافة ، إستلام الأمانات ... الخ
- مستندات خارجية : هى التى يتم إعدادها بواسطة العملاء وغيرهم مثل : قسائم الإيداع وإيصالات سحب النقدية ... وغيرها .

ولاشك أن طبيعة عمل المصارف وضرورة مراعاة قواعد الضبط الداخلى والمحاسبى فى تثبيت العمليات ، فإنة يتم إستخدام كلا النوعين من المستندات حيث يتم القيد من وقع المستندات الداخلية فى مجموعة من الدفاتر بينما المستندات الخارجية فى القيد فى مجموعة أخرى من الدفاتر.وتعتبر المجموعة المستندية فى المصارف من المقومات الأساسية التة لا يستغنى عنها لعدة مبررات منها : [1]

أ- تمثل المستندات الأدوات الرئيسية التى يستعان بها فى نقل وتوصيل وإثبات بيانات الأحداث والمعاملات التى تتم داخل المصرف وبين المصرف الغير.

ب- تعتبر المستندات الأدلة الموضوعية لحسم كثير من المشاكل .

ت- تعتبر المستندات أداة هامة لتسهيل أعمال المراجعة والرقابة الداخلية .

ث- تعتبر المستندات الدليل المادى للتاكد من صحة القيود المحاسبية .

ج- تتميز المجموعة المستندية فى المصارف بوجود مستندات خاصة بكل قسم من الأقسام المصرفية .

2- عمليات التشغيل :

هى الخطوات والإجراءت التى يتم بواسطتها تحويل البيانات (المدخلات) الى معلومات.

وفيما يلى يتعلق بالنظام اليدوى فى المصرف فإن عمليات التشغيل تتم عن طريق الإثبات فى دفاتر اليوميات المساعدة (الملاحق) ودفتر اليومية العام والترحيل الى دفتر الأستاذ المساعد ودفتر الأستاذ العام ، ويطلق على هذه الدفاتر بالمجموعة الدفترية وتستخدم المصارف فى ظل النظام اليدوى الطريقة الفرنسية (طريقة اليومية المركزية) والتى تقوم على استخدام دفاتر يومية عام ودفتر أستاذ عام ، ومجموعة دفاتر يومية ودفاتر أستاذ مساعدة .

---

[1] المرجع السابق ، عادل محمد الحسون،ص 142.

وتمثل المجموعة الدفترية نوعاً آخر من المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبى فى المصارف حيث تحقق مجموعة من المميزات للنظام منها : [1]

1. تعتبر المجموعة الدفترية من أهم الأدوات التى تستخدم فى تبيوب المعاملات المتعلقة بالأنشطة المختلفة التى تتم داخل المصرف .

2. تستخدم كمصدر لإعداد التقارير.

3. تستخدم كوسيلة لحفظ المعلومات لفترة طويلة .

3- المخرجات Output :

هى عبارة عن المعلومات Information التى يمكن نعريفها : بأنها مجموعة من الحقائق تفيد فى إتخاز القرارات أو هى عبارة عن مخرجات النظام المحاسبى الناتجة عن عملية تشغيل المدخلات .

4- ادارة البيانات :

ويقصد بها ادارة البيانات وتنظيم المدخلات وعمليات التشغيل بطريقة معينة يمكن التحكم بالمدخلات للوصول الى المخرجات فى الوقت وبالشكل المناسب .

[1] المرجع السابق ، عادل محمد الحسون،ص 144.

الفصل الثاني

الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

تناول هذا الفصل الرقابة الداخلية من خلال مفهومها وأهدافها وأنواعه ومقوماتها،والرقابة الداخلية فى ظل إستخدام الحاسوب وذلك من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأنواع ومقومات ومكونات نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في ظل إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف وأنواع ومقومات ومكونات نظام الرقابة الداخلية

أولاً : مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تتعدد المفاهيم والآراء حول الرقابة الداخلية فالبعض يضع لها تعريفا بإعتبارها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية ويحاول آخرون تعريفها من زاوية وسائلها والبعض يعتبرا وظيفة إدارية بحتة وسوف يستعرض البحث بعض التعريفات

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (American Accountant Association) عام 1926 الرقابة الداخلية بأنها الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعمليات مسك الدفاتر. [1]

تم تعريف نظام الرقابة الداخلية: على أنها تعني كافة السياسات والإجراءات (الضبط الداخلي) التي تتبناها إدارة المنظمة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة المنظمة وكفاءة العمل والمتضمنة الإلتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع الغش والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب. [2]

عرفت لجنة (Committee of Sponsoring Organization COSO اللجنة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) الرقابة الداخلية على أنها عملية يقوم بها مجلس الإدارة في المنظمة أو الإدارة أو احد الموظفين بهدف تحقيق الضمان المعقول بتنفيذ الأهداف في المجالات التالية:[3]

1- فاعلية وكفاءة العمليات

2- الموثوقية والإبلاغ الداخلي والخارجي

3- التقييد بالقوانين واللوائح المطبقة والسياسات الداخلية

يرى الباحث الرقابة الداخلية على أنها كافة الإجراءات التي يقوم بها جميع العاملين بالمنظمة لتحقيق الضمان المعقول للاستخدام الكفء والفعال لجميع موارد المنظمة المادية والبشرية لتحقيق أهداف المنظمة.

تطور الرقابة الداخلية:

أن الرقابة عنصر ضروري وملازم لكافة العمليات ذات الطبيعة المالية وتختلف درجة الرقابة بإختلاف حجم المنظمة وحجم أعمالها ومدى إمكانية الرقابة المباشرة على كافة أنشطة المنظمة، ومن العوامل التي أدت إلى ظهور الرقابة:

---

[1] عبدالفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً(الأسكندرية: مدرسة شباب الجامعة، 1993م) ص125.

[2] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للمراجعة(عمان: شركة مطابع، 1998م) ص118.

[3] http/www.uleth.com.

1.إنفصال الملكية أدى للإعتماد على مديرين مهنيين ومن ثم الحاجة إلى بيانات موثوق بها لدى أصحاب المنظمة من الحفاظ على أموالهم وكفاءة إدارتها في سبيل ذلك تم اللجؤ إلى مراجع خارجي لفحص الحسابات للمنظمة وإبداء رأي محايد في مدى عدالة الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية.

2.تشعب البناء التنظيمي للمنظمة: أدى إلى ضرورة تحديد المهام والمسئوليات لكل وحدة تنظيمية (فرع، إدارة، قسم ومن ثم الحاجة إلى بيانات دقيقة موثوق فيها عن أداء هذه الوحدات بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة أستخدام الموارد المتاحة وحماية الأصول التي لدى الوحدات التنظيمية والمسئولة عن حيازتها.

3. حاجة الجهات الحكومية: للجهات الحكومية حاجة إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط هذه المنظمات وآثرها في الإقتصاد القومي، ومدى إلتزام هذه المنظمات بمسئولياتها تجاه المجتمع.

أهم العوامل التي ساعدت على الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية:

- كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها وتعقدها الامر الذي أصبح معه من المتعذر على إدارة المنظمة التعرف على أوجه النشاط ونتائج الأعمال من الإتصال الشخصي فأصبح لزاماً على القائمين بإدارة المنظمة الإعتماد على التقارير والكشوف الإحصائية وما تحتويه من معلومات محاسبية خير وسيلة تعينهم على رسم الخطط ومراقبة تنفيذها، والتأكد من صحة ما تحتويه هذه التقارير و الكشوفات من بيانات وأرقام وخلوها من التلاعب أو الخطأ وهناء ظهرت فكرة الرقابة الداخلية على الحسابات والدفاتر. [1]
- أهم الواجبات الملقاة على عاتق القائمين على إدارة المنظمة حماية موجوداتها من السرقة والإختلاس أو الضياع أو سوء الإستعمال، وترتب على كبر حجم المشروعات وزيادة المسئوليات والإختصاصات على الإدارة جعلها إضطرت إلى تفويض بعض من إختصاصاتها إلى بعض الإدارات الفردية مثل المشتريات، الإدارة المالية، الإدارة الفنية وللإطمئنان على حسن سير العمل والى موجودات المنظمة في أياد أمينة وحتى تخلي نفسها من المسئوليات عليها أن تضع من أنظمة الرقابة الداخلية ما يكفل لها ذلك.
- إشراف الدولة المتزايد على المنظمات والمنشآت التي لها مساس بمصالح ومرافق الدولة العامة وتعدد هيئات الرقابة الحكومية قد أصبح لزاماً على المنظمات أن تمد الهيئات الرقابية بالتقارير والبيانات المطلوبة في المواعيد المحددة، وحتى تطمئن الإدارة إلى الوفاء بإلتزاماتها تجاه هذه الهيئات من حيث دقة البيانات التي تقدمها لهذا إزدادت عنايتها بأنظمة الرقابة الداخلية.

[1] عبدالرازق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية(الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م) ص ص37، 38.

- التحول الذي طرأ على عملية التدقيق الخارجي من تدقيق تفصيلي إلى تدقيق إنتقادي يقوم على أساس الإختبارات وصاحب هذا التحول اهتمام خاص بأنظمة الرقابة الداخلية والعمل على تدعيمها وتحسينها حتى يمكن الإعتماد عليها.
- يرى الباحث أن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى الحاجة إلى تغيير أسلوب وإجراءات الرقابة الداخلية والى زيادة الإهتمام بها.

ثانياً :أهداف الرقابة الداخلية:

في ضوء التعريف الذي أورده المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين والخاص بالرقابة الداخلية تشمل أهداف الرقابة الداخلية الآتي: [1]

1. توفير الحماية لموجودات المنظمة: ويقصد بها تحقيق الرقابة من الأخطاء المتعمدة في معالجة العمليات وذلك بقصد إخفاء غش أو إختلاس، والأخطاء المتعمدة ترتكب بواسطة أشخاص غير أمناء يحملون نوايا إحتيالية وبتخطيط مدروس وبشكل لا يبدو متعارض مع التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية، كما هو الحال أثبات أسماء وهمية ضمن قوائم الرواتب أو الأجور لأجل تغطية إختلاس النقدية ويكون القيد للأجور مطابقاً لإجمالي الكشف، وكذلك تسجيل المصروفات الإيرادية على أنها مصرف رأس مالي (يؤدي إلى تضخم الربح وزيادة قيمة الموجودات)، ويقصد أيضاً بالحماية الوسائل المتبعة في المحافظة على الموجودات ضد كافة الأمور غير المرغوب فيها مثل الغش، الإختلاس، السرقة، فان الإدارة إذاً مسئولة عن الحماية المادية للموجودات وما يرتبط بها من تصرفات أوإستخدمات.

2. دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها: تتطلب المحاسبة عن العمليات أن تضع كل حركة الموجودات منذ لحظة الإستحواذ عليها حتى التصرف فيها أو استخدامه في عملية أخرى وذلك من خلال مسك الدفاتر الخاصة بالموجودات وإجراء المقارنات بين هذه السجلات والموجودات المثبتة بها، تتم العمليات أما عن طريق إستخدام الموجودات داخلياً أو مبادلتها أو تقديم خدمات لطرف خارج المنظمة، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من سلسلة من الخطوات (الموافقة أو التصريح) تحت ظروف معينة ولأغراض محددة مع إجراء التدقيق الداخلي المستمر ومع معرفة قسم التدقيق الداخلي بأن البيانات المحاسبية التي تم التوصل إليها بخصوص العمليات يمكن الإعتماد عليها.

3. الإرتقاء بكفاءة الإنتاجية: أحد أهداف إدارة المنظمة العمل على تجنب الإسراف في إستخدام الموارد المتاحة للمنظمة، وتتعدد الأساليب المستخدمة للوصول لذلك الهدف من أهمها الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية دراسة الزمن والحركة، أساليب الرقابة على الجودة، إستخدام هذه الأساليب وغيرها يتطلب إعداد نظام للتقارير الدورية لتدفق المعلومات

---

[1] المرجع السابق، ص ص43-44.

خلال المستويات الإدارية المختلفة،وأحياناً يتطلب الأمر برامج تدريبيه للعاملين لمساعدتهم في أنجاز المسئوليات لهم ورفع كفاءة أدائهم.

4. الإلتزام بما يقتضي به السياسات الإدارية المرسومة: أهداف المنظمة تتم ترجمتها في شكل مجموعة من السياسات المتكاملة والتي تغطي الجوانب المختلفة لنشاط المنظمة ومن ثم فإن درجة الإلتزام بهذه السياسات سوف ينعكس على مدى تحقيق الأهداف وهنالك نوعان من السياسات الإدارية:

-السياسات الإدارية طويلة الأجل.

-السياسات الإدارية قصيرة الأجل.

عند وضع أي سياسة يرتبط الأمر بتعين إتباعها عند تنفيذ السياسات ومن ثم تحديد السياسات والواجبات والمسئوليات، يتطلب الأمر تفويض أفراد التنظيم قدر من السلطة يتناسب مع حجم الواجبات.

يرى الباحث أن هذه الأهداف تعبر تماماً ما تهدف إليه الرقابة الداخلية إلى تحقيق حماية موجودات المنظمة من الأخطأء المتعمدة وغير المتعمدة وبالإضافة إلى تنفيذ السياسات الإدارية والإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب الجيد للعاملين وتحديد مسئولياتهم بصورة واضحة والتأكد من دقة العمل المحاسبي بالمنظمة.

أهداف الرقابة الداخلية وفقاً للمبادئ الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية:

من أهم أهداف الرقابة الداخلية وفقاً للمبادئ الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية:[1]

1/ بيئة الرقابة: على الإدارة من خلال سياساتها وإجراءاتها توفير بيئة تنظيمية وإدرية مناسبةويجب أن يدرك جميع العاملين أهمية الرقابة الداخلية والحاجة للإلتزام الصارم بإجراءت الرقابة.

2/ نظام سليم لتفويض السلطة:

على الإدارة أن تنشئ التفويضات والمعايير لأنتاج وتنفيذ العمليات وتوصيل هذه المتطلبات للأفراد المعنيين،ويجب أن يكون الوصول لمناطق معالجة البيانات أو تشغيل الحسوب مقصوراً على الأفراد المصرح لهم وان يكون تصرفهم وفقاً لرغبات الإدارة وعلى الإدارة توفير التصريحات الخاصة والعامة.

3/ تجنب الواجبات والمسئوليات المتعارضة: يجب تنظيم الواجبات والمسئوليات بطريقة تسمح بتخفيض الفرص التي تمكن أي شخص من التلاعب أوإخفاء الأخطاء أو الأعمال غير النظامية التي أرتكبهاوذلك من خلال الفصل الفعال بين الأفراد المسئولين عن حيازة موارد المنظمة والأفراد المسئولين عن السجلات المحاسبية. [2]

---

[1] .دصلاح الدين عبد المنعم مبارك،د.لطفي الرفاعي محمد، نظم المعلومات المحاسبية –مدخل رقابي (إصدار الجمعية السعودية للمحاسبةالإصدار التاسع 1996) ص 542.

2 المرجع السابق ، ص543

4/ التبويب السليم للمعلومات :على الإدارة أن تضع خطة لتبويب المعلومات تخدم إحتياجات المنظمة وتتطابق مع المبادئ المقبولة عموماُ GAAP وعلى الإدارة وضع معايير لتبويب المعلومات من خلال إعداد دليل للحسابات.

5/ إجراءات فعالة لمعالجة المعاملات:على الإدارة أن تصنع وتحافظ على إجراءات التسجيل ومعالجة المعاملات وأن تضع إجراءات مكتوبة لمعالجة البيانات وللتعرف على تبويب وتلخيص المعاملات الفردية.

6/ التحقق من دقة البيانات المحاسبية :يجب أن تؤدي الإجراءات التشغيلية الى التحقق من دقة البيانات المخزنة والتقارير التي تنتج من هذه البيانات،و أن يحتوي نظام المعلومات على مسارات مراجعة محددة بوضوح بحيث توضع كل خطوات المعالجة التي تم أداؤها والأفراد المسئولين عن معالجة البيانات

7/ تصحيح الأخطاء : يجب أن يتضمن النظام إجراءات ملائمة للتعرف على الأخطاء التي تقع من الأفراد أو من معدات وتسهيلات النظام وتصحيح تلك الأخطاءويجب التأكد من صحة البيانات التي سجلت ومتابعة الأخطاء المكتشفة أثناء المعالجة للأطمئنان من تصحيحها.

8/ أمن النظم:على الإدارة أن توفر خطة وإجراءات تنفيذية ملائمة لرقابة الوصول لموارد النظم وإستخدامها، ويجب أن يكون الوصول الى أنظمة المعلومات مقصوراً على الأشخاص المصرح بهم وفقاً لمهامهم المطلوبة ويجب إتخاذ الأحتياطات الملائمة لضمان أستمرار أنشطة معلجة البيانات الضرورية في حالة حدوث أعطال ضرورية في تسهيلات الحاسوب .

أمن البيانات المحاسبية :

على الإدارة أن توفر حماية ملائمة للبيانات أثناء الإدخال والمعالجة وتحويلها من موقع لآخر وإعداد المخرجات ويجب حماية البيانات المخزنة بطريقة سليمة من التعديلات غير المصرح بهاويجب حماية البيانات المحولة من خلال نظام الإتصالات من الإختراق أو الدخول غير المصرح به وغيرها من الأخطار المصاحبة.

10/ تطوير النظم:

على الإدارة تطوير نظم المعلومات المحاسبية وفقاً لأغراض وأهداف التنظيم ،وتوفير تدريباً لأفراد النظم في النواحي الفنية والإدارية للنظم حتى يمكن المحافظة عليها وفقاً للأغراض والأهداف التنظيمية ويتطلب إجراءات تصميم وتطوير النظم بما في ذلك البرامج المشتركة الفعالة من المستخدمين في الأقسام المختلفة.

11/ توثيق شامل للنظام:

على الإدارة وضع إجراءات تنفيذية ملائمة لتوفير ورقابة مواصفات وتوثيق النظم ويجب أن يكون لكل نظام مواصفات مكتوبة يتم مراجعتها وإعتمادهامن المستوى الإداري المناسب

ومن الأقسام المستخدمة،ويجب أن يكون هناك مستويات مختلفة من التوثيق وإجراءات رسمية لتوثيق النظام بمستويات ملائمة من التفصيل .

12/الحماية المادية للموارد:

على الإدارة أن توفر حماية مادية ملائمة لأصول وأموال المنظمة ولنظم معالجة المعلومات وغيرها من الموارد ويجب حمايةمعدات وموارد الحاسوب وغيرها من سوء الاستعمال والسرقة والخسارة وذلك عن طريق إدخال كلمات عبور سرية وشفرة التصريح وشفرة التعرف، وحماية السجلات والبيانات المحاسبية ومكونا الحاسوب من معدات وبرمجيات ويجب بذل عناية مناسبة في أختبار مقاييس الأمن العادية.

المراجعة الداخلية:

أدى كبر المشروعات وأعترف الإدارة بأهمية الرقابة الداخلية أثراً في نمو المراجعة الداخلية كناحية من نواحي تحقيق الرقابة الداخلية ، ويمكن تعريفها من النواحي الوظيفية بأنها نشاط تقييمي مستقل داخل المنظمة بغرض فحص وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية للمنظمة كأساس لخدمة إدارتها، فهي تعتبر رقابة لخدمة الإدارة تعمل على قياس وتقييم فاعلية وسائل الرقابة المختلفة. خدمات المراجعة الداخلية للإدارة هي خدمات وقائية من حيث التأكد من وجود الحماية الكافية للأصول، وكذلك حماية السياسات الإدارية ضد الانحراف عند التطبيق وتقدم أيضاً خدمات إنشائية حيث تطمئن وجودها وفاعليتها الإدارة نحو البيانات والمعلومات المقدمة إليها كما أنها تقترح التحسينات على الأنظمة الموضوعة داخل المنظمة.

ظهرت المراجعة الداخلية بعد المراجعة الخارجية بسبب التلاعب والأخطاء في التسجيل وهي مسئولية إدارية أولاً وتعتبر من المشاكل الرئيسية لإدارة المنظمة كان لا بد من وجود أداة داخل المنظمة تعمل على منع واكتشاف الأخطاء وقت حدوثها وبذلك أمكن من تحقيق.

1- المراجعة الداخلية بسبب وجودها داخل المنظمة بصورة منظمة ومعاصرتها للمشاكل تستطيع أن تلمس كل نواحيها ونشاطاتها وإجراءاتها والمشاكل المترتبة على ذلك.

2- أن المراجعة الداخلية تتم بصورة منتظمة وعلى مدار السنة.

3- أن المراجع الخارجي يتحقق أساساً من سلامة المركز المالي وصحة النتائج فهو لن يستطيع أن يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الأخطاء والتلاعب أنما يلجأ إلى الإختبارات في مراجعته ، لذا فأن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستمر.

أهداف المراجعة الداخلية: في نهاية القرن التاسع عشر حدث تطور منطقي لوظيفة المراجعة الداخلية وهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة داخل المنظمة.

الهدف الأول: الحماية

يعني مفهوم الحماية مراجعة الأحداث والوقائع الماضية لتحقيق [1]

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية ومن ثم أمكانية الإعتماد على البيانات المحاسبية
- أن أصول المنظمة قد تم المحاسبة عنها وأنها محاطة بالحماية من السرقة والإهمال
- اختبار الرقابات خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الإحتفاظ ووظيفة التنفيذ والمحاسبة
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات

الهدف الثاني: الإنشائي

يعد الهدف الإنشائي امتداد لمراجعة الأحداث المالية ولذا يتضمن التأكد من كل جزء من نشاط المنظمة للمراقبة ،ويكون تحقيق الهدف من خلال تأسيس برنامج المراجعة الداخلية من خلال الخريطة التنظيمية ، وتقييم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها ومدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

معايير التدقيق الداخلي: وضع معهد المراجعين الداخليين الأمريكى خمسة معايير للتدقيق الداخلي يمكن عرضها فى الجدول(1/1/2):

جدول رقم (1/1/2)

معايير التدقيق الداخلي

رقم المعيار	الموضوع
100	الإستقلال
200	المهارة الفنية
300	نطاق العمل
400	أداء عمل التدقيق
500	إدارة التدقيق الداخلي

المصدر: أحمد حلمي جمعة- المدخل الحديث لتدقيق الحسابات (عمان: دار صفاء للطباعة والنشر،2000) ص 96.

من الجدول رقم 1/1/2 يتضح ان معايير التدقيق الداخلى تشمل معيار الاستقلال والمهارة الفنية ونطاق العمل بالاضافة الى اداة عمل التدقيق ،كما ان معايير التدقيق تركز على ادارة التدقيق الداخلى الذى تساعده المعايير السابقة له من خلال الترتيب لموضوعات المعايير المذكوره .

[1] المرجع السابق،أحمد حلى جمعة، ص ص97-98.

كما وضع معهد المراجعين الداخليين (IIA) دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي 1988 وقد تضمنت عشرة قواعد سلوكية ss

1- الأمانة والموضوعية والإجهاد.
2- عدم ممارسة الأنشطة غير القانونية.
3- عدم قبول هدايا العملاء.
4- القيام بالأعمال بمهارة مهنية.
5- عدم المشاركة في عمل يتعارض مع أهداف المنظمة.
6- ضرورة الإذعان للمعايير المستخدمة في الممارسة المهنية للتدقيق.
7- الحفاظ على سرية المعلومات.
8- الكشف عن جميع الحقائق المادية أو تلك التي تخفي ممارسات غير قانونية.
9- الكفاح المستمر من أجل تحسين الكفاءة وزيادة جودة الخدمة.
10- الإلتزام بالحفاظ على مستويات عالية لمعايير الكفاءة والأخلاق والنزاهة.
11- يرى الباحث أنه يقع على عاتق المراجعة الداخلية الكشف عن الأخطأ عند حدوثها وتصحيحها مع ما يتماشى مع أهداف المنظمة.

ثالثاً :أنواع الرقابة الداخلية

هنالك إجماع على أن الرقابة الداخلية تنقسم إلى ثلاثة أنظمة فرعية هي الرقابة الإدارية ونظام الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي: [1]

1- نظام الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع تشجيعا لالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية. تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوف الإحصائية، ودراسة الوقت والحركة، وتقرير الأداء، ورقابة الجودة، الموازنات التقديرية، التكاليف المعيارية، أستخدام الخرط والرسوم البيانية، برامج التدريب المنتوعة للمستخدمين وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات لمحاسبية منها والإدارية.

2- نظام الرقابة المحاسبية:

يهدف نظام الرقابة المحاسبية إلى إختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها وتتبع عملية صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية.ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) الرقابة المحاسبية بأنها نظام لرقابة كاف وفعال مصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة ويراعى فيه الآتي:

[1] خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية(عمان: دار وائل للنشر، 2000م) ص188.

أ- تنفيذ العمليات طبقا لترخيص عام ومحدد من قبل الإدارة ويتم تسجيل العمليات بصورة مناسبة وفقاً لإعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عام (GAAP) أو طبقاً لأي معايير قابلة للتطبيق على هذه التقارير، تحدد المسئوليات المحاسبية عن الأصول (الموجودات).

ب- لا يسمح بحيازة الأصول إلا بترخيص من الإدارة، وإجراء المساءلة المحاسبية للأصول المسجلة في الدفاتر بمطابقتها بالأصول الموجودة في فترات معقولة، عند حدوث أي اختلافات بينهما يجب إتخاذ إجراءات مناسبة.

من أهم الأساليب التي تستخدمها المنظمة لتحقيق أهداف نظم الرقابة المحاسبية نظرية القيد المزدوج، حسابات المراقبة، موازين التدفق الدورية والفرعية، إستخدام أسلوب المصادقات، مذكرات التوفيق مع البنك، إعتماد العمليات بواسطة أفراد مسئولين، إعتماد قيد التسوية وتصحيح الأخطاء بواسطة فرد مسئول، المراجعة الداخلية، ويعتبر المراجعة الداخلية من أهم الأساليب لتحقيق الرقابة الإدارية والمحاسبية.

رابعاً : مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يبنى نظام الرقابة الداخلية الجيّد على توفير المقومات الرئيسية التالية: [1]

2- الهيكل التنظيمي: يختلف الهيكل التنظيمي من منظمة لأخرى إلا أن أي هيكل تنظيمي مناسب يجب أن يكون مبسط ومرن وقابل للتطور بإستمرار، كما يجب أن توضع حدوداً للسلطة والمسئولية، والعامل المهم في أي هيكل تنظيمي هو الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل والإحتفاظ بالأصول المحاسبية عنها والمراجعة الداخلية، ويتطلب الإستقلال تقسيم الواجبات بطريقة يمكن من جعل السجلات الموجودة بأي إدارة بمثابة وسيلة للرقابة على ما يجري في هذه الإدارة، ويجب أن يتسق عمل جميع الوحدات بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للعمل مع تحقيق كفاية عالية، بجانب المسئولية يجب أن تسير تفويض السلطة وأن تحدد بصورة واضحة في خرائط تنظيمية.

3- النظام المحاسبي السليم: لتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتسم النظام المحاسبي بمايلي:

أ. أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح وعدم الجمود لتحكم عملية التوجيه المحاسبي.

[1] عبدالفتاح الصحن، مرجع سابق،ص ص128-129.

ب. قيد العمليات المحاسبية أول بأول ويتطلب ذلك ضرورة وجود مجموعة دفترية بحجم المنظمة وطبيعة عملها.

ت. إتباع مبدأ تقسيم العمل حتى يتاح للفرد مراجعة عمل الغير للقضاء على إحتمالات الخطأ أو الغش وسرعة كشفها حال وقوعها.

ث. يجب أن يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة مناسبة من التقارير و القوائم المالية (تاريخية –جارية –مستقبلية).

ج. يجب أن يكون النظام المحاسبي مفيداً وخالي من التعقيدات مع عدم الإخلال بالوظائف الرئيسية للنظام.

ح. يجب أن يبنى النظام المحاسبي بحيث يمكن إستخدام الحاسوب في تنفيذ العمليات المحاسبية.

خ. ينبغي أن يتماشى مع الهيكل التنظيمي للمنظمة

ظام مستندي دقيق: لتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتميز النظام المستندي بالعناصر التالية:

أ. التنسيق والترابط بين النظام المستندي والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسئوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات عن الناحية الشكلية والموضوعية في الوقت الناسب.

ب. تحدد عدد الصور المناسبة والمطلوب إعدادها لكل عملية مستندية لإمكانية المتابعة والرقابة.

ت. منع ازدواج المستندات أو جمع البيانات حتى يتسنى إتخاذ القرارات السليمة ومتابعة نتائجها.

ث. تقليل عدد المستندات المطلوبة لتبسيط العمل الإداري والمكتبي وتيسير الإجراءات.

4- الإجراءات السليمة لتكوين وتنمية القوى البشرية:

يجب أن تتوفر الإجراءات الكافية لضمان أن العاملين يحوزون على قدرات تتوافق مع مسئولياتهم حيث تعتمد سلامة تنفيذ أي نظام على مقدرة الأشخاص الذين يتولون تنفيذ وتشغيل هذا النظام ، وعند وضع أي نظام للرقابة الداخلية تؤخذ في الإعتبار تحديد المؤهلات والمواصفات المطلوبة لكل وظيفة والإختيار السليم لهم

5- نظام فعال للحوافز:

لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم نظام الحوافز بمايلي:

أ. أن يكون النظام عادل حتى يحقق القناعة لدى العاملين وعدم خضوعه لأي عومل خارج سيطرة العاملين.

ب. سهولة الحساب أي يراعي مقدرة العامل على حسابها.

ت. تدفع فور أداء العامل حتى تحقق فكرة الربط بينها والإنتاجية.

ث. عدم تغيير نظام الحوافز من حين لآخر.

ج. توضع في حدود الجهود والإسهامات المتوقعة من العامل وفقاً لمعايير الأداء العادي.

ح. أن تكون المعايير لنظم الحوافز الموضوعة غير متطرفة ويمكن أن تتحقق في ظل الظروف الإنتاجية.

خ. تنمية الوعي الرقابي لدى العاملين لتدفعهم لرقابة المعايير عند أدائهم لأعمالهم.

يرى الباحث لتحقيق هذه المقومات يجب مراعاة وضع الأفراد المناسبين والموثوق فيهم في الأماكن المناسبة وأعداد الموازنات التخطيطية والتقارير الأخرى بطريقة كافية، ووجود سياسة واضحة للإنجاز، وحفظ السجلات والدفاتر بطريقة مناسبة ،وتطبيق نظام فعال للحوافز.

خامساً: مكونات الرقابة الداخلية

حدد المعيار الأمريكي SAS73 خمسة مكونات هي: [1]

- بيئة الرقابة
- تقويم المخاطر
- المعلومات والإتصالات
- أنشطة الرقابة
- مراقبة الأداء

وحددت الخمسة مكونات السابقة في شرح إيضاح معيار المراجعة رقم (58) في: [2]

1- البيئة الرقابية: ونعني الأثر المجتمع للاتجاه العام وإدراك وتصرفات مجلس إدارة المنظمة وإدارتها وملاكها على التحقق من فاعلية نظام الرقابة المقررة، تمثل البيئة الرقابية الأساس لكافة المكونات الأخرى لهيكل الرقابة الداخلية ويمكن تقييم البيئة الرقابية بعدة عوامل.

أ- الأمانة والقيم الأخلاقية ب- الارتباط والجدارة ج- الهيكل التنظيمي

2- تقويم المخاطر: يشمل تقويم المخاطر لأغراض إعداد التقارير المالية في تحديد وتحليل المنظمة وإدارتها للمخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية وبعد أن تقوم الإدارة بدراسة جوهرية لتلك المخاطر واحتمال حدوثها وطرق إدارتها، وتنشأ المخاطر لتغيرات البيئة التنظيمية أو لتغير في المبادئ المحاسبية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الأسكندرية: الدار الجامعية، 2007م، ص384-402.

[2] http/www.scopa.org.op-cit.

3- الأنشطة الرقابية: تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي تحددها الإدارة لتحقيق أهدافها ويتم تطبيقها عند مستويات عديدة داخل النظام

4- تشغيل المعلومات والإتصال: يعتبر من أهم مكونات الرقابة الداخلية حيث يتضمن نظام معلومات المنظمة وإجراءاتها لتوصيل الأمور المرتبطة بتشغيل البيانات المحاسبية وتتوقف درجة تعقيده على حجم المنظمة وعمالها ودرجة إستخدام الإدارة للمعلومات في إدارة المنظمة.

5- الرقابة: هي تستخدمها المنظمة لتقويم مدي جدوى نظام الرقابة الداخلية خلال الفترات الزمنية.

مزايا وجود الحاسب لأغراض الرقابة الداخلية:

ادى وجود الحاسب واستخدامه في عمليات تشغيل البيانات المحاسبية أدى إلى إختفاء بعض مشاكل الرقابة الداخلية العامة التي كانت تحوز على إهتمام كبير في الأنظمة اليدوية وتتمثل في ميزات استخدام الحاسب في الرقابة الداخلية في الآتي: [1]

1- الدقة: Accuracy يمتاز الحاسب بالدقة المتناهية في القيام بنفس العمليات الحسابية بالمقارنة بالعنصر البشري، كما أن الحاسب لن يقبل أي قيد يومية غير موزونة ولن تحدث أخطأ في عمليات الترحيل إلي الحسابات الصحيحة.

2- الثبات Consistency: يمتاز الحاسب أيضاً بالثبات في تنفيذ العمليات دون زيادة أو نقصان بالإضافة إلى أن الحاسوب لن يمل من تكرار نفس العمليات الحسابية آلاف المرات دون خطأ.

3- الحافز Motivation : الحاسوب آلة صماء ليس لديها أي إحساس أو عواطف أو دوافع تؤدي إلى أن تقوم هذه الآلة بالسرقة، أو الإختلاس، كما لاتوجد للحاسوب مصلحة شخصية بعكس الموظف أو الكاتب الذي يمكن أن يوضع مصلحته الشخصية قبل مصلحة المنظمة التي يعمل بها.

[1] أحمد حسين على حسين، مرجع سابق،ص ص367-368.

المبحث الثاني

الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

أن أهداف الرقابة الداخلية لا تتغير بتغير النظم المحاسبية المستخدمة في المنظمة يدوية كانت أو الكترونية فدراسة وتقييم عناصر النظام الرقابة الداخلية مازالت تمثل حجر الزاوية لعملية التدقيق في ظل نظام المحاسبية الالكترونية كما عليه بالنظم المحاسبية اليدوية. [1]

إن دراسة وتقييم عناصر الرقابة الداخلية الأساسية لأي منظمة تستخدم الحاسوب تمكن المراجع من تحديد مدى ملاءمة هذه النظم وإمكانية الإعتماد عليها في ضمان ودقة وصحة البيانات المحاسبية والى أي مدى تعبر عن نشاط المنظمة.

إستخدام النظم الإلكترونية في عملية الرقابة الداخلية لها تأثير ملموساً في طبيعة العلاقات التنظيمية بين مراكز النشاط المختلفة وفي طريقة تقسيم العمل وأساليب تشغيل البيانات المحاسبية، وطرق حفظها، واستعادتها مرة آخري عند الحاجة إليها، لذلك لها تأثير في أشكال السجلات والدفاتر والتقارير، الأمر الذي يؤثر في النهاية على نوعية إجراءات الرقابة المتبعة داخل المنظمة. إجراءات الرقابة المحاسبية تختلف في النظم الالكترونية عنا في النظم اليدوية حيث الاختلاف في طبيعة السجلات بكل نظام، فتكون السجلات في ظل النظم الالكترونية في شكل اسطوانات أو أشرطة ممغنطة أو في شكل معلومات مخزنة بوحدة التشغيل المركزية، واليدوية بكلها التقليدي المعروف.

الاختلاف في تقييم العمل في النظم الالكترونية عنها في ظل النظم اليدوية وذلك في شكل العلاقات التنظيمية داخل المنظمة، يمكن في ظل النظم الالكترونية القيام بعدة عمليات متتابعة في وقت واحد بإشراف موظف معين، بينما في النظم التقليدية يتم تقسيم هذه العمليات وتوزيعها بين عدد من الموظفين.

هناك إختلاف في نوعية إجراءات الرقابة في النظم الالكترونية عنها في اليدوية، وذلك في أسلوب تطبيقها، حيث يتم تطبيق الرقابة في ظل النظم الألكترونية عن طريق الأجهزة نفسها واليدوية عن طريق الكادر البشري عن طريق الفحص والمراجعة، أن طبيعة إختلاف تشغيل البيانات المحاسبية في ظل النظم الألكترونية وما أستتبعها من إختلاف في إجراءات الرقابة تتطلب المراجع عند قيامه بدراسة النظم وتقييم نظم الرقابة الداخلية التي تتبعها المنظمة بأن يوجه إهتماماً الى بعض جوانب الرقابة الإضافية التي تتبع أثر إستخدام الحاسوب. [2]

---

(1) د. خالد أمين عبدالله، مرجع سابق، ص301.

(2) المرجع السابق، ص302.

العلاقات التنظيمية في إدارة الحاسوب:

إن إدارة الحاسوب هي الوحدة الإدارية المسئولة عن تشغيل البيانات ألكترونياً وإستخراج النتائج المطلوبة في حدود التفويض العام أو الخاص الممنوح لها من قبل الإدارة، ولهذه الإدارة أهمية في ضمان سلامة البيانات المحاسبية و يتطلب تنظيمها بشكل مناسب، على وجهه العموم أن المراكز الوظيفية التالية يجب توفرها في إدارة الحاسب الألكتروني: [1]

1- مدير إدارة الحاسب: هو الذي يكون مسئولاًمسئولية مباشرة عن جميع أعمال الإدارة هو الذي يقوم بوضع كل إجراءات الرقابة الداخلية والتي تساعد على حسن سير العمل وتوزيعه ويكون غالباً ذا قدرة علمية وعملية تمكنه من القيام بأعباء الوظيفة (وظيفة قيادية بالمنظمة).

2- محلل النظم : يكون مسئولاً عن تصميم أدوات ووسائل تشغيل النظام الالكتروني وتصميم خرائط البرامج وخرط النظام طبقًا لأحدث الطرق والأساليب الفنية.

3- المبرمج: وهو الشخص المسئول عن تصميم وكتابة البرامج حسب تعليمات محلل النظم عن طريق إعداد خرائط خطوت العمل للبرامج المحددة وثم تحويلها الى اللغة الإجرائية المتعارف عليها مع إستخدام برنامج الترجمة لترجمة اللغة الإجرائية الى لغة الحاسوب.

4- مشغل الجهاز: هو الشخص المسئول عن تشغيل جهاز الحاسوب طبقاً لدليل العمل الذي أعده المبرمج.

5-مدخل البيانات: هو الشخص الذي بتحويل كل البيانات من المستندات الأصلية الى الإسطوانات أو الأشرطة الممغنطة أو وسيلة أخرى وذك حسب الوسيلة المستخدمة في النظام الألكتروني، يقوم بالمراجعة والتأكد من صحة البيانات الأصلية والتي تم تمثيلها على هذه الوسائل الوسيطة.

6- أمين المكتبة: هو الشخص المسئول عن الإحتفاظ بالبرامج الرئيسية والسجلات التفصيلية سواء كانت في شكل أسطوانات أو غيرها وذلك لأغراض الرقابة عليها وتسجيلها دفترياً مع متابعة حركة دخولها وخروجها.

7- لجنة المراقبة: تتكون هذه اللجنة من الذين يتولون الوظائف الإشرافية بإدارة الحاسوب تجتمع في فترات دورية لغرض مراجعة إجراءات العمل المتبعة عن إستلام تلك البيانات من الأقسام الأخرى وطرق إدخالها وتشغيلها وأشكال مخرجاتها وتوزيع المخرجات على الإدارات المختلفة في المنظمة، مع وضع الإجراءات اللازمة حيال تصحيح الأخطاء المكتشفة أثناء التشغيل.

الخريطة التنظيمية التالية تمثل أحد الأنماط الشائعة في تنظيم طبيعة العلاقات بين السلطة المسئولية وأسس توزيع الأعباء بإدارة الحاسوب بغض النظر عن التوزيع الوظيفي وعدد

---

(1) المرجع السابق، ص303.

الذين يقومون بالعمل، هنالك قاعدة أساسية يجب مراعاتها وهي التي تمثل الحد الأدنى لأهداف الرقابة الداخلية وتقوم على أساس الفصل بين وظيفة الموافقة على تعديل البرامج وبين وظيفة التشغيل لجهاز الحاسوب كما يجب التأكد من إن الذين يقومون بتشغيل جهاز الحاسوب ملمين بأسلوب تصميم البرامج وملمين بطريقة تعديلها.

يرى الباحث أن معظم حالات الغش والسرقات والتلاعب التي تحث في ظل وجود أنظمة الرقابة الالكترونية ترجع إلى سبب قيام شخص واحد بتصميم والبرامج وتعديلها وتشغيل الجهاز في نفس الوقت لذلك يجب الفصل بين المهام لتجنب ذلك.

شكل(3/2/2)

الهيكل التنظيمي في إدارة الحاسوب

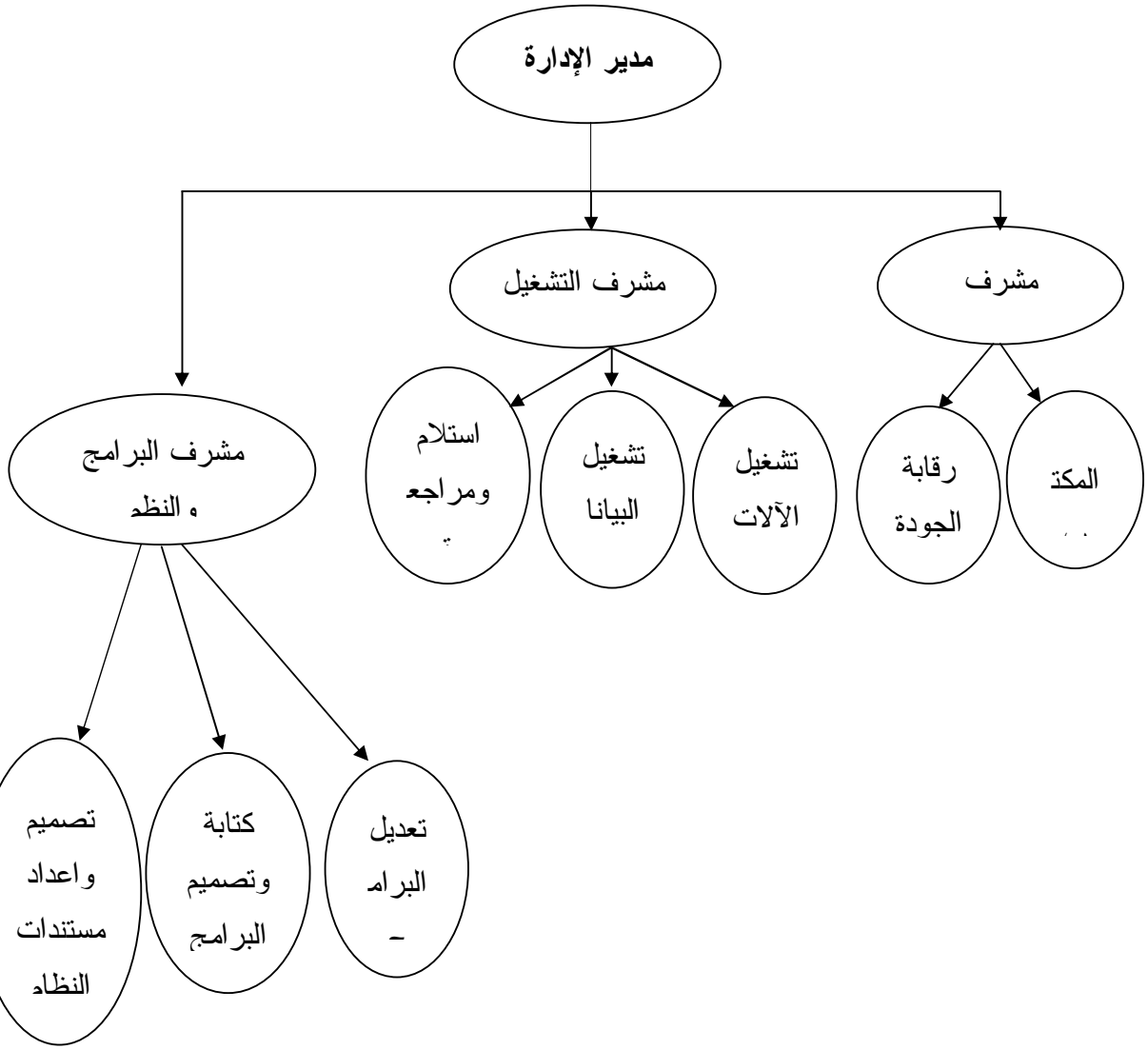

المصدر: د.خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر 1999م)، ص305.

أثر إستخدام الحاسوب على مقومات الرقابة الداخلية:

في ظل إستخدام الحاسوب في الأنظمة المحاسبية ونتيجة للتطورات المذهلة في تكنولوجيا المعلومات فإن أساليب الرقابة الداخلية تنحصر بصورة عامة في: [1]

1- الرقابة العامة على التشغيل الالكتروني للبيانات:

- رقابة على التنظيم والإدارة
- رقابة على تطوير النظم وحفظها
- رقابة على الآلات والبرامج
- رقابة الوصول
- رقابة البيانات والإجراءات

2- الرقابة على التطبيقات المحاسبية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات وتتضمن:

- الرقابة على المدخلات
- الرقابة على المخرجات

من خلال الشكل أدناه يحاول هذا النظام من خلال إجراءات عامة ورقابة على التطبيقات أن يمنع الأخطاء الناتجة عن البيانات غير الصحيحة والأخطاء فى الإجراءات المتبعة فى تجميع وتشغيل البيانات، كما يحاول نظام الرقابة الداخلية المحاسبية أن يمنع فقد أو ضياع البيانات نتيجة للإهمال والقصور فى الأداء .

الشكل (4/2//2)

عناصر الرقابة الداخلية المحاسبية

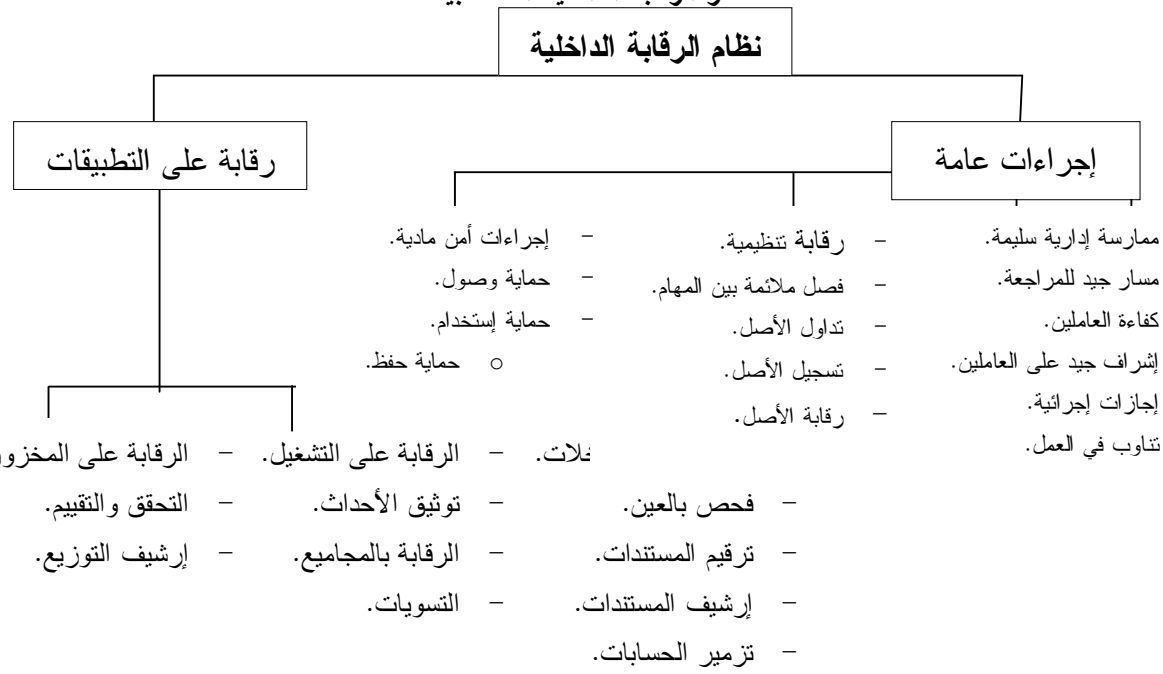

المصدر: د.أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية(الأسكندرية: الدار الجامعية، 2004) ص99

(1) د. عبدالوهاب نصر علي، شحاتة السيد، المراجعة المتقدمة(الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م) ص ص367-369.

الرقابة على التشغيل وملفات الحاسوب:

الرقابة على المدخلات:

إن الرقابة على مرحلة إعداد وتجهيز البيانات تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب من أولى و أهم الخطوات التي يقوم بها فريق العمل وتتمثل أهمية هذه المرحلة في ضرورة إدخال البيانات بصورة دقيقة وكاملة، حيث إي خطأ أو نقصان في البيانات يؤدي إلى خطأ في المخرجات بغض النظر عن كفاءة البرمجيات في تشغيل البيانات، ففي مرحلة إعداد البيانات تعتبر بعض إجراءات الرقابة المطبقة في الأنظمة التقليدية ملائمة في بيئة تكنولوجيا المعلومات مثال التأكد من الموافقة الكتابية للإدارة لإتمام كل عملية، أيضاً توافر العمالة المدربة على إتمام مهام تجهيز البيانات بكفاءة عالية، بالإضافة إلى ذلك تتطلب بيئة تكنولوجيا المعلومات بعض أساليب الرقابة الإضافية مثال لذلك يتم تصميم البرمجية لتعرض على شاشة الحاسوب التعليمات الدقيقة لإتمام كل خطوة في البرنامج، كما إن أبسط أساليب الرقابة التي تجهزها هذه البرمجيات هي خاصية الترقيم والتجميع، بحيث يتمكن مشغل الحاسب مضاهاة عدد الفواتير المطلوب إدخال بياناتها مع العدد الموجود [1]

الرقابة على المخرجات:

تركز أساليب الرقابة على المخرجات على إبراز أي خطأ بعد إتمام عملية التشغيل، وليس على منع الخطأ كما هو الحال في الرقابة على المدخلات وعملية التشغيل، لذلك تتمثل طرق الرقابة على المخرجات في مراجعة بيانات الناتج النهائي، تحدد مدى معقوليته بواسطة أحد أعضاء فريق العمل ذا الخبرة والدراية والمعرفة الكافية بالمعلومات التي يتضمنها ناتج عملية التشغيل ويتم ذلك عن طريق إجراء عدد من الإختبارات للبيانات في ناتج المخرجات أهمها:

- إختبار الدقة الحسابية: يتم بواسطة إجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة للتأكد من دقة وحدة التشغيل مثال ذلك التأكد من أن صافي دخل كل موظف ومجموع الإستقطاعات مساوي لإجمالي دخله.
- إختبار المعقولية: من خلال هذا الإختبار يمكن التأكد من دقة العمليات إذا ظهر المخرج النهائي للحاسوب بعض البيانات غير المتسقة مثال أن يظهر الناتج النهائي عدد ساعات العمل للموظف يتعدى الحد الأقصى في الأسبوع.

[1] عبدالرازق محمد عثمان ، أصول التدقيق والرقابة الداخلية،(الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، 1988م) ص 71.

الرقابة على توثيق وتطوير النظام:

أ/ رقابة التوثيق:

التوثيق هو مجموعة أوراق العمل والسجلات التي توضح الإجراءات لمعالجة البيانات، وهي الوسيلة الأساسية للإتصالات بين العناصر الجوهرية لنظام معالجة البيانات والمنطق المتبع في برامج الحاسوب، يجب أن يتضمن دليل إجراءات معالجة البيانات إلكترونيا إجراءات التوثيق والإختبارات أو التصديق على البرامج النظم والبرامج الجديدة، أو أي تعديلات يتم إدخالها على البرامج المستخدمة، ويوضح دليل الإجراءات الواجب إتباعها في وضع نظام جديد لمعالجة البيانات إلكترونيا، ويجب أن يحتوي الدليل على وصف المستندات اللازمة لتأييد تلك النظم، وتتضمن المستندات المعلومات الخاصة بدراسة نظام البيانات وخرائط التدفق وتعليمات تشغيل الأجهزة، وتقوم كثير من الأنظمة بأعداد دليل معايير التوثيق الذي يحدد أنواع المستندات اللازمة لتقويم البرامج وتعديلها ويجب توثيق البرامج فور الانتهاء من تجهيزها بواسطة دليل التشغيل وتقسم الإجراءات التوثيقية إلى: [1]

1. توثيق النظام: توثيق النظام ضروري لتتبع البيانات المحاسبية من مرحلة إعدادها الى التقرير عنها، ويتضمن خرائط النظام.

2. توثيق البرنامج: يعد توثيق البرنامج ذا فائدة كبيرة للمدققين والمبرمجين والمحللين للتعرف على البرنامج، ويعد وسيلة رقابة على التعديلات.

3. توثيق إجراءات التشغيل: يساعد هذا التوثيق فريق المشغلين على معالجة البيانات في دائرة الحاسوب ويزود المشغلين بالمعلومات عن كل برامج.

4. توثيق المستخدم: يجب تزويد الأقسام التي تحصل على بياناتها من مركزالحاسوب بوصف لكل من المدخلات والمخرجات، ويراجع التوثيق للتأكد من تدفق البيانات بين المستخدم ومركز الحاسوب.

ب/ رقابة تطوير النظم:

تبدأ عملية تطوير النظم بوجود مشكلة أمام أحد الأقسام ويتطلب حلها إعداد نظام للمعالجة الالكترونية للبيانات وتتم بعدة مراحل

- مرحلة تحديد المتطلبات
- مرحلة وضع أهداف مشروع التطور
- مرحلة التصميم
- مرحلة البرمجة
- مرحلة إختبار النظام

(1) وليامس وأميرسون، المراجعة بين النظرية والتطبيق، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1996م) ص147.

أساليب الرقابة على الأجهزة:

تحتوي أجهزة الحاسوب على وسائل رقابية عامة تهدف إلى الحماية ضد حدوث الأخطاء في تداول البيانات داخل الأجهزة للتأكد من سلامة ودقة الأجهزة في معالجة البيانات علماً بأن هذه الأساليب الرقابية مبنية في الأجهزة وهنالك عدة أنواع من هذه الرقابة.

أ. فحص التماثل عن طريق: فحص التماثل الزوجي و فحص التماثل الفردي.

ب. فحص الأداء المزدوج: يعتمد فحص الأداء المزدوج على مبدأ التشغيل المزدوج أو التكميلي لاكتشاف الاخطاء وتصحيحها وذلك عن طريق تشغيل آلتين في نفس الوقت لأداء المهمة الواحدة أو أداء المهمة مرتين على نفس الآلة، أما التكميلي فهو القراءة بعد الكتابة لمراجعة ما تم كتابته.

ج. الفحص الإرتدادي: ويهدف هذا الفحص إلى التأكد من أن الأوامر المرسلة للوحدات المساعدة أو التجهيزات عن بعد قد نفذت وأنه تم تسليم البيانات بصورة سليمة.

أساليب رقابة الوصول إلى النظام:

يجب التحكم في وسائل التوصيل بأي من الأجهزة أو ملفات البيانات كما يجب إتباع إجراءات التشغيل اللازمة لحماية الملفات والبرامج ضد إحتمالات الضياع أو التلف أو سؤ الإستخدام ،إجراءات و ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بالوصول إلى البرامج وملفات المعلومات والتي وتهدف السماح للمصرح لهم فقط بالوصول إلى ملفات المعلومات والبرامج وذلك عن طريق:

أ. إجراءات رقابة خاصة بالعاملين في النظام والتشغيل وتشمل:

- عدم السماح للعاملين بإستخدام أي برامج غير مصرح به.
- أحلال الطرق المناسبة للتحقق من العاملين بنظام التشغيل مثل (كلمات المرور، أرقام تحديد الشخصية).
- تعيين موظفين من ذوي السيرة الحسنة.

ب. إجراءات رقابية خاصة بالشبكات:

تهدف إلى منع الدخول غير المصرح به لنظم الشبكات عن طريق الآتي[1]

- أستخدام نظام حراسة على مداخل الشبكات ووسائل الإتصال عن بعد.
- أستخدام نظام السلعي الالكتروني المتقدم الذي يعمل على تحسين نظام الحراسة.
- أستخدام محلل الشبكة الالكتروني المتقدم الذي يعمر على مراقبة المرور إلى شبكات الحاسوب.
- الترميز السري للبيانات.

---

(1) المرجع السابق، ص151.

- حماية الشبكة من الفيروسات.
- إستخدام محطات العمل التي لا تقوم على أستخدام الأسطوانات وإنما تستخدم البطاقات وذلك للحد من سرقة البيانات أو إدخال الفيروسات.

ج. إجراءات رقابية لحماية الملفات والبرامج: تعد رقابة الوصول إلى البرامج والملفات من مسئولية أمين المكتبة الذي يحفظ البرامج الأصلية ويتم إستخدامها عن طريق الموظف المسموح له بذلك بناء على تصريح.

د.ضوابط الوصول المادي للأجهزة ومعدات النظام: التأكد على منع الوصول المادي غير المصرح به لأجهزة ومعدات النظام وفقاً للإجراءات التالية:

- التعرف الشخصي حيث لا يسمح بالدخول إلى للمصرح لهم فقط.
- بطاقات الدخول الممغنطة وتمنح للمصرح لهم فقط.
- الرقم المعرفي للشخص المصرح له بالدخول.
- جاهز الصوت ويتم الدخول عن طريق التعرف على الصوت.
- تأمين الحماية اللازمة للأجهزة والمعدات ضد مخاطر الكوارث الطبيعية، السرقة، الإتلاف.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات وإختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني

يتناول هذا المبحث نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامى السودانى من حيث النشأة والتطور والاهداف والأغراض والإنتشار الجغرافى والتحول التقنى الشامل

أولاً : نشأة وتطور بنك فيصل الإسلامي السوداني : [1]

بدأت فكرة نشأة البنوك الإسلامية في منتصف السبعينيات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية . كما قدمت دار المال الإسلامية وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إنشاء بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.ولم يكن السودان بعيدا عن تلك الجهود ، بل إن فكرة إنشاء بنك إسلامي في السودان قد برزت لأول مره بجامعة أمدرمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميرى على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم (9) لسنة 1977م بتاريخ 4/4/1977 الذي تمت إيجازية من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك)

وفى مايو 1977م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ قدره ستة مليون جنية سوداني.وفى 18/8/1977 تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م ، وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م .

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تامين تعاوني أو أي شركات أخرى ، ويجوز له كذلك وفق القانون المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان و خارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنية سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلى أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل .

واستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة

---

[1] بنك فيصل الإسلامى السودانى ، إدارة البحوث والتخطيط التقرير السنوى 2012م .

على ألا تقل المرتبات والأجور ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص علية في تلك القوانين وكذلك إستثنى البنك من القوانين المنظمة للتامين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970 م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك المواد(32-44-45) من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية .

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر،أما فيما يتعلق بمسالة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة،ونص القانون صراحة كذلك أنه لا يجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجر بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها .

ثانياً :أهداف بنك فيصل الإسلامي السوداني وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد تأسيس البنك وأغراضه في الآتي : [1]

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة بجمهورية السودان أو خارجها .

2 . قبول الودائع بمختلف أنواعها .

3 . تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره .

4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن من أي محظور شرعي .

5. إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك .

6 . الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .

---

[1] بنك فيصل الإسلامى السودانى ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م .

7 . العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأى حكومة أو سلطة أخرى أو أي هيئة عامة أو خاصة .

8 . تمثيل الجهات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومرعاة قوانين الشريعة الإسلامية في معاملاته المصرفية .

9 . قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها

10 . القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين

11 . فتح خطابات الاعتماد والضمان وتقديم الخطابات التي يطلبها العملاء في مجال المالي والاقتصاد والقيام بأعمال أمناء الاستثمار .

12 . تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية .

13 . قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق أحكام الشريعة المحددة .

14 . الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالا شبيهة بأعمال وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان شريطة ألا يكون في ذلك تعاملا بالربا أو محظور شرعيا .

15 . إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها .

16 . امتلاك أو استئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على حق العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة .

17 . القيام بأي عمل أو أعمال أيا كانت يرى البنك أنها ضرورية منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى كل أغراضه المبنية أعلاه أو أي جزء منها أو يزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو إستثماراته شريطة أن تكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية .

18 . يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هزه الأعمال .

19 . القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال التالية :

20 . أن يكافئ أي شخص أو شركة إما نقدا أو بتخصيص أسهم حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئيا) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك .

21 . أن يمنح البنك معاشات ومكافآت أو علاوات للموظفين السابقين أو للأشخاص الذي يعلوهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشئ أو مدارس أو أي نشاط تعليمي أو عملي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه .

22 . أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل والاعتراف به في أي قطر أو مكان .

23 . أن يشارك البنك في إتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .

24 . أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية .

ثالثاً : الانتشار الجغرافي لبنك فيصل الإسلامي السوداني :

لقد سعى البنك منذ تأسيسه نحو زيادة انتشاره الجغرافي لتحقيق فرص أوسع لزيادة انتشار التعامل الإسلامي في المجال المصرفي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف الإسلامية حتى بلغ عدد فروعه التي غطت كل أرجاء البلاد (72) فرعا.والجدول التالي يوضح تطور عدد الفروع السنوي منذ العام 2005م حتى 2010م

جدول رقم (3 /1/1)

الإنتشارالجغرافى لبنك فيصل الإسلامي السوداني

البيان	عدد الفروع	عدد ماكينات الصراف الآلي
2005	28	9
2006	30	37
2007	30	59
2008	28	64
2009	29	72
2010	31	70

المصدر: بنك فيصل الإسلامي السوداني ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م

من خلال الجدول (1/1/3) يلاحظ الباحث أن عدد فروع البنك تناقص من العام 2005م إلى 2010م وذلك لان هذه الفروع شكلت عبئا كبيرا على فروع البنك الرابحة مما أحدث للبنك دفعته إلى تقليص عدد فروعه تدريجيا بالإغلاق والدمج حتى انخفضت عام 2008م إلى 28 فرعا لكن بحلول عام 2010 م زادت حتى أصبحت 31 فرعا.

جدول رقم (2/1/3)

فروع البنك بولاية الخرطوم حتى عام 2010 م

رقم	الفرع	رقم	الفرع
1	الفيحاء	9	سعد قشرة
2	المحطة الوسطى الخرطوم	10	حلة كوكو
3	جامعة الخرطوم	11	المنطقة الصناعية بحري
4	السوق العربي الخرطوم	12	أمدرمان
5	السجانة	13	السوق الشعبي أمدرمان
6	السوق الشعبي الخرطوم	14	الحرفيون
7	المنطقة الصناعية الخرطوم	15	سوق ليبيا
8	السوق المحلى	16	الجامعة الإسلامية (الثورة –العرضة –لفتيحاب)

المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م

نلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد فروع البنك فى العـــام 2010 م بولايـــة الخرطـــوم وذلك لان هذه الفروع شكلت انتشارا كبيرا على فروع البنك الرابحة مما أحدث للبنك دفعته إلى اعادة نشر وزيادة عدد فروعه بالولايات ،والتى يوضحها الجدول التالى .

جدول رقم (3/1/3)

فروع البنك خارج الخرطوم حتى عام 2010 م

رقم	الفرع	رقم	الفرع
1	بورتسودان	7	الأبيض
2	القضارف	8	الفاشر
3	كسلا	9	نيالا
4	كوستى	10	جوبا
5	مدني	11	ملكال
6	عطبرة	12	واو

المصدر: بنك فيصل الإسلامي الاسودانى ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م

واصل البنك الانتشار الجغرافى بالولايات المختلفة بعد تطبيق سياسة الدمج لخلق فروع قوية وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصرف حتى بلغ عدد فروعه فى الولايات المختلفة اثنى عشر فرعا التي غطت معظم الولايات .

رابعاً : المراسلين :

بجانب الفروع التي غطت كل أرجاء السودان لم يقتصر البنك على التوسع والانتشار داخليا فقط ل إنتشر في كل أرجاء المعمورة بشبكة ضخمة من المراسلين في الخارج فاقت العشرين

مراسلا سعيا وراء توطيد العلاقات مع المؤسسات الأخرى في الخارج ونشر الوعي المصرفي الصحيح ، وتتكون شبكة المراسلين في الخارج من المؤسسات التالية : [1]

جدول رقم (4/1/3)

شبكة المراسلين لبنك فيصل الإسلامي السوداني

1 . البنك البريطاني العربي – لندن	17 . بنك صادرات إيران
2 . البنك الأهلي التجاري – جده	18 . مؤسسة فيصل المالية سويسرا
3 . بنك الرياض – الرياض	19 . بنك فيصل الإسلامي المصري
4 . مجموعة سامبا المالية – الرياض	20 . بنك شمال أفقريا التجاري – بيروت
5 . شركة الراجحى المصرفية – الرياض	21 . بنك بيروت
6 . بنك سبأ الإسلامي – صنعاء	22 . بنك مسقط
7 . البنك اليمنى للإنشاء والتعمير	23 . كوميرز بانك – فرانكفورت
8 . مصرف قطر الإسلامي	24 . Bnp Paribas Suisse (Sa Geneva)
9 . بنك البحرين الشامل	
10 . المؤسسة العربية المصرفية – المنامة	
11 . الشركة العربية للإنشاء والتعمير – المنامة	
12 . المصرف العربي للاستثمار – أبو ظبي	
13 . مصرف أبوظبى الإسلامي – أبو ظبي	
14 . بنك دبي الإسلامي	
15 . بنك المشرق – دبي	
16 . بنك التمويل الكويتي	

المصدر: بنك فيصل الإسلامي الاسودانى ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م

التحول التقني الشامل فى بنك فيصل الإسلامي السوداني :

يعمل البنك على إدخال أحدث ما توصلت إلية الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصالات ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعليا إلى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات تماثل نظيراتها العالمية . ومن تلك التقنيات :

1 . تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل الفروع البنك برئاسته وذلك تمهيدا لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر .

2 . تم استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحويل المالية بصورها المختلفة .

[1] بنك فيصل الإسلامي الاسودانى ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م

3 . تم تركيب النظام المصفى الأساسي (بنتا بنك) لكل الفروع وهو نظام يتيح للبنك إجـراء كافة العمليات المصرفية إلكترونيا وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظـام بنجـاح على مستوى الجاز المصرفي السوداني .

4 . تم إدخال نظام البتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهمـا نظامـان متطـوران مـن خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونيا والـتحكم فـي شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الاستثمار المحلى ولأجنبي .

5 . تم إدخال نظام الـــABB أو نظام مابين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامـل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونيا دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات .

6 . تم إدخال نظام البك الإكترونى المرتبط بموقع البك الإلكتروني .

7 . تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف .

8 . تمت تهيئة فروع البنك للارتباط بمشروعات التقنية المصرفية المطروحـة مـن البـك المركزي والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومـشروع الرواجع الإلكترونية ، ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها .

الخدمات المصرفية الإلكترونية :

خدمات مصرفية إلكترونية متطورة ، تختصر الزمن وتقلل التكاليف ، يدخلها البنك مما جعله في طليعة المتعاملين بالتقنية المصرفية مع عملائه : شبكة المعلومات المصرفية وتـم ربـط فروع البنك بشبكة مصرفية واحده بحيث تعمل فروع البنك كلها كمـصرف واحـد تـودع وتسحب وتتعامل مع أي فرع من فروع البنك دون التقيد بالفرع الذي تم فيه فـتح الحـساب اختصارا لزمن العميل وتخفيضا للتكلفة وتسهيلا للمعاملات وذلك تحت شعار (العميل للبنـك وليس للفرع) .[1]

الهاتف المصرفي :

وهو يقدم عدد من الخدمات المصرفية لعملاء البنك في سـرية وأمـان ، إذ يتمتـع النظـام بالخصوصية الكاملة نسبة لأن العميل يتعامل مع النظام عبر رقم حسابه والرقم السري لـه وهو رقم يمكن للعميل تغيره في أي وقت ومن مميزات الهاتف المصرفي :

- استخدام الخدمة في أي مكان وزمان .
- اختصار زمن العميل عند طلبة لخدمة مصرفية جديدة .
- يستفيد العميل من تلك الخدمة على مدار الـ 24 سلعة .

[1] بنك فيصل الإسلامي الاسودانى ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م

الصراف الآلي :

وهى خدمة يقدمها البنك عن طريق ماكينات الصراف الآلي التي تعمل طوال 24 ساعة دون توقف ، حيث تتصل هذه الماكينات بكل فروع البنك وتتيح للعميل العديد من الخدمات في أي وقت يشاء دون التقيد بزمن فتح أو إغلاق البنك أو الفرع [1]

خدمة البنك المنزلى :

تكفل هذه الخدمة المميزة للعملاء المتميزين التعامل مع حساباتهم في البنك عبر ربط الحاسب الشخصي للعميل مع المودم في البنك وتتمثل الخدمات المكفولة في :

- استعراض أرصدة حسابات العميل .
- استعراض أسعار الصرف للعملات .

الاستعلام عن موقف البنك :

- تنفيذ دفعات بالجملة (مثل دفع مرتبات العاملين) .
- استعراض الشيكات المرسلة للتحصيل عبر المقاصة وموقفها .

الخدمة المصرفية عبر الإنترنت :

تكفل هزه الخدمة لعملاء البنك المشتركين في الخدمة عبر استخدام متصفح الإنترنت (Browser) الآتي:

- الإستعلامات :

- الإستعلام عن أسعار الخدمات .
- الإستعلام عن أرصدة حساب العميل .
- الإستعلام عن موقف الشيك .
- الإستعلام عن تحصيل كمبيالة .

- الخدمات :

- طلب كشف حساب لفترة .
- تحويل من حساب إلى حساب .
- سداد الفواتير .

خدمات اختيارية :

- طلب إصدار خطاب ضمان .
- طلب إصدار خطاب اعتماد .
- طلب إصدار شيك مصرفي .
- طلب عملية استثمارية .

---

[1] بنك فيصل الإسلامي الاسودانى ، إدارة البحوث والتخطيط 2012م

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات وإختبار الفرضيات

أولاً : إجراءات الدراسة الميدانية :

1. مجتمع وعينة الدراسة :

يحتوى مجتمع الدراسة على الموظفين ببنك فيصل الإسلامي السوداني أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة تحكمية من مجتمع الدراسة، بهدف التوصل الى النتائج الخاصة بالبحث ، تم توزيع عدد (52) إستمارة إستبيات على المبحوثين، وقد بلغت عدد إستمارات الإستبيان غير المستردة والتى لم يتم ملئها كاملة عدد(4) إستمارات إستبيان،علية فإن عينة الدراسة قد شملت (44) موظفا والتى تمثل ما نسبتة (84.6%) من عدد إستمارات الإستبيان التى تم توزيعها على المبحوثين،وايضاً تم إستبعاد عدد(4) إستمارات إستبيان وذلك لعدم تعبيتها بدقة ليصبح العدد الفعلى الذى إعتمد علية الباحث فى عملية إجراءات التحليل وإختبار الفرضيات عدد (44) إستمارة إستبيان وبالتالى يمكن تعميم النتائج على كل مجتمع الدراسة.

2. وسيلة جمع البيانات

وتمثلت أدوات البحث التي إستخدمت في جمع البيانات في أسئلة الإستبيان،حيث تم توزيع (52) إستبانة باليد كانت الإجابة على (44) إستبانة فقط.

3. أداة الدراسة

إعتمد الباحث فى هذه الدراسة على الإستبيان كأداءة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المختارة وذلك لقلة تكلفتها وسهولة تطبيقها للحصول على معلومات كافية من المبحوثين.

4. وصف الإستبانة

إحتوى الإستبان على جزئين :

الجزء الاول : تضمن البيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة، وهى التى تشمل كل من العمر والمؤهل المهنى والتخصص والدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة

الجزء الثانى : إحتوى هذا الجزء على عدد (5) عبارات لثلاثة فرضيات كل على حدة وطلب من المبحوثين تحديد إجاباتهم التى يدلون بها على ما تصفة كل عبارة (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لاأوافق ، لاأوافق بشدة).

ثانياً : تحليل البيانات :

جدول رقم (1/2/3)

الفئات العمرية لمفردات العينة

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	14	31.8
30 – 35	20	45.5
36 - 40	6	13.6
أكبر من 40 سنة	4	9.1
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (1/2/3) يتبين أن 45.5% من أفراد العينة تراوحت أعمارهم من 30-35،تليها نسبة الذين أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة 31.8% ثم نسبة الذين أعمارهم مابين (36–40 سنة) بنسبة 13.6%،واخيراً نسبة الذين أعمارهم أكثر من 40 سنة بنسبة 9.1% ويلاحظ ان غالبية افراد العينة من الذين تراوحت اعمارهم مابين 30- 35 سنة مما يعنى هذا الوصول لاجابات صحيحة وسليمة على العبارات.

جدول رقم (2/2/3)

المؤهل الأكاديمى

البيان	التكرار	النسبة
بكالريوس	25	56.8
ماجستير	8	18.1
دكتوراه	4	9
زمالة	2	4.5
اخرى	5	11.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (2/2/3) يتضح أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 65.8% من حملة البكالريوس و18.1% من حملة الماجستير،وبنسبة 9% حملة الدكتوراه ونسبة 4.5% من حملة الزمالة، و11.3 % أخرى.ويستنتج من ذلك أن غالبية العينة هم من حملة الشهادات الجامعية ممايعنى التاهيل الاكاديميى لافراد العينة للحصول على اجابات صحيحة وسليمة .

جدول رقم (3/2/3)

التخصص

البيان	التكرار	النسبة
بنوك	10	22.7
محاسبة	15	34.1
إقتصاد	6	13.6
تكاليف	5	11.4
نظم معلومات	6	13.6
أخرى	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (3/2/3) نلاحظ أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 34.1% للذين تخصصهم محاسبة و22.7% الذين تخصصهم بنوك.وأن نسبة 13.6% من أفراد العينة لتخصص الإقتصاد،ونسبة 11.6% و11.4% من الذين تخصصهم نظم معلومات وتكاليف على التوالى يليه أخرى بنسبة 4.5%،ويستنتج أن غالبية أفراد العينة هم متخصصون فى المحاسبة والبنوك ممايعنى التخصصية فى العمل والتطبيق والخبرة .

جدول رقم (4/2/3)

الدرجة الوظفية

البيان	التكرار	النسبة
محاسب	12	47.7
مراجع داخلى	5	11.4
رئيس حسابات	6	13.6
مدير تقنى	7	15.9
أخرى	5	11.4
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم(4/2/3) يتضح أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 47.7% للذين يعملون محاسب ونسبة 15.9%أفراد العينة للذين وظائفهم مدير تقنى ،ونسبة 13.6% من الذين يعملون رئيس حسابات أما الوظائف مراجع داخلى وأخرى بنسبة 11.4% على التوالى ويستنتج أن غالبية أفراد العينة من المحاسبين.

جدول رقم (5/2/3)

الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	9	20.5
10 – 6	21	47.7
15 – 10	11	25.0
أكثر من 15 سنة	3	6.8
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (5/2/3) نلاحظ من إجابات أفراد العينة المبحوثة ان الذين لديهم خبرات من 6– 10 سنة بلغت نسبتهم 47.7% أما الذين تراوحت سنين خبرتهم من 10–15 سنة بلغت نسبة 25.0% تليها نسبة الذين بلغت سنين خبرتهم أقل من خمسة سنوات بنسبة 20.5%، أما الذين خبرتهم أكثر من 15 سنة فأكثربلغت 6.8%.ويستنتج الباحث أن غالبية أفراد العينة من الذين لديهم خبرتهم من 6– 10 سنة يستفاد منها فى التحليل.

ثانياً: تحليل البيانات

جدول رقم (6/2/3)

تهدف الرقابة الداخلية الى حماية أصول البنك والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المرتبطة بطرق وأساليب تقوم هذه الأصول والإعتماد عليها

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	16	36.4
أوافق	21	47.7
محايد	5	11.4
لاأوافق	2	4.5
المجموع	44	100.0

المصدر: إعداد الباحث،من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2012م

ويتبين الجدول رقم (6/2/3) يتبين أن نسبة 47.7% موافقون على ان تهدف الرقابة الداخلية الى حماية أصول البنك والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المرتبطة بطرق وأساليب تقوم هذه الأصول والإعتماد عليها ،أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبتهم 36.4% تليها نسبة المحايدين على العبارة بنسبة 4.5% ثم نسبة لاأوافق 4.5% مع ملاحظة انه لم تكن هناك إجابات على العبارة من إفراد العينة المبحوثة (لاأوافق بشدة) .يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بغلت 84.1% وهى نسبة كبيرة جدا لحماية الرقابة الى الاصول والتاكد من دقة البيانات المحاسبية .

جدول رقم (7/2/3)

الافصاح السليم عن أصول البنك والتقويم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة الرقابة الداخلية فة ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	7	15.9
أوافق	20	45.5
محايد	10	22.7
لاأوافق	7	15.9
المجموع	44	100.0

المصدر: إعداد الباحث،من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2012م

من الجدول رقم(7/2/3) يتضح أن نسبة 45.5% موافقون على ان الافصاح السليم عن أصول البنك والتقويم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة الرقابة الداخلية فة ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.،أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 15.9% تليها نسبة المحايدين بنسبة بلغت نسبهم 22.7%، أما غير الموافقون الموبشدة عليها بلغت نسبهم 15.9 . يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بغلت 61.4% وهى نسبة فوق الوسط للتقويم المستمر لرفع كفاء الرقابة الداخلية.

جدول رقم (8/2/3)

توافر نظام معلومات محاسبى سليم يعتبر أحد البيانات المطلوبة توافرها بالبنك

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	19	34.2
أوافق	11	25.0
محايد	8	18.2
لاأوافق	3	6.8
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (8/2/3) يتبين أن نسبة 43.2% موافقون بشدة على ان توافر نظام معلومات محاسبى سليم يعتبر أحد البيانات المطلوبة توافرها بالبنك،أما الموافقون عليها بلغت نسبهم 25.0% تليها نسبة المحايدين بنسبة 18.2%،أما غير الموافقون عليها بلغت نسبهم 6.8%،تليها نسبة غبر الموافقون بشدة بلغت نسبهم 4.5%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بغلت 59.2% وهى نسبة فوق الوسط يوافر نظام معلومات محاسبى سليم للبيانات المطلوبة توافرها بالبنك.

جدول رقم (9/2/3)

غياب نظم المعلومات المحاسبى يؤثر على الافصاح السليم عن البنك وانخفاض كفاءة الرقابة الداخلية بها

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	31.8
أوافق	22	50.0
محايد	7	15.9
لاأوافق	1	2.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (9/2/3) نلاحظ أن نسبة .050% موافقون على ان غياب نظم المعلومات المحاسبى يؤثر على الافصاح السليم عن البنك وانخفاض كفاءة الرقابة الداخلية بها،أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 31.8% تليها نسبة المحايدين بلغت 15.9% ، أما غير الموافقونى بلغت نسبهم 3.2% مع ملاحظة انه لم تكن هناك اجابات على العبارة لافراد العينة المبحوثة (لاأوفق بشدة). يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بغلت 81.8% وهى نسبة ممتازة لنظام المعلومات المحاسبى على الإفصاح السليم عن البنك وكفاءة الرقابة الداخلية بها.

جدول رقم (10/2/3)

التطور المصرفى يتطلب توافر نظم معلومات تساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	17	38.6
أوافق	19	43.2
محايد	4	9.1
لاأوافق	2	4.5
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (10/2/3)يتضح أن نسبة 43.2% موافقون على أن التطور المصرفى يتطلب توافر نظم معلومات تساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول ،أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 38.6% ، أما المحايدين بلغت نسبهم 9.1% ،تليها نسبة غيرالموافقون وغير الموافقون بشدة على العبارة بنسبة واحدة على التوالى بلغت

4.5). يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بغلت 81.8% وهى نسبة ممتازة توفر نظم معلومات تساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول.

جدول رقم (11/2/3)

التحقق من صحة الحسابات ومصداقيتها ومدى امكانية الاعتماد عليها يساعد الاجهزة الرقابية على حماية الاصول

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	23	52.3
أوافق	8	18.2
محايد	10	22.7
لاأوافق	2	4.5
لاأوافق بشدة	1	2.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (11/2/3) نلاحظ أن نسبة52.3% موافقون بشدة على ان التحقق من صحة الحسابات ومصداقيتها ومدى امكانية الاعتماد عليها يساعد الاجهزة الرقابية على حماية الاصول،أما الموافقون عليها بلغت نسبهم 18.2% تليها نسبة المحايدين وغير الموافقون22.7% ثم نسبة لااوافق ولااوافق بشدة بنسبة 4.5 % و2.3%على التوالى . يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بغلت 70.5% وهى نسبة جيدة جداً للتحقق من صحة الحسابات ومصداقيتها امكانية الاعتماد عليهايساعد الاجهزة الرقابية على حماية الاصول.

جدول رقم (12/2/3)

تتضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الاجراءات التى تزيد من فعالية النظام المحاسبى فى الرقابة وحماية الاصول

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	16	36.4
أوافق	9	20.5
محايد	7	15.9
لاأوافق	10	22.7
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (12/2/3) يتضح أن نسبة 36.4% موافقون على انه تتضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الاجراءات التى تزيد من فعالية النظام المحاسبى فى الرقابة وحماية

الاصول،أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 20.5% تليها نسبة غير الموافقون على العبارة بنسبة 22.7%ثم نسبة المحايدين بلغت 15.9%،واخيرا نسبة لاأوفق بشدة على العبارة لافراد العينة المبحوثةبنسبة 4.5%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بغلت 56.9% وهى نسبة متوسطة من حيث التاثير على فعالية النظام المحاسبى فى الرقابة وحماية الاصول.

جدول رقم (13/2/3)

استخدام الانظمة الالكترونية وفر الحماية اللازمة للاصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	21	47.7
أوافق	13	29.5
محايد	5	11.4
لاأوافق	3	6.8
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (13/2/3) نلاحظ أن نسبة 47.7% موافقون بشدة على ان استخدام الانظمة الالكترونية وفر الحماية اللازمة للاصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس،أما الموافقون عليها بلغت نسبهم 29.5% تليها نسبة المحايدين 11.4% ثم نسبة لااوافق 6.8%اما غير الموافقون بشدة على العبارة بلغت نسبتهم 4.5%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 77.2 % وهى نسبة جيدة جداً توضح أن إستخدام الانظمة الالكترونية وفر الحماية اللازمة للاصول من التلف والضياع والاختلاس.

جدول رقم (14/2/3)

غياب النظام المحاسبى الفعال لتقويم الاصول فى البنوك يؤدى الى ضعف قدرة الادارة على اتخاذ القرارت المناسبة

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	10	22.7
أوافق	17	38.6
محايد	11	25.0
لاأوافق	5	11.4
لاأوافق بشدة	1	2.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (14/2/3) يتضح أن نسبة 38.6% موافقون على ان غياب النظام المحاسبى الفعال لتقويم الاصول فى البنوك يؤدى الى ضعف قدرة الادارة على اتخاذ القرارت المناسبة،أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 22.7% تليها نسبة المحايدين 25.0% أما نسبة الذين لا يوافقون بلغت 11.4% واخيرا نسبة لاأوفق بشدة على العبارة لافراد العينة المبحوثة بلغت 2.3%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 61.3 % وهى نسبة جيدة ً توضح أن غياب النظام المحاسبى الفعال لتقويم الاصول فى البنوك يؤدى الى ضعف قدرة الادارة على اتخاذ القرارت المناسبة.

جدول رقم (15/2/3)

عدم توافر البيانات المحاسبية الكافية وضعف مقدرة الادارة على الاستفادة من مخرجات النظام يؤدى الى عدم رفع كفاءة الانظمة الرقابية ونظام المعلومات المحاسبى

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	20	45.5
أوافق	11	25.0
محايد	8	18.2
لاأوافق	3	6.8
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (15/2/3) يتبين أن نسبة 45.5% موافقون بشدة على ان عدم توافر البيانات المحاسبية الكافية وضعف مقدرة الادارة على الاستفادة من مخرجات النظام يؤدى الى عدم رفع كفاءة الانظمة الرقابية ونظام المعلومات المحاسبى،أما الموافقون عليها بلغت نسبهم 25.0% تليها نسبة المحايدين 18.2% ثم نسبة لااوافق 6.8% اما نسبة غير الموافقون بشدة على العبارة بلغت 4.5%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 70.5 % وهى نسبة جيدة جداً توضح أن عدم توافر البيانات المحاسبية الكافية وضعف مقدرة الادارة على الاستفادة من مخرجات النظام يؤدى الى عدم رفع كفاءة الانظمة الرقابية ونظام المعلومات المحاسبى.

جدول رقم (16/2/3)

الافصاح السليم عن اصول البنك والتقويم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	10	22.7
أوافق	15	34.1
محايد	10	22.7
لاأوافق	8	18.2
لاأوافق بشدة	1	2.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (16/2/3) يتبين أن نسبة 45.5% موافقون على ان الافصاح السليم عن اصول البنك والتقويم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية ،اما الموافقون عليها بشدة بلغت نسبهم 22.7% تليها نسبة المحايدين 22.7% ثم نسبة لااوافق 18.2% اما نسبة غير الموافقون بشدة على العبارة بلغت 2.3%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 56.8 % وهى نسبة فوق الوسط توضح أن الافصاح السليم عن اصول البنك والتقويم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (17/2/3)

توافر نظم معلومات محاسبى سليم يعتبر احد البنيات الاساسية المطلوب توافرها بالبنك

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	19	43.2
أوافق	11	25.0
محايد	8	18.2
لاأوافق	3	6.8
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (17/2/3) يتبين أن نسبة 43.2% موافقون بشدة على ان توافر نظم معلومات محاسبى سليم يعتبر احد البنيات الاساسية المطلوب توافرها بالبنك ،أما الموافقون عليها بلغت نسبهم 25.0% تليها نسبة المحايدين 18.2% ثم نسبة لااوافق 6.8% اما نسبة غير الموافقون بشدة على العبارة بلغت 4.5%. يتضح ان درجة الموافقة

على العبارة بلغت نسبة 68.2 % وهى نسبة جيدة توضح أن توافر نظم معلومات محاسبى سليم يعتبر احد البنيات الاساسية المطلوب توافرها بالبنك.

جدول رقم (18/2/3)

غياب نظام المعلومات المحاسبى يؤثر على الافصاح السليم عن البنك وانخفاض كفاءة الرقابة الداخلية بها

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	31.8
أوافق	22	50.0
محايد	7	15.9
لاأوافق	1	2.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (18/2/3) يتبين أن نسبة 50.0% موافقون على ان غياب نظام المعلومات المحاسبى يؤثر على الافصاح السليم عن البنك وانخفاض كفاءة الرقابة الداخلية بها،أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 31.8% تليها نسبة المحايدين 15.9% ثم نسبة لااوافق 2.3% مع ملاحظة انه لم تكن هناك اجابات على العبارة من افراد العينة (لااوافق بشدة) يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 81.8 % وهى نسبة ممتازة توضح أن غياب نظام المعلومات المحاسبى يؤثر على الافصاح السليم عن البنك وانخفاض كفاءة الرقابة الداخلية بها.

جدول رقم (19/2/3)

التطور المصرفى يتطلب توافر نظام معلومات متطور يساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	18	40.9
أوافق	21	47.7
محايد	2	4.5
لاأوافق	3	6.8
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (19/2/3) يتبين أن نسبة 47.7%موافقون على ان التطور المصرفى يتطلب توافر نظام معلومات متطور يساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول،أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 40.9% تليها نسبة لااوافق ونسبة المحايدين 6.8% و4.5% على التوالى،مع ملاحظة انه لم تكن هناك اجابات على العبارة من افراد

العينة(لااوافق بشدة). يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 88.6 % وهـــى نسبة ممتازة توضح أن التطور المصرفى يتطلب توافر نظام معلومات متطور يساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول.

جدول رقم (20/2/3)

التحقق من صحة الحسابات ومصداقيتها ومدى اماكنية الاعتماد عليها يساعد الاجهزة على الرقابة على حماية الاصول

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	4	9.1
أوافق	19	43.2
محايد	11	25.2
لاأوافق	8	18.2
لاأافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (20/2/3) يتبين أن نسبة 43.2% موافقون على ان التحقق مـــن صـــحة الحسابات ومصداقيتها ومدى اماكنية الاعتماد عليها يساعد الاجهزة على الرقابـــة علـــى حماية الاصول ،أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 9.1% تليها نـــسبة المحايـــدين 25.0% ونسبة لااوافق 18.2% ثم نسبة (لااوافق بشدة) بلغت 4.5%. يتضح ان درجة الموافقـــة على العبارة بلغت نسبة 52.3 % وهى نسبةمتوسطة التحقـــق مـــن صـــحة الحـــسابات ومصداقيتها يساعدالاجهزة على الرقابة على حماية الاصول.

جدول رقم (21/2/3)

تتطلب عملية الرقابة على مدخلات العمل الادارى كادرا مؤهلا ومدربا تدريبا دقيقا مما يساعد على رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	31.8
أوافق	22	50,0
محايد	7	15.9
لاأوافق	1	2.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (21/2/3) يتبين أن نسبة 50.0% موافقون على انه تتطلب عملية الرقابة على مدخلات العمل الادارى كادرا مؤهلا ومدربا تدريبا دقيقا مما يساعد على رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية،أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 31.8% تليهـــا نـــسبة المحايـــدين

15.9% ونسبة لااوافق 2.3% مع ملاحظة انه لم تكن هناك اجابات على العبـــارة مـــن افراد العينة المبحوثة (لااوافق بشدة) . يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نـــسبة 81.8 % وهى نسبة مرتفعة فى انه تتطلب عملية الرقابة تدريبا دقيقاً.

جدول رقم (22/2/3)

فعالية ونجاح نظم المعلومات المحاسبى تنعكس على معالجة البنيات

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	17	38.8
أوافق	19	43.2
محايد	4	9.1
لاأوافق	2	4.5
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم(22/2/3) يتبين أن نسبة 43.2%موافقون على ان فعالية ونجاح نظم المعلومات المحاسبى تنعكس على معالجة البنيات،أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 38.6% تليها نسبة المحايدين 9.1% ثم نسبة لااوافق و(لااوافق بشدة)بنسبة واحدة 4.5%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 83 % وهى نسبة مرتفعة كسابقتها لفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (23/2/3)

نظام المعلومات المحاسبى المتكامل يساهم فى ادارة مدخلات ومعالجات البيانات وترجمة ذلك فى شكل مخرجات سليمة

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	23	52.3
أوافق	8	18.2
محايد	10	22.7
لاأوافق	2	4.5
لاأوافق بشدة	1	2.3
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (23/2/3) يتبين أن نسبة 52.3% موافقون بشدة على ان نظام المعلومات المحاسبى المتكامل يساهم فى ادارة مدخلات ومعالجات البيانات وترجمة ذلك فى شكل مخرجات سليمة ،أما الموافقون بلغت نسبهم 18.2% تليها نسبة المحايدين 22.7% ونسبة

لااوافق 4.5% ثم نسبة (لااوافق بشدة) بلغت 2.3%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 70.5% وهى نسبة جيدة لنظام معلومات محاسبى متكامل .

جدول رقم (24/2/3)

انه كلما زادت فعالية نظام المعلومات المحاسبى فى مراحل العمل قلت عملية الرقابة الداخلية

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	16	36.4
أوافق	9	20.5
محايد	7	15.9
لاأوافق	10	22.7
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (24/2/3) يتبين أن نسبة 36.4% موافقون بشدة على انه كلما زادت فعالية نظام المعلومات المحاسبى فى مراحل العمل قلت عملية الرقابة الداخلية،أما الموافقون بلغت نسبهم 20.5% تليها نسبة المحايدين 15.9% ونسبة لااوافق 22.7% ثم نسبة (لااوافق بشدة) بلغت 4.5%. يتضح ان درجة الموافقة على العبارة بلغت نسبة 56.9% وهى نسبة متوسطة لمراحل العمل فى عملية الرقابة الداخلية.

جدول رقم (25/2/3)

اختيار اساليب الرقابة الداخلية يجب ان يتماشى وطبيعة العمل بالبنك ونظام المعلومات المحاسبى حتى يحقق الهدف

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	21	47.7
أوافق	13	29.5
محايد	5	11.4
لاأوافق	3	6.8
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم(25/2/3) يتبين أن نسبة 47.7% موافقون بشدة على ان اختيار اساليب الرقابة الداخلية يجب ان يتماشى وطبيعة العمل بالبنك ونظام المعلومات المحاسبى حتى

يحقق الهدف،أما الموافقون بلغت نسبهم 29.5% تليها نسبة المحايدين 11.4% ونسبة لااوافق 6.8% ثم نسبة (لااوافق بشدة) بلغت 4.5%.

جدول رقم (26/2/3)

دراسة وفحص نظم المعلومات المحوسبة للتاكد من فعاليتها وتطويرها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبى

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	4	9.1
أوافق	19	43.2
محايد	11	25.0
لاأوافق	8	18.2
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (26/2/3) يتبين أن نسبة 43.2% موافقون على ان دراسة وفحص نظم المعلومات المحوسبة للتاكد من فعاليتها وتطويرها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبى،أما المحايدين فقد بلغت نسبتهم 25% ثم نسبة غير الموافقون بلغت بنسبة 18.2% تليها نسبة الموافقون بشدة على العبارة 9.1% ونسبة (لااوافق بشدة) بلغت 4.5%.

جدول رقم (27/2/3)

الرقابة وحكماية قواعد البيانات من الوصول غير المرخص الى الاجهزة والبرامج فى المنشاة يؤدى الى رفع كفاءة نظم المدخلات ومعالج البيانات والمخرجات

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	4	9.1
أوافق	19	43.2
محايد	11	25.0
لاأوافق	8	18.2
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (27/2/3) يتبين أن نسبة 31.8% موافقون على ان الرقابة وحكماية قواعد البيانات من الوصول غير المرخص الى الاجهزة والبرامج فى المنشاة يؤدى الى رفع كفاءة نظم المدخلات ومعالج البيانات والمخرجات،أما الموافقون بشدة فقد بلغت

نسبتهم 29.5% ثم نسبة المحايدين وغير الموافقون بنسب 22.7% و13.6% تليها نسبة غير الموافقون بشدة على العبارة بلغت 2.3%

جدول رقم (28/2/3)

اهمية انشطة نظم المعلومات المحوسبة فى عملية التدقيق وما يتصل بذلك من تاكيدات للبيانات المالية المتاثرة بمعالجات الحاسوب يعمل على رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المحوسبة

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	11	25.0
أوافق	11	25.0
محايد	15	34.1
لاأوافق	2	4.5
لاأوافق بشدة	5	11.4
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (28/2/3)يتبين أن الموافقون والموافقون بشدة على العبارة بنسبة واحدة بلغت 25.0% على ان اهمية انشطة نظم المعلومات المحوسبة فى عملية التدقيق وما يتصل بذلك من تاكيدات للبيانات المالية المتاثرة بمعالجات الحاسوب يعمل على رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المحوسبة،أما المحايدين فقد سجلت نسبة بلغت 43.1% ثم نسبة غير الموافقون بشدة وغير الموافقون بشدة على العبارة بنسب 11.4% و 4.5% على التوالى

جدول رقم (29/2/3)

ضخامة حجم المعاملات وصعوبة تشخيص الاخطاء وتصحيحها خلال التشغيل وخلق معاملات تلقائيا من قبل الحاسب وتحويله الى استعمالات اخرى يزيد من الرقابة الداخلية على المدخلات ومعالجة تلك البيانات

البيان	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	21	47.7
أوافق	13	29.5
محايد	5	11.4
لاأوافق	3	6.8
لاأوافق بشدة	2	4.5
المجموع	44	100.0

من الجدول رقم (29/2/3) يتبين أن نسبة 47.7% موافقون بشدة على ان ضخامة حجم المعاملات وصعوبة تشخيص الاخطاء وتصحيحها خلال التشغيل وخلق معاملات تلقائيا

من قبل الحاسب وتحويله الى استعمالات اخرى يزيد من الرقابة الداخلية على المدخلات ومعالجة تلك البيانات،أما الموافقون فقد بلغت نسبتهم 29.5% ثم المحايدين وغير الموافقون بنسب 11.4% و6.8% تليها نسبة غير الموافقون بشدة على العبارة 4.5%

ثالثاً: إختبار الفرضيات:- يتم فى هذا الجزء إختبار فرضيات الدراسة وذلك كما يلى:-

1- إختبار الفرضية الأولى :نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة علي أن **اتباع أساليب الرقابة والتنظيم وتوثيق النظم المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية** .لمعرفة إتجاه آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين علي كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (30/2/3)

الأوساط الحسابية الموزونة والإنحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوسط أقرب الى	
				الوزن	الدرجة
1	ان نجاح عملية الرقابة الإدارية يستند على التخطيط والمتابعة وتقويم الأداء لرفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .	3.95	1.026	4	أوافق
2	اتباع أسلوب الرقابة والتنظيم يعمل على تسيير الاعمال المحاسبية واكتشاف الأخطاء مما يؤدى إلى رفع كفاءة نظم الرقابة فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية	4.60	0.760	5	أوافق بشده
3	يقوم نظام المعلومات المحاسبي في البنك بتقليل الجهد المبذول في تنفيذ مهام عملية المراجعة لجمع أدلة الإثبات.	4.35	0.886	4	أوافق
4	توافر نظام معلومات محاسبى سليم يساعد فى عملية التوثيق والتنظيم مما يؤدى الى نجاح عملية الرقابة	4.55	0.603	5	أوافق بشده
5	تلعب الرقابة الداخلية المستمرة دوراً مهماً فى رفع الكفاءة الانتاجية وتقليل التكلفة للرقابة والمراجعة الخارجية	4.80	0.404	5	أوافق بشده
6	اتباع أسلوب الرقابة والتنظيم واختيار السياسات المحاسبية يؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة والمعلومات المحاسبية	4.80	0.404	5	أوافق بشده
7	أساليب الرقابة على المدخلات تؤكد دقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية.	4.65	0.8603	5	أوافق بشده
8	استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي إلى الدقة والسرعة في إعداد التقارير وعرضها بشكل أفضل	4.80	0.404	5	أوافق بشده
9	استحداث إدارة جديدة للرقابة وتخصيص الموارد الكافية لدعم التقنيات في تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة يؤدى الى زيادة توثيق النظم المحاسبية	4.35	0.886	4	أوافق
10	تحقيق الأهداف الفرعية فى تحديد نطاق النظام تمكن من تفهم عناصر نظام المعلومات المحاسبى وتوثيقه وتقييم مدى ترابطه مع بعضه	3.75	1.024	5	أوافق

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية ،2012المصدر: إعداد الباحث، من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2012المصدر: إعداد الباحث، من واقع بيانات الدراسة الميدانية،2012م

* يتضح من الجدول رقم (30/2/3) أن المتوسطات الحسابية لأجابات المبحوثين علي عبارات الفرضية الأولى تاخذ الوزنين (5،4) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موافقون أو موافقون بشده علي أن اتباع أساليب الرقابة والتنظيم وتوثيق النظم المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.كما تتراوح قيم الإنحرافات المعيارية للإجابات علي عبارات الفرضية بين (0.404 – 1.026) وهذه القيم تشير الي التجانس في إجابات المبحوثين علي هذه العبارات،أي أنهم متفقون عليها .

2- إختبار الفرضية الثانية :

نصت الفرضية الثانيه من فرضيات الدراسة علي أن (يؤدى اتباع اساليب رقابة الأجهزة والرقابة على الوصول للنظام الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية لمعرفة إتجاه آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين علي كل عبارة من عبارات الفرضية الثانيه والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (31/2/3)

الأوساط الحسابية الموزونه والإنحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوسط أقرب الي	
				الوزن	الدرجة
1	تهدف الرقابة الداخلية الى حماية أصول البنك والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المرتبطة بطرق وأساليب تقويم هذه الأصول والاعتماد عليها.	4.15	0.805	4	أوافق
2	الافصاح السليم عن اصول البنك والتقويم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية	3.61	0.945	4	أوافق
3	ان توافر نظام معلومات محاسبى سليم يعتبر احد البنيات الاساسية المطلوب توافرها بالبنك	4.34	1.043	4	أوافق
4	غياب نظام المعلومات المحاسبى يؤثر على الافصاح السليم عن البنك وانخفاض كفاءة الرقابة الداخلية بها	4.11	1.069	5	أوافق بشده
5	التطور المصرفى يتطلب توافر نظم معلومات محاسبية متطورة تساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول	4.06	0.737	4	أوافق
6	التحقق من صحة الحسابات و مصداقيتها و مدى إمكانية الاعتماد عليها يساعد على الاجهزة والرقابة على حماية الاصول	4.13	1.315	5	أوافق بشده
7	تتضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الإجراءات التي تزيد من فعالية النظام المحاسبي في الرقابة و حماية الأصول	3.63	1.029	5	أوافق بشده
8	استخدام الأنظمة الالكترونية وفر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس	4.09	0.924	4	أوافق بشده
9	غياب نظام محاسبى فعال لتقويم الأصول في البنوك يؤدي إلى ضعف قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة	3.68	0.793	4	أوافق

10	عدم توافر البيانات المحاسبية الكافية وضعف مقدرة الإدارة على الاستفادة من مخرجات النظام يؤدى الى عدم رفع كفاءة الأنظمة الرقابية ونظام المعلومات المحاسبي	4.27	1.044	5	أوافق بشده

المصدر: إعداد الباحث، من واقع بيانات الدراسة الميدانية،2012م

يتضح من الجول رقم (31/2/3) أن المتوسطات الحسابية لأجابات على عبارات الفرضية الأولى تتراوح بين الوزنين (4,5) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موافقون أو موافقون بشده علي أن يؤدى اتباع اساليب رقابة الاجهزة والرقابة على الوصول للنظام الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية كما تتراوح قيم الإنحرافات المعيارية للإجابات الإنحرافات المعيارية للإجابات علي عبارات الفرضية بين (0.603– 1.004الإنحرافات المعيارية للإجابات على عبارات الفرضية بين (ز603الإنحرافات المعيارية للإجابات على عبارات الفرضية بين **(1.004-.603)** وهذه القيم تشير الي التجانس في إجابات المبحوثين علي هذه العبارات، أي أنهم متفقون عليها.

3- إختبار الفرضية الثالثة :

نصت الفرضية الثالثه من فرضيات الدراسة علي أن **(يؤدى اتباع اساليب الرقابة على المدخلات ومعالجة البيانات،والمخرجات فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية)**.لمعرفة إتجاه آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين علي كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول رقم (32/2/3)

الأوساط الحسابية الموزونه والإنحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثالثة.

م	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوسط أقرب الي	
				الوزن	الدرجة
1	تتطلب عملية الرقابة على مدخلات العمل الادارى كادراً مؤهلاً ومدرباً تدريباً دقيقاً مما يساعد على رفع كفاءة نظام الرقابة.	4.65	0.751	5	أوافق بشده
2	فعالية ونجاح نظام المعلومات المحاسبى تنعكس على معالجته للبيانات	4.73	0.449	5	أوافق بشده
3	نظام المعلومات المحاسبى المتكامل يساهم فى ادارة مدخلات ومعالجات البيانات وترجمة ذلك فى شكل مخرجات سليمة	4.27	0.870	4	أوافق
4	كلما زادت فعالية نظام المعلومات المحاسبي فى مراحل العمل كلما قلت عملية الرقابة الداخلية	3.76	0.926	4	أوافق
5	ان اختيار اساليب الرقابة الداخلية يجب ان يتماشى وطبيعة العمل بالمنشاة ونظام المعلومات المحاسبي حتى يحقق الهدف	3.47	0.939	4	أوافق
6	دراسة وفحص نظم المعلومات المحوسبة للتأكد من فعاليتها وتطويرها يؤدى الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبي	4.38	0.757	4	أوافق
7	الرقابة وحماية قواعد البيانات من الوصول غير المرخص إلى الأجهزة والبرامج في المنشأة يؤدى الى رفع كفاءة نظم المدخلات،معالج	3.91	4.91	5	أوافق بشده

	البيانات،المخرجات				
8	استعمال الحاسوب يؤدي إلى تغيير معالجات وحفظ وإبلاغ المعلومات المالية،وقد يؤثر على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبقة في المنشأة.	3.32	3.61	4	أوافق
9	أهمية أنشطة نظم المعلومات المحوسبة في عملية التدقيق، وما يتصل بذلك من تأكيدات للبيانات المالية المتأثرة بمعالجات الحاسوب يعمل على رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المحوسبة	3.52	4.34	5	أوافق بشده
10	ضخامة حجم المعاملات وصعوبة تشخيص الأخطاء وتصحيحها خلال التشغيل وخلق معاملات تلقائياً من قبل الحاسب،وتحويلها إلى استعمالات أخرى يزيد من الرقابة على المدخلات،معالج.	3.88	4.11	5	أوافق بشده

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية ،2012.

يتضح من الجدول رقم (32/2/3)أن المتوسطات الحسابية لأجابات المبحوثين علي عبارات الفرضية الثالثة تتراوح بين الوزنين (4، 5) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موافقون أو موافقون بشده علي أنه **يؤدى اتباع اساليب الرقابة علـى المـدخلات ،ومعالجـة البيانات ،والمخرجات فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية** كما تتراوح قيم الإنحرافات المعيارية للإجابات علي عبارات الفرضية بين (0.449 – 0.939) وهذه القيم تشير الي التجانس في إجابات المبحوثين علي هذه العبارات، أي أنهم متفقون عليها .

اختبار الفرضيات:

الجدول رقم (33/2/3)

اختبار الفرضيات

الفرضيات	الوسط الحسابي المرجح	قيمة T value	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig. (2-tailed)
اختبار الفرضية(1)	**4.27**	79.66	43	**0.000**
اختبار الفرضية(2)	**4.56**	51.710	43	**0.000**
اختبار الفرضية(3)	**3.56**	78.48	43	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث،اعتماداً على بيانات الاستبانة ،2012.

إثبات الفرضية الأولى:

من خلال الجدول رقم **(33/2/3)** يتضح أن قيمة (t) المحسوبة للفرضية الأولى (79.470) هى أكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الاحصائية البالغة(1.689) مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتى تنص على **انه يؤدى اتباع اساليب الرقابة والتنظيم وتوثيق النظم المحاسبية الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية** وذلك بدلالة النسبة للذين يوافقون بشدة على أن نجاح عملية الرقابة الإدارية يستند على التخطيط والمتابعة وتقييم الاداء لرفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية،توافر نظام معلوماتى محاسبى سليم

يساعد فى عملية التوثيق والتنظيم مما يؤدى الى نجاح عملية الرقابة والتي بلغت 79.66 %.ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (t) البالغ (0.000)حيث انه اقل من (0.05)وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولي.فان استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي إلى الدقة في الإدارة والى السرعة في إعداد التقارير وعرضها بشكل أفضل وتحقيق الأهداف الفرعية فى تحديد نطاق النظام تمكن فى تفهم عناصر نظام المعلومات المحاسبى وتوثيقه وتقييم مدى ترابطه مع بعضه.

إثبات الفرضية الثانية:

من خلال الجدول رقم **(33/2/3)** يتضح أن قيمة (t) المحسوبة للفرضية الثانية (107.51) هى اكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الاحصائية البالغة(1.688)مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتى تنص علي أنه **يؤدى اتباع اساليب رقابة الأجهزة والرقابة على الوصول للنظام الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.**وهو ما أشارت إليه الجداول والتي تؤكد الموافقة بنسب (80%).ويؤكد هذا النتيجة مستوى دلالة (t) البالغ(0.000) حيث انه اقل من(0.05)وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.إذاً ان الافصاح السليم عن أصول المنشاة والتقييم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية وان توافر نظام معلومات محاسبى سليم يعتبر احد البنيات الاساسية المطلوب توافرها بالمنشاة وعدم توافر البيانات المحاسبية الكافية وضعف مقدرة الإدارة على الاستفادة من مخرجات النظام يؤدى الى عدم رفع كفاءة الأنظمة الرقابية ونظام المعلومات المحاسبي.

إثبات الفرضية الثالثة:

من خلال الجدول رقم **(33/2/3)** يتضح أن قيمة (t) المحسوبة للفرضية الثالثة (78.48) هى اكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الإحصائية البالغة (1.689) مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتى تنص على أنه **يؤدى اتباع اساليب الرقابة على المدخلات ،معالج البيانات ،المخرجات فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية** وأيضاً يتضح ذلك من خلال الموافقة بنسب (68%) ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (t) البالغ (0.000) حيث انه اقل من (0.05) وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.تتطلب عملية الرقابة على مدخلات العمل الادارى كادراً مؤهلاً ومدرباً تدريباً دقيقاً مما يساعد على رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة وفحص نظم المعلومات المحوسبة للتأكد من فعاليتها وتطويرها يؤدى الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبي وأهمية أنشطة نظم المعلومات المحوسبة في عملية التدقيق، وما يتصل بذلك من تأكيدات للبيانات المالية المتأثرة بمعالجات الحاسوب يعمل على رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المحوسبة.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

توصل الباحث من خلال هذا البحث الى النتائج التالية:-

1/ شهدت الرقابة الداخلية تطورا واسعا شمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بتطبيق القوانين والسياسات وتحسين نوعية التقارير المالية وتقليل أعمال التدقيق بجانب تقليل التكلفة وتقليل الخسائر.

2/ ان نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بكفاية وفاعلية الرقابة علي فعاليات العمل في البيئة التقليدية هي ذاتها التي تستخدم في البيئة الالكترونية مع ملاحظة إختلاف الطرق والاجراءات الفعالة في تنفيذ قواعد الرقابة.

3/ أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني تتمثل في الوقاية من ذيادة مخاطر التلاعب والوقوع بالخطا فظهرت الحاجة الي وجود نظام رقابة داخلي فعال يواكب التطورات الحديثة.

4/ يساعد تبني إستخدام نظم المعلومات المحاسبية على تطوير أساليب إدارة المصارف ورفع مستوى الصحة والإنتاجية لتوفير المعلومات الإدارية والمالية وتسهيل إمكانيات تكامل المعلومات وترابط الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية.

5/ يؤدى تجاهل أساليب الرقابة فى معالجة البيانات إلكترونياً الى ظهور مشاكل كثيرة من ظمنها مصادرة البيانات المخزونة فى الحاسوب وخسارة فى الكشف عن المعلومات السرية.

6/ يتطلب البحث بإستمرار فى إمكانية تحديث وتطوير النظام المحاسبى ليتمكن من تحقيق أهداف الإدارة المتمثلة فى توفير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى مايمكن من الصحة والفعالية.

7/ إستخدام نظم المعلومات المحاسبية ببنك فيصل الإسلامي السوداني ساعد في تحقيق ميزة الدقة للمعلومات المحاسبية.

8/ أستخدام نظم المعلومات المحاسبية ببنك فيصل الإسلامي السوداني ساعد في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية بالرغم من المخاطر التى تحيط بها.

9/ كلما تطورت التكنلوجيا وزاد استخدام أنظمتها والاعتماد عليها ذادت المخاطر التى يمكن التعرض لها وبالتالى يجب فمهم المخاطر ووضع الضوابط اللازمة لها.

10/ تبين بأن هناك دور معنوى ذات دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة وأساليب الرقابة على التطبيقات فى تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات، وتنمية الكفاية الإنتاجية فى واجبات ومهام المصارف، التشجيع على الإلتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الأصول وكشف الأخطاء والغش والتلاعب.

ثانياً:التوصيات

بناءاً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1/ الإستفادة من وسائل التقنية الحديثة في العمل المحاسبي في بنك فيصل الإسلامي السوداني والإستفادة من قدراتها المختلفة.

2/ توفير البنية الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وإستخدام نظم محاسبية متكاملة.

3/ الإهتمام بعملية تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتطوير تقنية الحاسوب في مجالها لضمان أستمرارية صلاحيتها وفاعليتها.

4/ التاكد باستمرار التزام النظم الإلكترونية للبيانات المحاسبية بالمعايير والأسس التى تكفل الإستخدام السليم لاسلوب المعالجة الإلكترونية والتطبيقات والبرامج اللازمة لذلك ومراقبة العمليات التشغيلية المنفذة وفق سياسة تستند الى القوانين والتعليمات.

5/ يجب الاخذ في الإعتبار إمكانية القيام بإجراءات المراجعة عن طريق الحاسوب حتى يكتمل النظام المحاسبي عند تصميم النظم المحاسبية.

6/على بنك فيصل الإسلامي السوداني توفير وسائل حماية وتأمين للمعلومات عند إستخدام نظم المعلومات المحاسبية.

7/ الأخذ بعين الإعتبار التغيرات والتطورات التى تحصل فى بيئة نظم المعلومات المحاسبية ومحاولة الاستفاده منها بما يمكن من تحقيق كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها.

8/ الإهتمام ببناء وتصميم نظام رقابة داخلى فعال ومرن .

9/ الإستمرار فى تطوير النظم المحاسبية المحوسبة بحيث تصبح نظاماً متكاملاً يمد كافة الإدارات بالبنك بما تحتاج من بيانات ومعلومات ولايقتصر دوره على القيام بالمهام المحاسبية.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:-

1- الكتب

1. أحمد حسين علي،نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية(مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997م).

السيد عبدالمقصود دبيان،نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات(القاهرة:الدار الجامعية).

2. أمين السيد أحمد لطفي،دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد،الأسكندرية: الدار الجامعية، 2007م،

3. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للمراجعة(عمان:شركة مطابع، 1998م).

4.ثابت عبدالرحمن إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة(القاهرة: الدار الجامعية، 2005م).

5. رأفت حسين الحفاوي،واخرون ، نظم المعلومات المعاصرة(شبرين الكوم، 1999م).

6. معالي فهمي حيدر،نظم المعلومات المحاسبية،مدخل لتحقيق القيمة التنافسية(القاهرة:الدار الجامعية، 2002م).

7. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية : الدار الجامعية 2003.

8. حكمت أحمد الراوي،نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة عمان:دار الثقافة للنشر، 1999م).

9. كاظم، هاشم، سعدي، نظم المعلومات الإدارية، المركز القومي للحسابات، تدريب لبرامج الإدارة العليا، 1993م.

10. ستيفن أ. موسكو،واخرون،نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات(الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م).

11. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001م).

12. صلاح الدين عبد المنعم مبارك،د.لطفي الرفاعي محمد، نظم المعلومات المحاسبية–مدخل رقابي (إصدار الجمعية السعودية للمحاسبة،الإصدار التاسع 1996)

13. خالد أمين عبدالله،علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية(عمان:دار وائل للنشر، 2000م

14. علاء الدين عبدالرازق السالمي، إدارة نظم المعلومات(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2003م).

15. عبدالرازق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية(دمشق: دار الثقافة للنشر، 2004م).

16. عبدالفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً(الأسكندرية: مدرسة شباب الجامعة، 1993م)

17. عبدالرازق محمد عثمان،أصول التدقيق والرقابة الداخلية(الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م)

18. عبدالوهاب نصر علي، المراجعة المتقدمة(الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م).

19. عمار إبراهيم قندجلي،وعلاء الدين عبدالقادر الحفناوي،نظم المعلومات الإدارية(عمان:دار الميسرة للنشر، 2005م).

20. محمد يوسف الحفناوين، نظم المعلومات المحاسبية(عمان: دار وائل للنشر، 2000م).

21. منير محمود سالم، نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الإلكتروني(القاهرة:دار النهضة للنشر، 1984م)

22. وليامس وأميرسون،المراجعة بين النظرية والتطبيق،(الرياض:دارالمريخ للنشر، 1996م).

2- الرسائل الجامعية:

1.جهاد بدرى قراقيش،دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ذات المساهمة العامة،دكتوراة في المحاسبة،غير منشورة (كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م).

2.خالد سليمان حسين، أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية علي نظام الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة بالسودان، ماجستير محاسبة،غير منشورة، (كلية الدراسات العليا-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م).

3.عبد الشكور موسى الفراء،قياس فاعلية النظم المحاسبية في الشركات الصناعية ذات المسئولية المحدودة بالمملكة العربية السعودية، ماجستير،غير منشورة (كلية الدراسات العليا-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2002م).

4.عشال الهيثمي محمد،آثار حوسبة النظم المحاسية على الشركات التجارية في اليمن، ماجستير في المحاسبة غير منشور،(كلية الدراسات العليا-جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا، 2004م).

5.فياض حمزة محمد رملي، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإدارة، ماجستير في المحاسبة،غير منشور، (كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م).

6.حسن عبدالله حسن، تعدد الأنظمة المحاسبية وأثره على الرقابة، ماجستير محاسبة، غير منشور(كلية الدرارسات العليا، جامعة النيلين، 2000م) ص15.

7.محجوب بلل حماد فضل، النظام المحاسبي في شركات المساهمة في القطاع العام الواقع والطموح، ماجستير غير منشورة ، (كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2001م).

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية

derrwed accounting information system- control Emphasis (kwin Ince hinois ,1993) p15

ثالثاً: مواقع الإنترنت

http/www.uleth.com

الملاحق

الملحق الأول

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

تحكيم استبيان

السيد/..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوم الباحث بإعداد بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان **(دور نظم المعلومات المحاسبية فى رفع كفاءة الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك فيصل الاسلامى السودانى)**" إشراف د.احمد هاشم احمد يوسف "ولتحقيق أهداف البحث يرجو الباحث من سيادتكم الاطلاع على الإستبانة وإبداء رأيكم حول مدى ارتباطها بالموضوع والأهداف والفرضيات التي جـــاءت كما يلي :

1- اتباع أساليب الرقابة والتنظيم وتوثيق النظم المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية

2- اتباع أساليب رقابة الاجهزة والرقابة على الوصول للنظام يؤثر على كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

3- اتباع أساليب الرقابة على المدخلات ومعالجة البيانات والمخرجات فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

ويمكن لسيادتكم حذف أو إضافة ما ترونه مناسباً .

ولكم الشكر

ياسر عبدالرحمن الياس محمد
0912945280

الملحق الثانى

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل

استبيان

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة بغرض الحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل بعنوان **دور نظم المعلومات المحاسبية فى رفع كفاءة الرقابة الداخلية (دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني)**، لتكملة الدراسة تطلب الأمر إعداد هذا الاستبيان بهدف الحصول على أرائكم القيمة بخصوص موضوع البحث.لذا نأمل فى الإجابة على التساؤلات الواردة بكل صدق وأمانة،علماً بان البيانات الواردة لاتستخدام إلا لأغراض البحث العلمى فقط .كما ان نتائج الدراسة ستكون متاحة لكم إذا رغبتم فى ذلك .

شاكرين حسن تعاونكم

الباحث

القسم الأول

اولا: البيانات الشخصية

نرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب

1/ الفئة العمرية:

اقل من 30 سنة ( ) 30 _ 35 ( ) 36_ 40 ( ) اكبر من 40 عاما ( )

2/ التخصص العلمى:

بنوك ( ) محاسبة ( ) اقتصاد ( ) تكاليف ( ) نظم معلومات ( ) اخرى

3/ المؤهل الأكاديمى :

بكالريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( ) زمالة ( ) أخرى ( )

4/ سنوات الخبرة :

5 سنوات فاقل ( ) 6- 10 ( ) 10- 15 ( ) أكثر من 15 سنه ( )

5/ الدرجة الوظيفة :

محاسب ( ) مراجع داخلي ( ) رئيس حسابات ( ) مدير تقنى ( ) أخري ( )

ثانيا : الفرضيات

الفرضية الأولي: اتباع أساليب الرقابة والتنظيم وتوثيق النظم المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ان نجاح عملية الرقابة الادارية يستند على التخطيط والمتابعة وتقويم الاداء لرفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .					
2	اتباع أسلوب الرقابة والتنظيم يعمل على تسيير الاعمال المحاسبية واكتشاف الأخطاء مما يؤدى إلى رفع كفاءة نظم الرقابة فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية					
3	يقوم نظام المعلومات المحاسبي في البنك بتقليل الجهد المبذول في تنفيذ مهام عملية المراجعة لجمع أدلة الإثبات.					
4	توافر نظام معلومات محاسبى سليم يساعد فى عملية التوثيق والتنظيم مما يؤدى الى نجاح عملية الرقابة					
5	تلعب الرقابة الداخلية المستمرة دوراً مهماً فى رفع الكفاءة الانتاجية وتقليل التكلفة للرقابة والمراجعة الخارجية					
6	اتباع أسلوب الرقابة والتنظيم واختيار السياسات المحاسبية يؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة والمعلومات المحاسبية					
7	أساليب الرقابة على المدخلات تؤكد دقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية.					
8	استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي إلى الدقة والسرعة في إعداد التقارير وعرضها بشكل أفضل					
9	استحداث ادارة جديدة للرقابة وتخصيص الموارد الكافية لدعم التقنيات في تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة يؤدى الى زيادة توثيق النظم المحاسبية					
10	تحقيق الأهداف الفرعية فى تحديد نطاق النظام تمكن من تفهم عناصر نظام المعلومات المحاسبى وتوثيقه وتقييم مدى ترابطه مع بعضه					

الفرضية الثانية:إتباع أساليب رقابة الاجهزة والرقابة على الوصول للنظام يؤثر على كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محـــايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تهدف الرقابة الداخلية الى حماية أصول البنك والتأكد من دقـــة البيانات المحاسبية المرتبطة بطرق وأساليب تقويم هذه الأصول والاعتماد عليها.					
2	الافصاح السليم عن أصول البنك والتقويم المستمر لها يؤدى الى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية					
3	ان توافر نظام معلومات محاسبى سليم يعتبـــر احـــد البنيـــات الاساسية المطلوب توافرها بالبنك					
4	غياب نظام المعلومات المحاسبى يؤثر على الافصاح السليم عن البنك وانخفاض كفاءة الرقابة الداخلية بها					
5	التطور المصرفى يتطلب توافر نظم معلومات محاسبية متطورة تساعد على انجاح عمليات الرقابة والتنظيم للاصول					
6	التحقق من صحة الحسابات و مـــصداقيتها و مـــدى إمكانيـــة الاعتماد عليها يساعد على الاجهزة والرقابة على حماية الاصول					
7	تتضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الإجراءات التي تزيد من فعالية النظام المحاسبي في الرقابة و حماية الأصول					
8	استخدام الأنظمة الالكترونية وفر الحماية اللازمـــة للأصـــول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس					
9	غياب نظام محاسبى فعال لتقويم الأصول في البنوك يؤدي إلى ضعف قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة					
10	عدم توافر البيانات المحاسبية الكافية وضعف مقدرة الإدارة على الاستفادة من مخرجات النظام يؤدى الى عدم رفع كفاءة الأنظمة الرقابية ونظام المعلومات المحاسبي					

الفرضية الثالثة: اتباع أساليب الرقابة على المدخلات،ومعالجة البيانات،والمخرجات فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤثر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تتطلب عملية الرقابة على مدخلات العمل الادارى كادراً مؤهلاً ومدرباً تدريباً دقيقاً مما يساعد على رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية .					
2	فعالية ونجاح نظام المعلومات المحاسبى تنعكس على معالجته للبيانات					
3	نظام المعلومات المحاسبى المتكامل يساهم فى ادارة مدخلات ومعالجات البيانات وترجمة ذلك فى شكل مخرجات سليمة					
4	كلما زادت فعالية نظام المعلومات المحاسبي فى مراحل العمل قلت عملية الرقابة الداخلية					
5	ان اختيار اساليب الرقابة الداخلية يجب ان يتماشى وطبيعة العمل بالبنك ونظام المعلومات المحاسبي حتى يحقق الهدف					
6	دراسة وفحص نظم المعلومات المحوسبة للتأكد من فعاليتها وتطويرها يؤدى الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبي					
7	الرقابة وحماية قواعد البيانات من الوصول غير المرخص إلى الأجهزة والبرامج في المنشأة يؤدى الى رفع كفاءة نظم المدخلات،معالج البيانات،المخرجات					
8	استعمال الحاسوب يؤدي إلى تغيير معالجات وحفظ وإبلاغ المعلومات المالية،ويؤثر على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبقة في البنك.					
9	أهمية أنشطة نظم المعلومات المحوسبة في عملية التدقيق، وما يتصل بذلك من تأكيدات للبيانات المالية المتأثرة بمعالجات الحاسوب يعمل على رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المحوسبة					
10	ضخامة حجم المعاملات وصعوبة تشخيص الأخطاء وتصحيحها خلال التشغيل وخلق معاملات تلقائياً من قبل الحاسب،وتحويلها إلى استعمالات أخرى يزيد من الرقابة					

	على المدخلات ،معالج البيانات.					

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

الملحق الثالث

اسماء محكمى الاستبيان

وزع هذا الاستبيان للأساتذة الذين قاموا بالتحكيم والآتية اسماؤهم:-

الاسم	الدرجة الوظيفية	العنوان
د. بابكر ابراهيم الصديق	الأستاذ المشارك	كلية الدراسات التجارية-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د. الهادى آدم محمد ابراهيم	الأستاذ المساعد	قسم المحاسبة- كلية الدراسات التجارية جامعة النيلين
د. فتح الرحمن الحسن منصور	الأستاذ الساعد	كلية الدراسات التجارية-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا